الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة –
كلية العوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الموضوع

دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

دراسة حالة بناء الهياكل المعدنية وحدة ياتيسيم الغير ولاية الوادي

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص:فحص محاسبي

إعداد الطالبة:

- عائشة بوزواید

الأستاذة المشرفة:

- د/ صورية زاوي

رقم التسجيل:	...../Master-GE/AUDIT /2017
تاريخ الإيداع	.....

الموسم الجامعي:2016-2017

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

شكر وعرفان

نشكر الله عز وجل ونحمده حمدا كثيرا كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه على منحه لنا القوة والإرادة لإتمام هذا العمل المتواضع ونسأله التسديد والتثبيت.

باسم معاني الشكر والتقدير والاحترام لا يسعني في هذا إلا أن أتقدم بشكر الخاص إلى الأستاذة المشرفة

زاوي صورية

الذي كان لها الفضل الكبير بتوجيهاتها ونصائحها ومتابعتها لكل أجزاء هذه المذكرة

وإلى أساتذة اللجنة المناقشة لقراءة هذه المذكرة وتقييمها

كما أتقدم بالشكر إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية

كذلك أشكر جميع عمال مكتبة الكلية

دون أن أنسى بالذكر عمال مؤسسة بناء الهياكل المعدنية بالمغير

وإلى كل زميلاتي وزملائي

بوزوايد عائشة

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
البسملة	
شكر وعرفان	
فهرس المحتويات	
قائمة الأشكال	
قائمة الجداول	
قائمة الملاحق	
الملخص	
مقدمة	أ–د
الفصل الأول: الإطار النظري للقوائم المالية	33–02
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية القوائم المالية	07–03
المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية	05–03
المطلب الثاني: أهمية القوائم المالية	06–05
المطلب الثالث: قياس عناصر القوائم المالية ووظائفها	07–06
المبحث الثاني: عرض القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي	28–08
المطلب الأول: عرض قائمة المركز المالي والدخل	19–08
المطلب الثاني: عرض قائمتي التدفقات النقدية وتغيرات حقوق الملكية	26–19
المطلب الثالث: عرض قائمة الإيضاحات الملحقة	28–27
المبحث الثالث: أساسيات حول القوائم المالية	33–29
المطلب الأول: مستخدمو القوائم المالية	29
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في القوائم المالية	31–30
المطلب الثالث: حدود القوائم المالية	32–31
خلاصة الفصل الأول	33
الفصل الثاني: علاقة القوائم المالية بتقييم الأداء المالي للمؤسسة	65–35
تمهيد	35
المبحث الأول: أداء المؤسسة	41–36
المطلب الأول: مفهوم الأداء	37–36
المطلب الثاني: تصنيف أداء المؤسسة	39–37
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الأداء	41–39

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي	49–41
المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء	43–41
المطلب الثاني: ماهية تقييم الأداء المالي	48–44
المطلب الثالث: أهداف تقييم الأداء المالي	49
المبحث الثالث: أهمية تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة	66–50
المطلب الأول: التحليل المالي	53–50
المطلب الثاني: دور قائمة الميزانية في تقييم الأداء المالي	60–54
المطلب الثالث: دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي	64–61
خلاصة الفصل الثاني	65
الفصل الثالث: استخدام تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي دراسة حالة مؤسسة بناء الهياكل المعدنية المصنعة (وحدة باتيسيم) المغير	94–67
تمهيد	67
المبحث الأول: تقديم مؤسسة بناء الهياكل المعدنية المصنعة BATICIM	75–68
المطلب الأول: لمحة عن مؤسسة BATICIM	70–68
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة BATICIM	75–70
المطلب الثالث: أهداف مؤسسة BATICIM	75
المبحث الثاني: محتوى المعلومات للقوائم المالية لمؤسسة BATICIM	83–75
المطلب الأول: عرض الميزانية	79–75
المطلب الثاني: عرض جدول سيولة الخزينة	80–79
المبحث الثالث: استخدام تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة	93–81
المطلب الأول: تحليل جدول الميزانية للمؤسسة محل الدراسة	89–81
المطلب الثاني: تحليل جدول سيولة الخزينة محل الدراسة	93–89
المطلب الثالث: تفسير نتائج تقييم الأداء المالي للمؤسسة	95–94
المطلب الرابع: اختبار الفرضيات	96
خلاصة الفصل الثالث	97
خاتمة عامة	100–99
قائمة المراجع	108–102
الملاحق	117–110

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	رسم يبين عناصر القوائم المالية	28
02	العوامل التي تؤثر على الأداء المالي	45
03	تقييم الأداء المالي للمؤسسة	48
04	يمثل الهيكل التنظيمي لمؤسسة باتيسيم بالمغير	71

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدوال	الصفحة
01	جدول الميزانية جانب الأصول	11-10
02	جدول الميزانية جانب الخصوم	13
03	جدول حسابات النتائج(حسب الطبيعة)	16
04	جدول حسابات النتائج (حسب الوظيفة)	17
05	جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)	22
06	جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)	24
07	جدول تغير الأموال الخاصة	25
08	الميزانية جانب الأصول لسنة (2013 و 2014)	76
09	الميزانية جانب الخصوم لسنة (2013 و 2014)	78
10	جدول سيولة الخزينة حسب الطريقة المباشرة لسنة 2013 و 2014	80-79
11	الميزانية المختصرة لسنة 2013 و 2014	81
12	رأس المال العامل لسنة 2013 و 2014	82
13	احتياجات رأس المال العامل لسنة 2013 و 2014	83
14	خزينة المؤسسة لسنة 2013 و 2014	84
15	نسب السيولة المالية للمؤسسة سنة 2013 و 2014	85
16	نسبة التمويل للمؤسسة لسنة 2013 و 2014	86
17	نسبة الكفاءة للمؤسسة لسنة 2013 و 2014	87
18	مردودية المؤسسة لسنة 2013 و 2014	88

قائمة الملاحق

الرقم	البيان	الصفحة
01	**جدول الميزانية جانب الأصول لسنة (2013)**	**110**
02	**جدول الميزانية جانب الأصول لسنة (2014)**	**111**
03	**جدول الميزانية جانب الخصوم لسنة (2013)**	**112**
04	**جدول الميزانية جانب الخصوم لسنة (2014)**	**113**
05	**جدول سيولة الخزينة لسنة (2013)**	**114**
06	**جدول سيولة الخزينة لسنة (2014)**	**115**
07	**جدول حسابات النتائج لسنة (2013)**	**116**
08	**جدول حسابات النتائج لسنة (2014)**	**117**

ملخـص:

الهدف من دراسة موضوع دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال دراسة الحالة بمؤسسة بناء الهياكل المعدنية (وحدة باتيسيم) بالمغير، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن:

– المؤسسة محل الدراسة تقوم بإعداد قائمة الميزانية من أجل تقييم توازنها المالي ومدى قدرتها على تسديد التزاماتها، أما قائمة التدفقات النقدية من أحل تقييم أدائها الفعلي والحقيقي ومعرفة مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها دون اللجوء إلى المصاريف الخارجية.

– يمكن اشتقاق مجموعة من النسب المالية من قائمة الميزانية من أجل معرفة الوضعية المالية.

– الغرض من قائمة التدفقات النقدية قدرتها في تقييم سيولة وربحية المؤسسة لأنها توفر معلومات مفيدة لكل من المؤسسة ومستخدمي القوائم المالية.

الكلمات المفتاحية: القوائم المالية، الأداء المالي، تقييم الأداء المالي، التحليل المالي.

Résumé:

L'objectif de l'étude du sujet dans le rôle de l'analyse des listes financières dans l'évaluation de la gestion l'entreprise à partir de la situation l'entreprise de l'unité de BATICIM EL MEGHAIER, cette étude est arrivée à:

- L'entreprise établit la liste du budget pour évoluer se balance financières et sa capacité d'exécuter ces obligations, pour cannait l'étendue de sa capacité à répondre à ces obligations sans aller au dépense extérieur.

- Il est possible de dessiner un ensemble de pourcentage financière à partir de la lesté de bilan pour connaître la situation financière.

- Le but de l'état des falun de tréxvier c'est la capacité de l'évaluation du la liquidité et la rentabilité de l'entreprise parce qu'ils fournissent des états financiers.

Les mots clés: Les états financier, La performance financier, Evaluation de la performance financier, L'analyse financier.

مقدمة

في ضوء التغيرات التي يشهدها الاقتصاد، وعملا على تشجيع وجذب الاستثمار وتنشيط سوق رأس المال ودعمها من الضروري توفير أسس ومفاهيم محاسبية موحدة للمؤسسات بكافة أشكالها القانونية ومختلف أحجامها ونشاطاتها، وبالتالي إصدار نظام محاسبي جديد يواكب تلك التطورات.

ومع كبر حجم المؤسسات وتعددها وانفصال الإدارة عن الملكية، أدت بالقوائم المالية التي تمثل مخرجات النظام المحاسبي إلى أن تكون غير متحيزة لجهة معينة، مما تتطلب إجراء بعض الدراسات والتحاليل للقوائم المالية للمؤسسة المدروسة. وتتزايد يوما بعد يوم أهمية التحليل المالي للقوائم المالية بسبب تعاظم دور أسواق رأس المال وتعدد وتنوع الأدوات المالية المتداولة فيها، كما أن تعاظم دور المؤسسات وما رافقه من توسع هائل في الأنشطة التي تمارسها، جعل إدارة تلك المؤسسات والمتعاملين معها بحاجة إلى معلومات لمعرفة كفاءة الإدارة والمؤشرات التي تقيس القدرة المالية للمؤسسة.

حيث أصبحت عملية تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية خاصة من حيث السيولة ومعرفة موجودات ومصادر الحصول عليها أمرا ضروريا، ومن ثم أصبح لازما على المدير المالي إجراء تحليل للقوائم المالية التي تحوي على عددا كبيرا من المعلومات حتى يتمكن من معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، والاستفادة منها في اتخاذ القرارات الإدارية اللازمة وهذا طبعا ما يسعى التحليل المالي للوصول إليه.

وبناءا على ما سبق يمكننا صياغة الإشكالية التالية:

"ما هو دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة؟"

تساؤلات الدراسة:

للإجابة عن هذه الإشكالية تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1-ما المقصود بالقوائم المالية وما مدى أهميتها بالنسبة للمؤسسات ؟

2-ما هو الأداء المالي للمؤسسة؟ وكيف يتم تقييمه؟

3-هل يساعد تحليل جدول الميزانية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة؟

4-هل يساعد جدول سيولة الخزينة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة؟

5-هل أداء المؤسسة محل الدراسة المالي جيد؟

فرضيات الدراسة: للإجابة عن هذه الأسئلة انطلقنا من الفرضيات التالية:

1- يساعد تحليل جدول الميزانية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة.

2-يساعد تحليل جدول سيولة الخزينة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة.

3-يعتبر الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة جيد.

أسباب اختيار الموضوع: تم اختيار الموضوع لعدة دوافع أهمها:

- كون الموضوع يدخل في صميم التخصص.
- ميول شخصي للبحث في موضوع التحليل و التسيير المالي.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الدراسة في مدى معرفة أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج المؤسسات الاقتصادية عن طريق تحليل القوائم المالية باعتبارها قاعدة معلوماتية تساعد على تقييم أداء المؤسسات، بحيث يظهر التحليل المالي بنقاط قوة و ضعف في الأداء المالي للمؤسسة، ومدى سلامة أوضاعها المالية من خلال ممارساتها لنشاطها، وتكون عون لها ولمن له علاقة بها في ترشيد قراراتهم.

إلى جانب ذلك أهمية دراسة الأداء المالي وعملية تقييمه، نظرنا لأهمية المعلومات الناتجة عن العملية سواء داخليا أو خارجيا.

أهداف الدراسة:

- عرض الأدوات المستعملة في التحليل المالي وتطبيقها في المؤسسة.
- التعرف على المعلومات المالية للمؤسسة محل الدراسة.
- إبراز أهمية القوائم المالية ودورها في إمداد مستخدميها الداخليين والخارجيين بمعلومات تمكنهم من اتخاذ القرارات المتعلقة بهم.
- توضيح دور تحليل القوائم المالية وخاصة جدول الميزانية وسيولة الخزينة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة.

- تقديم مقترحات من شأنها تفعيل دور تحليل جدول الميزانية وجدول سيولة الخزينة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة.

منهج الدراسة:

لإتمام الدراسة والإجابة عن الإشكالية والتساؤولات الموضوعة اتبعنا المنهج الوصفي لوصف وتحليل المفاهيم المتعلقة بالدراسة ألا وهي القوائم المالية وتقييم الأداء المالي للمؤسسة، إلى جانب منهج دراسة حالة أين يتم فيه الاستعانة بالأدوات الإحصائية المقابلة ودراسة الوثائق المتعلقة بالمؤسسة وتحليلها للوصول إلى النتائج.

الدراسات السابقة:

- بن خليفة حمزة،"**دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة**" سنة (2012 - 2013) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مصادر التدفقات النقدية الداخلية والخارجية، وعلى التغيرات الحاصلة في النقدية وما يعادلها للمؤسسة بواسطة جدول التدفقات النقدية، الذي قام بتصنيفه إلى ثلاثة أنشطة رئيسية تشغيلية، استثمارية، تمويلية، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن قائمة التدفق النقدي تساعد مستخدميها على تقييم قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية موجبة في المستقبل كما أنها تسمح بتقييم الأصول الصافية للمؤسسة، كما أنها تساعد في تقييم التغيرات التي حدثت في الهيكل الملي للمؤسسة بما في ذلك درجة السيولة ومقدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

- اليمين سعادة،"**استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات وترشيد قراراتها**"سنة (2008 – 2009) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي قصد تقييم أداء المؤسسة، وإبراز أهمية التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء ودوره في ترشيد القرارات الإدارية بالمؤسسة، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن تقييم الأداء المالي للمؤسسة باستخدام التحليل المالي يسمح بتحديد المشاكل التي تعاني منها المؤسسة وبالتالي اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

الاختلاف بين الدراسة التي قمت بها والدراسات الأخرى هو أن الدراسة الأولى تم تحليل فيها جدول سيولة الخزينة بالطريقة المباشرة وغير المباشرة، أما الدراسة الثانية تم فيها تحليل جدول الميزانية.

هيكل الدراسة:

للإجابة على التساؤلات المطروحة والإشكالية قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاث فصول، إضافة إلى مقدمة وخاتمة.

مقدمة تضمنت إشكالية الدراسة، التساؤولات والفرضيات التي تم الانطلاق منها للإجابة عن الإشكالية: بالإضافة إلى أهمية وأهداف الدراسة.

الفصل الأول المعنون ب" **الإطار النظري للقوائم المالية** " تناولنا القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي إلى جانب مقومات إعدادها من حيث مفهومها.

الفصل الثاني فقد عنوناه ب "**علاقة القوائم المالية بتقييم الأداء المالي للمؤسسة**" تنولنا فيه أداء المؤسسة وكذا تقييم الأداء المالي بالإضافة إلى أهمية تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

الفصل الثالث فخصص "**لاستخدام تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي من خلال دراسة حالة بناء الهياكل المعدنية المصنعة وحدة باتيسيم بالمغير**" حيث احتوى على تقديم مؤسسة بناء الهياكل المعدنية المصنعة BATICIM إضافة إلى محتوى معلومات للقوائم المالية لمؤسسة BATICIM وكذا تحليل القوائم المالية من أجل تقييم الأداء المالي بالمؤسسة محل الدراسة.

خاتمة تضمنت خلاصة العمل إلى جانب النتائج النظرية والميدانية المستخلصة من الدراسة، إلى جانب مجموعة من المقترحات.

الفصل الأول:

الإطار النظري للقوائم المالية

تمهيد:

إن النمو الكبير والملحوظ في التجارة الدولية والانتشار الواسع والسريع للمؤسسات متعددة الجنسيات ومؤسسات المحاسبة الدولية وما ترتب عليه من توسيع لقاعدة المستخدمين وتنوع جنسياتهم، اظهر أهمية وجود قوائم مالية تحتوي على معلومات قادرة على تخطي الحدود وتكون مقروءة ومفهومة لهؤلاء المستخدمين، وحتى يتحقق ذلك لا بد من وجود أكبر قدر ممكن من الاتساق بين أسس إعادة القوائم المالية وما تحتويه من معلومات.

وتعتبر القوائم المالية ملخص للعمليات والأحداث الحالية، لذلك يجب إعدادها وفق الأطر والمعايير المتعارف عليها حتى تعطي صورة صادقة وسليمة عما تحتويه.

انطلاقا مما سبق سوف نتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية القوائم المالية.

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي.

المبحث الثالث: أساسيات حول القوائم المالية.

المبحث الأول: ماهية القوائم المالية

تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات النظام المحاسبي وخلاصة أو ثمرة عمله، وتعد وسيلة أساسية يتم من خلالها توصيل المعلومات إلى الأطراف المهتمة بالمركز والأداء المالي للمؤسسة، لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية الصحيحة.

المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية

أولا: تعريف القوائم المالية:

"القوائم المالية هي مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية التي تسمح بتقديم صورة عادلة عن الوضعية المالية، الأداء في خزينة المؤسسة في نهاية الدورة"[1]

"هي عبارة عن المنتج النهائي للمحاسبة، حيث تتمثل في تقارير أو كشوفات تلخص قدرا كبيرا من البيانات والمعلومات لصالح أطراف عديدة داخل وخارج المؤسسة بقصد اتخذ قرارات معينة".[2]

"فهي القوائم المالية تكون نتيجة إجراء معالجة العديد من المعلومات لأعمال التبسيط والتلخيص والهيكلة، وهذه المعلومات يتم جمعها وتحليلها وتفسيرها وتلخيصها وهيكلتها من خلال عملية تجميع تعرض في القوائم المالية في شكل فصول ومجاميع".[3]

إذن القوائم المالية هي"عبارة عن المنتج النهائي للمحاسبة، حيث تتمثل في تقارير أو كشوفات تلخص قدرا كبيرا من البيانات والمعلومات لصالح أطراف عديدة داخل وخارج المؤسسة بقصد اتخاذ قرارات معينة".[4]

ومن خلال ما سبق نستنتج أن القوائم المالية تعد الوسيلة الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف ذات الصلة بالمؤسسة.

---

[1] لزعر محمد سامي، "**التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**"، مذكرة ماجستير، تخصص الإدارة المالية، جامعة منتوري قسنطينة،(2011-2012)، ص35.

[2] عبد الستار الكبيسي، "**الشامل في المحاسبة**"، دار وائل، ط2، عمان، 2010، ص481.

[3] المادة 2.210 المتعلقة بعرض الكشوف المالية، "**الجريدة الرسمية**"، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 2009/03/25، ص22.

[4] ز بن عبد المالك، "**القياس والإفصاح عن العناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي**"، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، (2014-2015)، ص20.

من خلال ما سبق نستنتج أن القوائم المالية تتميز بعدة خصائص أهمها:[1]

- **الملائمة:** ويقصد بها أن تكون المعلومات المحاسبية ذات صلة أو ارتباط بالقرار مع اتخاذه، أي أنها تؤثر على القرار المتخذ من جانب مستخدم المعلومات، للملائمة ثلاثة خصائص ثانوية تتمثل في:

_ أن تأتي المعلومات في الوقت المناسب، فتأخر الحصول على المعلومات يكون على حساب فائدتها فكلما تأخرت المعلومة كلما نقصت منفعتها.

_ أن تتميز المعلومات بقيمة تغذية عكسية، أي بإمكانية التحقق من مدى صحة التوقعات السابقة، أي أن تساعد متخذ القرار أن يتحقق من صحة قراراته السابقة فيستمر فيها أو يقوم بتصحيح تلك القرارات إذا كان قرار اتخاذها في ذلك الوقت خاطئا.

_ أن تتميز المعلومات بقيمة تنبؤية، أي أن تساعد متخذ القرار أن يحسن من احتمالات التوصل إلى تنبؤات صادقة عن نتائج الأحداث المتوقعة مستقبلا.

- **الموثوقية:** تعني هذه الخاصية إمكانية الاعتماد على المعلومات المقدمة، أي أن تجعل متخذ القرار يثق بها، ولتحقق ذلك يجب توافر ثلاثة خصائص ثانوية:

_ صدق المعلومات في تمثيل الظاهر موضع البحث، أي تطابق طبيعة العملية المالية مع أرقام المعلومة المقدمة عنها.

_ الموضوعية أو قابلية التحقق، أي لو أن أي محاسب أجر، إذا أعاد عملية القياس المحاسبي، لتوصل إلى نفس النتائج ويتحقق ذلك بتدقيق القوائم المالية وفق معايير التدقيق المقبولة عموما فالنتائج لن تكون مرتبطة بشخص المحاسب.

_ الحياد، أي أن تكون المعلومات المحاسبية خالية من التحيز لمصلحة فئة معينة من المستخدمين، أي لا تغلب مصالح فئة معينة من المستخدمين على مصالح غيرها من الفئات.

- **القابلية للمقارنة:** يقصد بها تقديم معلومات محاسبية تسمح بإجراء المقارنات بين المؤسسات المماثلة في نفس الصناعة، فذلك يزيد من فائدة المعلومات، لأنه يسمح بتقييم مركز ووضع المؤسسة المعينة مقارنة بالمؤسسات المماثلة تتطلب قابلية المقارنة السليمة استخدام طرائق محاسبية متماثلة لدى المؤسسات المختلفة في معالجة نفس العمليات أو

[1] رضوان حلوه حنان، نزار فليح البلداوي، "**مبادئ المحاسبة المالية**" القياس والإفصاح في القوائم المالية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص24.

الأحداث، كما ترتفع درجة قابلية المقارنة، وبالتالي فائدة المعلومات، عند عقد المقارنات لعدة فترات محاسبية متتالية الأمر الذي يسمح بدراسة و تفسير التغيرات التي يتم رصدها.

- **الاتساق أو الثبات:** ويقصد بها مقارنة النتائج لنفس المؤسسة من فترة محاسبية لأخرى، وهذا يتطلب من المؤسسة الثبات في إتباع نفس الطرائق المحاسبية.

ثانيا: أهداف القوائم المالية:

تهدف القوائم المالية إلى تحقيق عدة أهداف أهمها: [1]

- ✓ تهدف القوائم المالية إلى توفير معلومات حول المركز المالي للمؤسسة، والأداء والتغيرات فيهما تكون مفيدة لمستخدمين متنوعين في صنع القرارات الاقتصادية.
- ✓ تظهر القوائم المالية نتيجة أسلوب الإدارة في استخدام الموارد المتاحة .
- ✓ تظهر القوائم المالية معلومات خاصة عن المؤسسة حول: الأصول والالتزامات، حقوق الملاك، الدخل والمصاريف، كما تشمل العوائد والخسائر والتدفق النقدي.
- ✓ تساعد المستخدمين في التنبؤ بالتدفق النقدي للمؤسسة في المستقبل.
- ✓ تحقيق الحاجات العامة لغالبية المستخدمين، ولكن القوائم المالية على كل حال لا توفر كافة المعلومات التي يحتاجها المستخدمين لصنع القرارات الاقتصادية، لأن هذه القوائم تعكس إلى حد كبير الآثار المالية للأحداث السابقة ولا توفر بالضرورة معلومات غير مالية.

المطلب الثاني: أهمية القوائم المالية

تبرز أهمية القوائم المالية والغرض من إعدادها في العديد من النقاط أهمها:[2]

- **أداة اتصال:** تعتبر مهمة القوائم المالية في هذا المجال هي توصيل رسالة مفهومة وواضحة لمستعملي المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة والنتائج المترتبة عليه، فهي بذلك تعتبر:

-وسيلة اتصال بين المؤسسة والمستثمرين فيها.

[1] بشير بن عيشي، عمار بن عيشي، "**معايير إعداد القوائم المالية الدولية ومدى قابليتها للتطبيق في الجزائر**"، مداخلة في الملتقى الوطني بالمركز الجامعي،سوق أهراس، يومي25-26 ماي 2010، ص19.

[2] مشري حسناء،"**دور و أهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات**"، مذكرة ماجستير، تخصص دراسات مالية ومحاسبة معمقة، جامعة فرحات عباس سطيف، (2007-2008)، ص67.

-وسيلة لربط علاقات بين المؤسسة والموردين، العملاء، البنوك...الخ.

- وسيلة لتوفير المعلومات لمختلفة الأقسام المكونة للمؤسسة، العمال، المحللين والباحثين.

- **وسيلة في تقييم الأداء:** تساعد القوائم المالية في تقييم أداء الإدارة والحكم على كفاءتها، واستعمالها الموارد الموضوعية تحت تصرفها، فهي تستعمل في الحكم على:

- المركز المالي للمؤسسة.

- مدى التقدم في تحقيق أهداف المؤسسة.

-كيفية استخدام موارد المؤسسة.

- **وسيلة في اتخاذ القرارات اللازمة:** في هذا الإطار تساعد القوائم المالية الإدارة ومختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة في اتخاذ القرارات اللازمة حيث:

- تستعمل في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل.

-تستعمل من الأطراف الأخرى التي تربطها علاقة مباشرة بالمؤسسة مثل الموردين، العملاء والبنوك في توجيه مستقبل علاقاتهم معا.

المطلب الثالث: قياس عناصر القوائم المالية وظائفها

أولا: قياس عناصر القوائم المالية:

1- تعريف القياس: "هو عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سيعترف بها في البيانات المالية، والتي ستظهر في بيان المركز المالي وبيان الدخل". [1]

2- الأسس المحددة للقياس: ويتضمن ذلك اختيار أساس محدد للقياس، وبشكل عام يستخدم عدد من الأسس المختلفة، وضمن تشكيلات متفاوتة من البيانات المالية وهذه الأسس تشمل:[2]

[1] احمد حلمي جمعة، **"معايير التقارير المالية الدولية"** (معايير المحاسبة)، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان، 2015، ص121.
[2] نفس المرجع، ص ص121-122.

- **التكلفة التاريخية:** تسجيل الأصول بالمبلغ النقدي الذي دفع، أو بالقيمة العادلة للمقابلة التي أعطيت في تاريخ الحصول عليها، وتسجيل الالتزامات بمبلغ المتحصلات المستلمة مقابل الدين مثل ضرائب الدخل بمبلغ النقد أو ما يعادل النقد المتوقع أن يدفع لسداد الالتزام ضمن السياق العادي للنشاط.
- **التكلفة الجارية:** تسجل الأصول بمبلغ النقد الذي يفترض دفعه للحصول على نفس الأصل أو ما يماثله في الوقت الحاضر، وتسجل الالتزامات بالمبلغ غير المخصوم من النقد المطلوب لسداد الدين في الوقت الحاضر.
- **القيمة القابلة للتحقق(القابلة للتسديد:** تسجل الأصول بمبلغ النقد الذي يمكن الحصول عليه في الوقت الحاضر مقابل بيع الأصل بطريقة منظمة، وتسجل الالتزامات بقيم سدادها، أي بالمبالغ غير المخصومة النقدية التي من المتوقع أن تدفع السداد الالتزامات ضمن السياق العادي للنشاط.
- **القيمة الحالية:** تسجل الأصول بالقيمة المخصومة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية التي من المتوقع أن يولدها الأصل ضمن السياق العادي للنشاط، وتسجل الالتزامات بالقيمة المخصومة الحالية لصافي التدفقات النقدية الخارجية المستقبلية التي من المتوقع أن يحتاج إليها لسداد الالتزامات ضمن السياق العادي للنشاط.

ثانيا: وظائف القوائم المالية: وتتمثل وظائف القوائم المالية فيما يلي:[1]

- قياس الأصول التي تقع في ملكية المؤسسة.
- قياس الالتزامات المترتبة على الحقوق التي يملكها المؤسسة (وهي الخصوم وحقوق أصحاب رأس المال).
- قياس التغيرات التي تطرأ على تلك الأصول والخصوم وحقوق أصحاب رأس المال.
- ربط هذه التغيرات بفترات زمنية محددة.
- تصنيف التغيرات المشار إليها على الوجه الآتي:

1. الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر .
2. التغيرات الأخرى في الأصول والالتزامات والحقوق الملكية.

- التعبير عما تقدم بوحدات نقدية باعتبارها الوحدة العامة للقياس المالي.
- إعداد قوائم مالية وتقارير دورية عن أصول المؤسسة وخصومه وحقوق أصحاب رأس المال في لحظة زمنية معينة وصافي الدخل وأجزاءه والتدفقات النقدية خلال فترة زمنية معينة.

[1] عبد الناصر إبراهيم، إيهاب نظمي إبراهيم، "**المحاسبة المتوسطة**"، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان،2011 ،ص ص54-55.

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي

تعتبر القوائم المالية مصدرا رئيسيا للمعلومات والتي يمكن منها استخلاص النتائج المهمة، فهي أداة اتصال بين المؤسسة ومختلف المتعاملين معها، بهدف إمدادهم بالمعلومات الضرورية قصد استخدامها في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

المطلب الأول: عرض قائمة المركز المالي والدخل

أولا: عرض قائمة المركز المالي (جدول الميزانية):

1- تعريف جدول الميزانية:

يطلق على قائمة المركز المالي أيضا بالميزانية العمومية، وهي إحدى القوائم المالية التي توضع المركز المالي للمؤسسة لفترة زمنية معينة، ويجب أن تكون الميزانية دائما متوازنة لأن الأصول الإجمالية المستثمرة في النشاط الاقتصادي في أي مرحلة زمنية يجب أن تقابلها التزامات وحقوق ملكية مساوية لها.[1]

تعرف الميزانية بأنها: " ما لدى المؤسسة من ممتلكات أو موجودات في لحظة زمنية، وما على تلك الموجودات من مطالبات في اللحظة نفسها سواء للغير أو للملاك".[2]

وفقا للمعيار الدولي رقم(01): "تعد الميزانية العمومية المكون الرئيسي في القوائم المالية وهي عبارة عن بيان بالمركز المالي الذي يوضح الأصول والخصوم وحقوق الملكية في نقطة زمنية معينة، وتعكس الميزانية الوضع المالي للمؤسسة بما يتفق مع المحاسبة التي تم إعداد القوائم المالية على أساسها".[3]

ومن خلال ما سبق نستنتج أن الميزانية وثيقة مالية تضم جانبين، الجانب المدين والمتمثل في الأصول يوضح استخدامات المؤسسة والجانب الدائن يتمثل في الخصوم يوضح مصادر أموال المؤسسة.

---

[1] مصطفى يوسف كافي، وآخرون، "**مبادئ المحاسبة المالية** "(الأصول العلمية والعملية)، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص56.

[2] محمد مطر، "**مبادئ المحاسبة المالية**"(الدورة المحاسبية ومشاكل الاعتراف والقياس والإفصاح)، دار وائل للنشر، ط4، عمان، 2007، ص463.

[3] عزة الأزهر، "**عرض قائمة المركز المالي وفق معايير المحاسبة الدولية**"، مداخلة في الملتقى الدولي، بجامعة البليدة، يوم16-17- 18 نوفمبر 2009، ص24.

2- **أهمية الميزانية:** تبرز أهمية الميزانية من حيث أنها توفر معلومات عن طبيعة ومقدار الاستثمارات في أصول المؤسسة، والتزامات لدائنها، وحق الملاك في صافي أصول المؤسسة.

ويحقق إعداد جدول الميزانية العديد من المزايا منها:[1]

- ✓ الوقوف على الحالة المالية للوحدة المحاسبية في لحظة زمنية معينة.
- ✓ توفير معلومات مفيدة لإعطاء صورة صادقة عادلة عن مدى قوة المركز المالي للمؤسسة.
- ✓ التعرف على هيكل التمويلي (مصادر الأموال) اللازمة لتمويل الاستخدامات .
- ✓ الاستفادة منها في أغراض التحليل المالي واتخاذ القرارات لكافة الإطراف المستفيدة سواء كانت داخلية كالإدارة والعاملين أو خارجية كالمستثمرين والمقرضين والمدينون والدائنون وغيرهم.

كما تظهر أهمية الميزانية في مساهمتها في عملية التقرير المالي عن طريق توفير أساس لما يلي:[2]

-حساب معدلات العائد.

-تقييم هيكل برأس المال في المؤسسة.

-تقدير درجة السيولة والمرونة المالية في المؤسسة

وبالتالي فمن أجل الحكم على درجة المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة وتقدير التدفقات النقدية لها في المستقبل، فإنه يجب تحليل الميزانية وتحديد مدى سيولة المؤسسة ومرونتها المالية.

3- مكونات الميزانية: تتكون الميزانية من جانبين هما:[3]

أ-الأصول: "هي موارد اقتصادية تملكها المؤسسة أو خاضعة لسيطرتها لذلك تستخدم المؤسسة تلك الموارد في تنفيذ أنشطتها وتتصف جميع الأصول بصفة مشتركة، وهي قدرتها على تزويد المؤسسة بمنافع اقتصادية مستقبلية".[4]

[1] عبد الناصر محمد سيد درويش، "**مبادئ المحاسبة المالية 2**"(لتسويات الجردية والإفصاح المحاسبي)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص334.

[2] لزعر محمد ساسي، **مرجع سابق**، ص 37.

[3] إبراهيم الأعمش، "**أسس المحاسبة العامة**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون طبعة، ص 6.

[4] رضوان حلوه حنان، نزار فليح البلداوي، "**مبادئ المحاسبة المالية**"(الدورة المحاسبية منشآت خدمية- منشات تجارية)، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 62.

تتميز هذه الأصول ب :[1]

- وجود منافع اقتصادية مستقبلية لها، أي أن يكون للأصل القدرة على تزويد المؤسسة بالمنفعة وخلق تدفقات نقدية موجبة في المستقبل.
- قدرة المؤسسة على التحكم في هذه المنافع، حيث تستطيع الحصول على ما تريد من الخدمات لنفسها وتمكين الغير منها.
- أن يكون هذا التحكم في المنافع قد نتج عن أحداث أو عمليات وقعت في الماضي.

تأخذ أصول الميزانية الشكل الموضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(01): جدول الميزانية جانب الأصول

ميزانية السنة المالية المقفلة في.....

الأصل	ملاحظة	N إجمالي	N امتلاك رصيد	N صافي	N-1 صافي
أصول غير جارية					
فارق بين الاقتناء- المنتوج الايجابي أو السلبي					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
أراضي					
مباني					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات يجرى انجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضوع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة					
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية					

[1] شناي عبد الكريم، "**تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية**"، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر باتنة، (2008-2009)، ص45.

ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصل غير الجاري					
أصول جارية مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة واستخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب وما شابهها حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة الموجودات وما شابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق لـ26 يوليو 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد19، الصادرة بتاريخ 2009/03/25، ص28.

من خلال الجدول نلاحظ أن عناصر الأصول تبوب في الميزانية على النحو التالي:[1]

- ✓ **الأصول المتداولة:** وهي الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال الدورة التجارية أو خلال سنة، وتشمل النقد، المدينون وأوراق القبض، البضاعة، المصروفات المدفوعة مقدما،.....إلخ.
- ✓ **الأصول الثابتة:** وهي الأصول التي يقتنيها المؤسسة للاستعانة بها على أداء خدماتها، أو تسهيل القيام بعملياتها التجارية، وليس لإعادة بيعها وتشمل الأراضي، المباني، الآلات، الأسهم والسندات،.....إلخ.
- ✓ **الأصول المعنوية:** وتشمل تلك الأصول التي لا وجودا ماديا لها، كشهرة المحل، وحقوق الامتياز والاختراع، والعلامات التجارية، ومصروفات التأسيس،.....إلخ.

ب–الخصوم: وهي التي تمثل في لحظة زمنية معينة تلك الموارد ورؤوس الأموال الموضوعة تحت تصرف المشروع أو المؤسسة، فهي مطالب تتطلب الدفع عن موارد المؤسسة، وتنشا عموما نتيجة التزامات أو عقود قابلة للتنفيذ قانونيا بواسطة الدائن.[2]

تتميز خصوم المؤسسة بعدة خصائص، أهمها:[3]

_ يتطلب الالتزام أن تقوم المؤسسة بتسوية التزام حالي عن طريق تحويل مستقبلي لأصل ما عند الطلب أو عند حدث معين أو في تاريخ معين.

_لا يمكن تفادي الالتزام.

_ وقوع الحدث الملزم للمؤسسة في الماضي.

تأخذ خصوم المؤسسة الشكل الموضح في الجدول التالي:

[1] عبد الحليم كراجة، ياسر السكران، "**الإدارة والتحليل المالي**"(أسس–مفاهيم–تطبيقات)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص152.

[2] عاشور كتوش، "**المحاسبة العامة أصول ومبادئ وفقا للمخطط المحاسبي الوطني**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص35.

[3] شناي عبد الكريم، **مرجع سابق**، ص45.

الجدول رقم(02): جدول الميزانية جانب الخصوم

ميزانية السنة المالية المقفلة في.....

الخصوم	ملاحظة	N	N-1
رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به علاوات واحتياطات-احتياطات مدمجة(1) فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة(1) نتيجة صافية/ (نتيجة صافية حصة المجمع(1)) رؤوس الأموال خاصة أخرى/ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة(1)			
حصة ذوي الأقلية(1)			
المجموع 1			
الخصوم غير الجارية قروض وديون مالية ضرائب (مؤجلة ومرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجارية(2)			
الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية(3)			
مجموع عام للخصوم			

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق لـ26 يوليو 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد19، الصادرة بتاريخ 2009/03/25، ص29.

عناصر الخصوم تبوب في الميزانية في المجموعات التالية:[1]

- ✓ **التزامات متداولة (قصيرة الأجل)**: وهي الديون التي تستحق السداد خلال سنة مالية واحدة مثل الدائنون وأوراق الدفع، والقروض قصيرة الأجل والبنك (سحب على المكشوف) والمصروفات المستحقة والإيرادات المحصلة مقدما أو غير المكتسبة،.....إلخ.
- ✓ **التزامات طويلة الأجل(ثابتة)**: وهي الديون التي تستحق السداد خلال فترة مالية تزيد عن سنة، مثل القروض طويلة الأجل، وقروض السندات، وأوراق الدفع طويلة الأجل،.....إلخ.
- ✓ **حقوق الملكية**: تعكس حقوق الملكية التزامات المؤسسة تجاه أصحابها، ويختلف تبويبها باختلاف الطبيعة والشكل القانوني للمؤسسة.

ثانيا: عرض قائمة الدخل(جدول حسابات النتائج):

1- تعريف جدول حسابات النتائج: "وتسمى أحيانا قائمة الأرباح، وتظهر نتائج عمليات المؤسسة لفترة معينة من الزمن، وهي ملخص للإرادات التي تحققت خلالها المصروفات التي لزمت لتحقيقها في المؤسسة، بالإضافة إلى المكاسب والخسائر خلال نفس الفترة".[2]

"فهي بيان يلخص إيرادات ومصاريف المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، عادة ما تكون سنة، أي أنها تبين نتائج العمليات التشغيلية التي قامت بها، وما أسفرت عنه هذه العمليات من تحقق أرباح أو خسائر".[3]

ويحقق إعداد قائمة الدخل العديد من المزايا منها:[4]

-التعرف على نتيجة الأعمال عن الفترة المالية المنتهية من الربح أو خسارة، وتحديد المقدرة الكسبية للمؤسسة.

-تحديد مدى كفاءة وفعالية إدارة المؤسسة في اختيار سياساتها واتخاذ قراراتها.

[1] عبد الناصر محمد سيد درويش، **مرجع سابق**، ص312.

[2] عبد الحي مرعي، وآخرون، "**مبادئ المحاسبة المالية**"(الإطار النظري-معادلة الميزانية الإجراءات والدورة المحاسبية....)، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2001، ص28.

[3] علي عباس، "**الإدارة المالية**"، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص39.

[4] عبد الناصر محمد سيد درويش، **مرجع سابق**، ص 330.

-تحديد مدى قدرة المؤسسة على إجراء توزيعات أرباح من ناحية، وقدرتها على سداد التزامات قصيرة الأجل وأعباء الديون طويلة الأجل من ناحية أخرى.

-تحديد الربح الخاضع للضريبة، ومقدار الضريبة على الدخل، وصافي الدخل بعد الضريبة.

-الاستفادة منها في أغراض التحليل المالي.

-توفير معلومات مفيدة للتعرف على صافي المبيعات وصافي المشتريات وتكلفة البضاعة وتكلفة البضاعة المتاحة للبيع وغيرها.

2-أنواع جدول حسابات النتائج: يمكن تصنيف جدول حسابات النتائج إلى:

- **جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة:** وفقا لهذا الأسلوب يتم تبويب الأعباء وتحليلها حسب طبيعتها (مواد أولية، أجور ورواتب، الإهتلاكات.....إلخ).

ويظهر شكل جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(03):جدول حسابات النتائج(حسب الطبيعة)

الفترة من..... إلى.....

البيان	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال تغيير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال			
إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى			
استهلاك السنة المالية			
القيمة المضافة للاستغلال			
أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة			
الفائض الإجمالي من الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للاستهلاكات والمؤونات			
النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية الأعباء المالية			
النتيجة المالية			
النتيجة العادية قبل الضرائب			
الضرائب الواجبة دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة(تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية- المنتوجات(يطلب بيانها) العناصر غير عادية-الأعباء(يطلب بيانها)			
النتيجة الغير العادية			
النتيجة الصافية المالية للسنة			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
النتيجة الصافية للمجموع المدمج(1)			
ومنها حصة ذوي الأقلية(1) حصة المجمع(1)			

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق لـ26 يوليو 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد19، الصادرة بتاريخ 2009/03/25، ص30.

➢ **جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة:** وتصنف الأعباء وفق هذا الأسلوب حسب الوظيفة (تكلفة المبيعات، التكاليف الجارية، الأعباء الإرادية.....إلخ)

ويظهر شكل جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(04): جدول حسابات النتائج (حسب الوظيفة)

الفترة من .....إلى.....

البيان	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات) منتجات مالية الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية(التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء الغير العادية المنتوجات غير عادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			

حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية(1)			
النتيجة الصافية للمجموع المدمج(1)			
منها حصة ذوي الأقلية(1) حصة المجمع(1)			

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق لـ26 يوليو 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد19، الصادرة بتاريخ 2009/03/25، ص31.

من خلال ما سبق نستنتج أن أهم عناصر جدول حسابات النتائج تتمثل في:[1]

- ✓ **المبيعات**: ويقصد بها المبيعات الصافية أي بعد طرح مردودات ومسموحات المبيعات منها خلال الفترة المالية بغض النظر عن كونها مبيعات نقدية أو آجلة.
- ✓ **تكلفة المبيعات**: وهي عبارة عن ثمن وتكلفة المبيعات التي باعتها المؤسسة فعلا خلال الفترة، ويمكن حسابها كما يلي: **صافي المشتريات+بضاعة أول المدة–بضاعة آخر مدة**.
- ✓ **صافي المشتريات**: وهي المشتريات التي قامت بها المؤسسة خلال الفترة مطروحا منها مردودات ومسموحات المشتريات سواء نقدا أو بالأجل.
- ✓ **مصاريف البيع**: وهي كل المصاريف التي صرفتها المؤسسة على مبيعاتها خلال الفترة المحاسبية.
- ✓ **المصاريف العمومية و الإدارية**: وهي المصاريف التي ليس لها علاقة بمصاريف البيع، ولكن يتم صرفها على رواتب الموظفين وأجورهم.
- ✓ **أقساط الإهلاك**: ويقع عنصر الإهلاك ضمن المصروفات التشغيلية في المؤسسة التجارية، أما في المؤسسة الصناعية فيدخل ضمن حساب تكلفة البضاعة المباعة.
- ✓ **صافي الربح التشغيلي**: وهو الربح الذي تحققه المؤسسة عن عملها التشغيلي(الأساسي) دون إدخال مصاريف التمويل (الفوائد المدفوعة).

[1] فايز سالم حداد، "**الإدارة المالية**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط3، عمان، 2010، ص ص32-33.

بالإضافة إلى العناصر التالية:[1]

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها، بما يسمح تحديد النتائج الوسيطة.
- النواتج المالية والأعباء المالية.
- أعباء المستخدمين.
- الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة.
- مخصصات الاهتلاكات وانخفاض القيمة المرتبطة بالأصول العينية.
- مخصصات الاهتلاك وانخفاض القيمة المرتبطة بالأصول الغير المادية.
- نتائج الأنشطة العادية.
- العناصر الغير عادية للنتائج والأعباء.
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع.
- بالنسبة للشركات الأسهم، النتيجة الصافية للأسهم.

المطلب الثاني: عرض قائمتي التدفقات النقدية وتغييرات حقوق الملكية

أولا: عرض قائمة التدفقات النقدية(جدول سيولة الخزينة):

1- تعريف قائمة التدفقات النقدية: "هي قائمة تشمل المقبوضات والمدفوعات النقدية من الأنشطة المختلفة للمؤسسة سواء تشغيلية أو استثمارية أو تمويلية عن فترة، زمنية لتحديد رصيد النقدية المتاح في نهاية هذه الفترة".[2]

"يهدف جدول سيولة الخزينة إلى إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد السيولة النقدية وما يعادلها، وكذلك معلومات حول استخدام هذه السيولة، وهو ما يقدم مدخلات ومخرجات السيولة الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصدرها باستعمال إحدى الطريقتين المباشرة وغير المباشرة".[3]

[1] شناي عبد الكريم، **مرجع سابق**، ص51.

[2] عبد الناصر محمد سيد درويش، "**مبادئ المحاسبة المالية** "(الأصول العلمية والعملية)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص51.

[3] عاشور كتوش، **مرجع سابق**، ص62.

"لوحة قيادة أمام قمة الإدارة المالية، بحيث تتخذ على ضوئها القرارات الهامة والإستراتيجية كتغيير النشاط أو توسيعه، أو الانسحاب منه أو النمو أو غيرها".[1]

تفيد المعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية (جدول سيولة الخزينة) في خدمة الأمور الآتية:[2]

-تقدير إمكانية المؤسسة على توليد نقدية عن عملياته المستقبلية.

-تقدير إمكانية المؤسسة على مواجهة التزاماته النقدية في المستقبل.

-تحديد أسباب الاختلاف بين صافي الربح وصافي التدفق النقدي.

-بيان اثر القرارات الاستثمارية والتمويلية التي تم اتحادها خلال الفترة على تدفقاته النقدية

2-مكونات التدفقات النقدية: يتم تصنيف المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية تصنيفا ثلاثيا حسب أنشطة المؤسسة كما يلي:[3]

- **أنشطة تشغيلية:** تشمل الأثر النقدي للعمليات التي تدخل في تحديد صافي الربح، أي الأثر النقدي لبنود قائمة الدخل:

-النقدية المقبوضة من مبيعات السلع والخدمات أو من تحصيل الحسابات المدينة الخاصة بالعملاء (مدينون وأوراق قبض)، وكذلك المقبوضات من عوائد الاستثمار في الأوراق المالية من أسهم وسندات.

- النقدية المدفوعة لشراء البضاعة ودفع الرواتب والأجور وباقي المصروفات التشغيلية، وكذلك المدفوعات مقابل الحسابات الدائنة الخاصة بالموردين (دائنون وأوراق الدفع) ومدفوعات فوائد القروض وسداد الضرائب.

- **أنشطة استثمارية:** تشمل عموما الأثر النقدي لعمليات الأصول طويلة الأجل:

- المقبوضات من الاستثمارات في الأوراق المالية (أسهم وسندات)، أو من بيع أصول ثابتة ملموسة أو غير ملموسة أو من عقود اقتراض لمؤسسات أخرى.

---

[1] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، "**التسيير المالي دروس وتطبيقات**"، دار وائل للنشر والتوزيع،عمان، 2006، ص204.

[2] محمد تيسير الرجبي، "**تحليل قوائم المالية**"، الناشر الشركة العربية المتحدة والتوريدات، القاهرة-مصر، 2014، ص123.

[3] رضوان حلوة حنان، نزار فليح البلداوي، "**مبادئ المحاسبة المالية**"(القياس والإفصاح في القوائم المالية)، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص390.

_ المدفوعات مقابل زيادة الاستثمار في الأوراق المالية (أسهم وسندات أو شراء أصول ثابتة ملموسة أو غير ملموسة أو منح عقود إقراض لمؤسسات أخرى أو سداد القروض.

➢ **أنشطة تمويلية:** تشمل عموما الأثر النقدي للالتزامات طويلة الأجل وحقوق الملكية:

-المقبوضات من إصدار الأسهم (زيادة رأس المال) أو إصدار السندات أو أي مصدر تمويل آخر.

-المدفوعات في شكل توزيع الأرباح أو رد جزء من حقوق الملكية (تخفيض رأس المال) أو سداد القروض طويلة الأجل أنشطة غير نقدية هامة.

3- الهدف من إعداد قائمة التدفقات النقدية (جدول سيولة الخزينة):

الهدف الرئيسي من إعداد قائمة التدفقات النقدية هو تزويدنا بمعلومات تفصيلية عن حركة التدفقات النقدية الداخلية والخارجية، الناجمة عن الأنشطة المختلفة للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة.

بالاضافة إلى تزويدنا بمعلومات واضحة عن النشاطات الاستثمارية و التشغيلية و التمويلية خلال فترة معينة.

بمعنى أخر أن قائمة التدفقات النقدية توضح المبالغ المقبوضة والمدفوعة، وصافي التغير في النقد الناتج عن النشاطات التشغيلية والتمويلية والاستثمارية للمؤسسة خلال فترة معينة، وعليه فان التدفقات النقدية تعطينا صورة واضحة عن الأمور التالية:[1]

-مصادر النقد خلال فترة زمنية معينة.

-استخدامات النقد خلال فترة معينة.

-التغيير في رصيد النقد خلال فترة معينة.

كما تظهر أهمية جدول سيولة الخزينة في إظهار بعض العناصر التي لا تتضمنها الميزانية وجدول حسابات النتائج أهمها:[2]

-تحييد عناصر المصروفات غير النقدية (المحاسبية) وبشكل خاص الاستهلاك والإطفاء لكافة الأصول ذات العلاقة.

[1] مؤيد عبد الرحمن الدوري، حسن محمد سلامة،"**أساسيات الإدارة المالية**"، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص68.

[2] محمد سعيد عبد الهادي، "**الإدارة المالية** "(الاستثمار، التمويل، التحويل المالي، الأسواق المالية الدولية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص82.

-إظهار العمليات النقدية لمختلف النشاطات التي تمت داخل المؤسسة، وخلال السنة المالية، خلافا لما تظهره قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل، والمتمثل في إظهار الأرصدة فقط لهذه النشاطات.

-إظهار صافي التغير في النقد في بداية الفترة وفي نهايتها، وتوزيع بنود التدفقات النقدية على مجموعات مترابطة مما يساعد في توضيح كثير من الأمور المتعلقة بالوضع المالي للمؤسسة، وهو ما لا يمكن إظهاره في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل.

4-إعداد جدول تدفقات نقدية:

المعلومات اللازمة لإعداد قائمة التدفقات النقدية تؤخذ من الميزانيات المقارنة وجدول حساب النتائج الحالي، وكذلك البيانات الخاصة ببعض الصفقات المنتقاة بإتباع الخطوات التالية:[1]

-تحديد النقدية المتولدة من العمليات أو المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

-تحديد التغير(الزيادة أو التخفيض) في النقدية خلال الفترة.

-تسوية التغيير في النقدية مع أرصدة النقدية في بداية ونهاية الفترة.

ويتم إعداد جدول سيولة الخزينة بطريقتين:

- **الطريقة المباشرة:** وهي الطريقة التي تهدف إلى تقديم العناصر الرئيسية للتدفقات النقدية المقبوضة والمدفوعة (الزبائن، الموردين، الضرائب.....إلخ) قصد الحصول على التدفق النقدي الصافي، ويتم مقارنة هذا التدفق مع النتيجة قبل الضريبة للسنة المالية.

يظهر جدول سيولة الخزينة وفق هذه الطريقة كما هو موضح في الشكل التالي:

[1] عبد الكريم شناي، "**اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نوعية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**"، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة،جامعة محمد خيضر، بسكرة،كلية العلوم الاقتصادية والتحارية وعلوم التسيير، (2015-2016)، ص61.

الجدول رقم(05): جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)

الفترة من.....إلى.....

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين			
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)			
صافي تدفقات أموال الخزينة الغير متأتية من الأنشطة العملياتية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة الغير متأتية من أنشطة الاستثمار			
المسحوبات من اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية			
المسحوبات من اقتناء تثبيتات مالية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية			
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية			
الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم			
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
التحصيلات المتأتية من القروض			
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل(ج)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات			
تغير أموال الخزينة في الفترة(أ+ب-ج)			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق لـ26 يوليو 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد19، الصادرة بتاريخ 2009/03/25، ص35.

➢ **الطريقة غير المباشرة:** هي الطريقة التي من خلالها يتم تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية من خلال استبعاد العمليات التي ليس لها أثر نقدي والتدفقات المالية المرتبطة بالأنشطة الاستثمار أو التمويل.

يظهر جدول سيولة الخزينة وفق هذه الطريقة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(06): جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة)

الفترة من.....إلى.....

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
صافي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات من اجل:			
الاستهلاكات والأرصدة			
تغير الضرائب المؤجلة			
تغير المخزونات			
تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى			
تغير الموردين والديون الأخرى			
نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة الغير متأتية من عمليات الاستثمار			
مسحوبات من اقتناء تثبيتات			
تحصيلات التنازل عن تثبيتات			
تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين			
زيادة رأس المال النقدي(المنقودات)			
إصدار قروض			
تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			
تغير أموال الخزينة للفترة(أ+ب+ج)			
أموال الخزينة عند الافتتاح			
أموال الخزينة عند الإقفال			
تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)			
تغير أموال الخزينة			

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق لـ26 يوليو 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد19، الصادرة بتاريخ2009/03/25، ص36.

ثانيا: عرض قائمة تغيرات الأموال الخاصة (جدول التغيرات في حقوق الملكية):

1- تعريف قائمة تغيرات الأموال الخاصة(جدول تغيرات الأموال الخاصة):

"يظهر من خلالها أي أحداث قد تطرأ على بنود رأس المال وحقوق المساهمين، والتي تعطي معلومات عن التغيرات التي تحدث أثناء السنة على رأس المال والأرباح المحتجزة والتوزيعات والاحتياطات".[1]

تنتج أهمية قائمة تغيرات الأموال الخاصة من ربطها لحسابات النتائج والميزانية، فتفصح عن التغير الناجم عن حسابات النتائج متمثلا في صورة الأرباح أو خسارة الدورة المالية، وما ينجم عنه من تغير في الأرباح المحتجزة، كما تقوم برصد التيارات التي تؤثر على بنود الأموال الخاصة من أول دورة مالية وصولا إلى الأموال الخاصة في آخر الدورة.[2]

تظهر قائمة تغيرات الأموال الخاصة (جدول تغير الأموال الخاصة) في الجدول التالي:

الجدول رقم(07): جدول تغير الأموال الخاصة

البيان	ما لحظة	رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N-2						
تغيير الطريقة المحاسبية						
تصحيح الأخطاء الهامة						
إعادة تقييم التثبيتات						
الإرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات النتائج						
الحصص المدفوعة						
زيادة رأس المال						
صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N-1						
تغيير الطريقة المحاسبية						
تصحيح الأخطاء الهامة						
إعادة تقييم التثبيتات						
الإرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حسابات النتائج						
الحصص المدفوعة						
زيادة رأس المال						
صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31ديسمبر N						

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق لـ26 يوليو 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد19، الصادرة بتاريخ 2009/03/25، ص37.

[1] عيد الناصر إبراهيم نور، إيهاب نظمي إبراهيم، **مرجع سابق**، ص81.

[2] لزعر محمد سامي، **مرجع سابق**، ص59.

من خلال الجدول نلاحظ أن المعلومات التي يجب الإفصاح عنها عديدة أهمها:[1]

-النتيجة الصافية للسنة المالية.

-تغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال.

-المنتجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة.

-عمليات الرسملة (الارتفاع,الانخفاض, التسديد...).

-توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

2-الأهداف الأساسية من المعلومات المتعلقة بتغيرات الأموال الخاصة:[2]

-تحديد مجموع النتائج الناتجة عن أنشطة المؤسسة خلال الفترة.

-تغير الأموال الخاصة بين تاريخي الإغلاق والذي يبين بصفة عامة هذه النتيجة.

-تغيرات الأموال الخاصة غير المرتبطة بالنتيجة،والمتمثلة في التعاقدات مع المساهمين وهي:

- تغيرات رأس المال الاجتماعي المحرر.
- زيادة الرأسمال النقدي المتتالي عن إصدار السهم.
- تحويل الالتزامات لأسهم.
- علاوة الإصدار، الإدماج والمساهمات.
- علاوات الإصدار الناتجة عن زيادة رأس المال النقدي، أو عن تحويل الالتزامات.

[1] لزعر محمد سامي، **مرجع سابق**، ص60.

[2] عبد الكريم شناي، **مرجع سابق**، ص63.

المطلب الثالث: عرض قائمة الإيضاحات الملحقة (جدول الملاحق)

الملحق هو وثيقة تلخيص، يعد جزءا من الكشوف المالية، وهو يوفر التفسيرات الضرورية لفهم أفضل للميزانية وحسابات النتائج فهما أفضل، ويتم كلما اقتضت الحاجة.المعلومات المفيدة لقارئي الحسابات.[1]

يشتمل الملحق على معلومات تتضمن عدة نقاط أهمها:[2]

- ✓ القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وتحضير القوائم المالية.
- ✓ المعلومات الإضافية لفهم قائمة: الميزانية،حسابات النتائج، تدفقات الخزينة، وتغيرات الأموال الخاصة.
- ✓ المعلومات التي تخص الوحدات في حالة الشراكة، المؤسسات المختلطة، المؤسسات الأم وفروعها.
- ✓ المعلومات ذات الصيغة العامة أو المتعلقة ببعض العمليات الخاصة وذلك للحصول على الصورة الصادقة.
- ✓ يوجد عاملان أساسيان يسمحان بتحديد المعلومات الواجب إظهارها في الملحق:
  - عنصر ملائمة المعلومات.
  - الأهمية النسبية.

يجب أن يحتوي الملحق فقط على معلومات ذات دلالة، تؤثر على أحكام مستعملي القوائم فيما يخص الذمة المالية، الوضعية المالية ونتيجة المؤسسة.

المعلومات الملحقة بجدول الملاحق من أهمها:[3]

- ✓ الالتزامات الطارئة، أحداث مهمة والتي تكون مخرجاتها غير مؤكدة.
- ✓ التقييم والسياسات المحاسبية، وهي توضيحات لطرق التقييم المستخدمة أو الافتراضات الأساسية المتعلقة بتقييم المخزون، طرق الاستهلاك، الاستثمارات في الشركات التابعة.
- ✓ حالات تعاقدية، توضيحات لمحددات معينة أو تعهدات ملحقة بأصول معينة أو غالبا متعلقة بالمطلوبات.

من خلال ما سبق يمكن توضيح عناصر القوائم المالية في الشكل التالي:

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **مرجع سابق**، 38.

[2] عبد الكريم شناي، **مرجع سابق**، ص64.

[3] فداغ الفداغ، "**المحاسبة المتوسطة نظرية وتطبيق**"، مؤسسة الورق، عمان، 1999، ص166.

الشكل (01): رسم يبين عناصر القوائم المالية

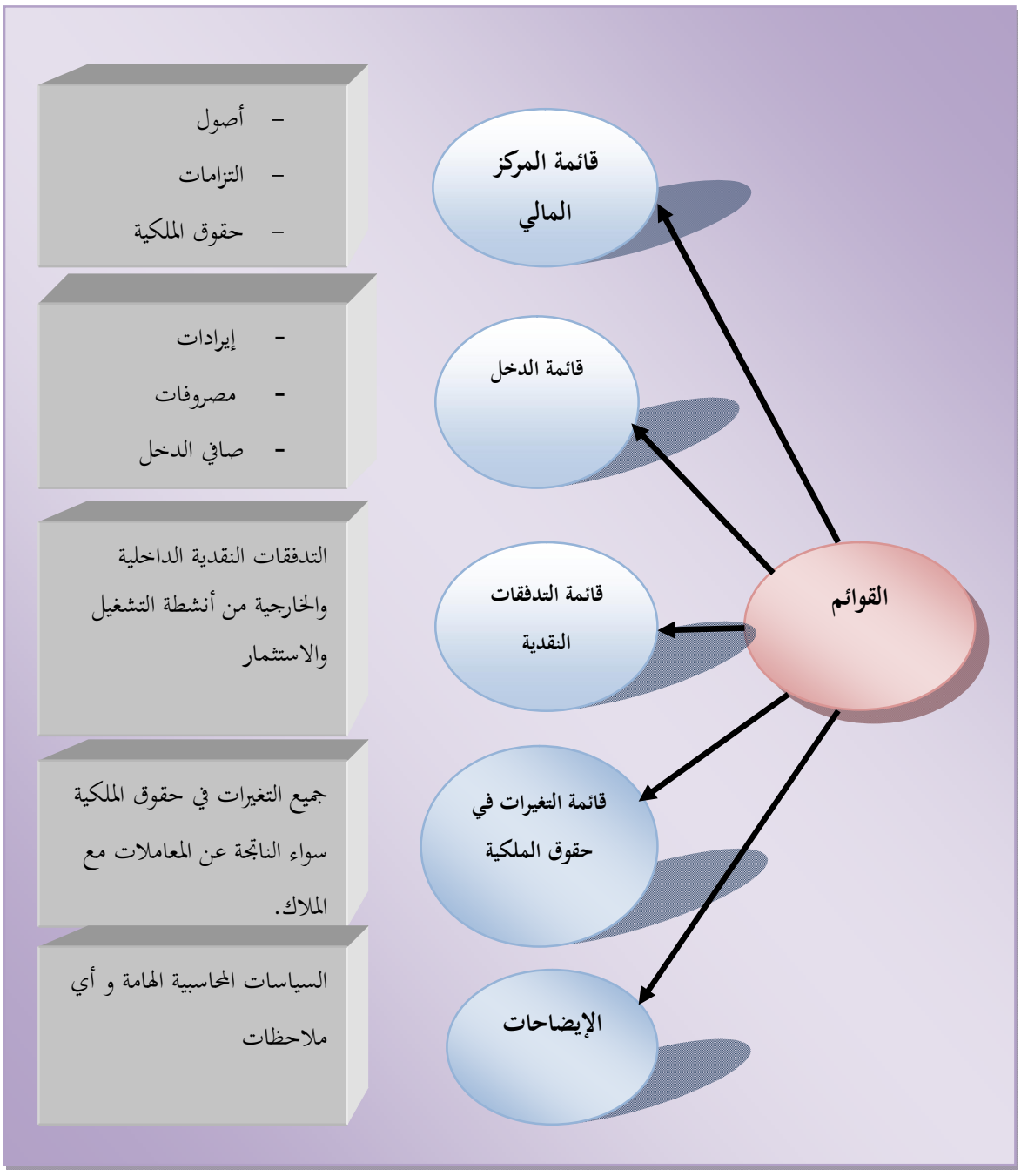

المصدر: رحيم حسين، زوينة بن فرج، "**قائمة التدفقات النقدية**"، مداخلة في الملتقى الدولي بجامعة سعد دحلب، البليدة، يومي 13-14 ديسمبر 2011، ص3.

من خلال الشكل نلاحظ أنه يوضح لنا باختصار أنواع القوائم المالي وكل نوع يلخص لنا أهم ما يحتويه من عناصر.

المبحث الثالث:أساسيات حول القوائم المالية

تقوم القوائم المالية بتزويد الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة بمختلف المعلومات التي تحيط بجوانب نشاطها ومن خلال هذا المبحث سوف نحول أن التطرق إلى مستخدمو القوائم المالية والعوامل التي تؤثر فيها وأهم حدودها.

المطلب الأول: مستخدمو القوائم المالية

هناك العديد من الجهات التي تهتم باستخدام القوائم المالية وتحليلها، والتي يمكن تقسيمها إلى: [1]

1-الإدارة: التحليل المالي يساعد الإدارة بشكل رئيسي في عملية التخطيط المالي والرقابة وتقييم الأداء، ففي مجال التخطيط فإن التحليل المالي يعتبر نقطة البداية في التخطيط المالي، وتمثل الموازنة التقديرية الشاملة الترجمة الكمية لخطط الإدارة و توقعاتها فيما يتعلق بالمبيعات والإنتاج و التدفقات النقدية، أما في مجال الرقابة وتقييم الأداء تستطيع الإدارة معرفة مستوى أدائها عن طريق مقارنة ذلك الأداء مع نظيراتها في الصناعة نفسها.

2- المستثمرين في المؤسسة: ويمكن تقسيمهم إلى:

- **المساهمين:** ومستشاريهم والذين يهتمون في قياس أداء أسهمهم وكذلك في تشكيل توقعات عن مستقبل هذا الأداء. كما يهتم المساهمين بإدارة المؤسسة وقدرتها على السيطرة على مصادرها من اجل خدمة مصالح المساهمين.
- **حاملي السندات:** وهؤلاء يكونوا مهتمين بالعسر المالي للمؤسسة وأن هناك أمان كافي من اجل سداد ديونهم.
- **بعض المستثمرين الآخرين:** مثل البنوك والمؤسسات المالية، ويهتم هؤلاء بالدرجة الأولى بالحصول على دفعات القروض وبالفوائد ضمن الوقت المحدد لها.

3-المتعاملين مع المؤسسة: ويمكن تصنيف المتعاملين مع المؤسسة إلى:

- **المزودين:** ويهتم هؤلاء بالوضع المالي للمؤسسة تماما مثل حاملي السندات، فهم يريدون سداد ديونهم بأمان وضمان كافي.
- **الزبائن:** ويكونوا مهتمين بوضع المؤسسة المالي خاصة في حالة أنهم قاموا بالدفع المقدم ثمنا للبضائع أو للمنتجات وأصبحت المؤسسة في عسر مالي.

[1] فايز سالم حداد، **مرجع سابق**، ص ص53-56.

- **الموظفين و نقاباتهم:** وهؤلاء يكونوا مهتمين بالأمن الوظيفي والأجور والتفاوض على هذه الأخيرة، وبالتالي لا بد لهم من الاعتماد على المعلومات المالية والمحاسبية للمؤسسة.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في القوائم المالية

هناك العديد من العوامل المؤثرة في القوائم المالية من أهمها:[1]

1- المنظمات المهنية: ويتضح هذا الأثر في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قامت لجنة المبادئ المحاسبية بإصدار الآراء المحاسبية، ويتبع ذلك قيام مجلس معايير المحاسبة بوضع أهم المبادئ والإجراءات التي يجب إتباعها عند إعداد التقارير المالية، وبالإضافة إلى جهود المعهد الأمريكي للمحاسبيين القانونيين التي تتمثل في إصدار النشرات والمطبوعات والأبحاث في مجال المحاسبة.

2- الجهات المشرفة على سوق الأوراق المالية: حيث تلعب هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية دورا كبيرا في إصدار المبادئ والمعايير المحاسبية الملزمة للشركات المساهمة التي تتداول أوراقها المالية في سوق الأوراق المالية بنيويورك ، هذا إضافة إلى التزام هذه الشركات بتقديم القوائم المالية السنوية والدورية إلى هيئة تنظيم سوق الأوراق المالية لمراجعتها و التأكد من التزامها بالمبادئ المحاسبية المقبولة ، وبالمقابل تقوم الهيئة الشرفة على سوق الأوراق المالية بانجلترا بدور مماثل في الإشراف و الرقابة على القوائم المالية للشركات المساهمة التي تتداول أسهمها في سوق لندن للأوراق المالية.

3-النظام الاقتصادي القائم: ويبدو النظام الاقتصادي القائم على القوائم المالية في الدول الصناعية الغربية ،حيث يتم الاعتماد على النظام المحاسبين في توفير المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات الاقتصادية من المستثمرين والدائنين، وغيرهم .بينما يقوم النظام المحاسبي في الدول ذات الاقتصاد المخطط مركزيا بتقديم المعلومات المحاسبية للمسؤولين عن برامج التنمية وخططه لإعداد الإحصائيات اللازمة للتخطيط على المستوى القومي.

[1] سليم بن رحمون ،"**تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد**"، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، (2011،2013)، ص ص77-78.

4-التضخم و ارتفاع الأسعار: حيث أدى انخفاض القوة الشرائية للنقود في كثير من بلدان العالم، وخاصة في البرازيل والأرجنتين إلى إعادة النظر في التقارير المالية للشركات المساهمة في هذه البلاد وإعدادها على أساس التكلفة التاريخية المعدلة لتعكس الانخفاض المستمر في قيمة العملة.

5- تدخل الدولة: تقوم الدولة بدور رئيسي في الدول النامية لتطوير النظام المحاسبي، والقوائم المالية التي تتولى مراجعة إيرادات الدولة و مصروفها و مراجعة القوائم المالية للشركات التي تساهم فيها الدولة أو تضمن لها حد أدنى من الأرباح والتأكد من مدى تطبيقها للمبادئ المحاسبية السليمة.

المطلب الثالث: حدود القوائم المالية

تعد القوائم المالية من الوسائل الهامة للاتصال بين الإدارة والأطراف الخارجية المهتمة بالمؤسسة، إلا أن هذه القوائم عرضة لبعض القيود، ومن أهم القيود ما يلي:[1]

✓ **افتراض ثبات القوى الشرائية لوحدة النقد:**

يتم إعداد القوائم المالية وفقا لافتراض هام وهو ثبات القوى الشرائية لوحدة النقد، ورغم تأكد معده القوائم المالية من أن وحدة النقد تتغير في حقيقة الأمر بمرور الوقت بسبب تغيرات الأسعار، إلا أن الأبحاث والتجارب التي أجريت لمحاولة قياس أثر التغيرات في الأسعار على القوائم المالية لم تصل حتى الآن إلى قبول أي طريقة لتعديل القوائم المالية المعدة وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

✓ **التسجيل التاريخي:**

تعد القوائم المالية وفقا للأساس التاريخي للأحداث والعمليات التي تحدث خلال الفقرة، وغالبا ما يتم استخدامها لتوقع المستقبل، ويمثل التسجيل التاريخي حدودا على قيمتها في ذلك الخصوص.

✓ **الحكم و التقدير الشخصي:**

لتوصل إلى الدقة الكاملة في استخراج نتيجة أي مؤسسة من ربح أو خسارة فإن الأمر يتطلب الانتظار حتى نهاية المؤسسة، ولأن هذا الأمر غير عملي،لذلك تقوم المحاسبة على افتراض إمكانية تقسيم حياة المؤسسة إلى فترات مالية عادة ما تكون سنة.

[1] طارق عبد العال حماد، "**مبادئ المحاسبة المالية** "، الدار الجامعية ،الإسكندرية، 2007، ص.ص 42-45.

✓ **قدرة الإدارة في التأثير على محتوى و مضمون القوائم المالية:**

تملك الإدارة قدرة التأثير على مضمون القوائم المالية في حدود معينة وذلك باستخدام أنشطة نهايات الفترات، ويمكن من خلال عقد بعض الصفقات أو مزاولة أنشطة معينة قبل نهاية الفترة التي يتم إعداد القوائم المالية قد يحدث تأثير على بعض العناصر والبنود الواردة في القوائم المالية والتي تلقى اهتماما خاصا لكل من الدائنين والمستثمرين، أو تمثل أهمية خاصة في تقييم الأنشطة المالية للمؤسسات، ومن أمثلة تلك الأنشطة القيام بعمليات شراء للبضائع بقروض طويلة الأجل لتحسين نسبة التداول.

✓ **البنود التي لا تسجل محاسبيا:**

لا يمكن للنظام المحاسبي أن يسجل جميع مظاهر نشاط المؤسسة، والتي يمكن أن تمثل عوامل هامة لنجاحها، وتعد الموارد البشرية واحدة من تلك العوامل، ورغم ذلك فإن هذا البند لا يظهر في الميزانية، حيث تتحدد القوائم المالية بتلك العناصر التي يمكن قياسها بموضوعية مناسبة تتطلبها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، لذلك يجب أن ينظر إلى القوائم المالية في هذا الإطار، وباعتبار أنها تمثل جزء وليس كل العوامل المؤثرة على نشاط المؤسسة.

✓ **مرونة اختيار الطرق و السياسات المحاسبية:**

يواجه المحاسب في كل مشكلة محاسبية العديد من البدائل التي تلقى القبول العام سواء من الناحية العلمية أو العملية، ويختار من بينها الطرق والسياسات المحاسبية التي تناسب بعض الأوضاع والظروف الاقتصادية التي تمر بها المؤسسة.

وتؤدي عملية اختيار بين هذه البدائل إلى آثار مختلفة على نتيجة الأعمال والمركز المالي والتدفقات النقدية والمعلومات والقرارات التي تتخذ بمعرفة الأطراف المختلفة المهتمة بالمؤسسة، وتعتبر المؤسسة هي المسؤول الأول عن التغيرات المحاسبية نظرا لوجود معايير وبدائل محاسبية مقبولة قبولا عاما لنفس الأحداث الاقتصادية.

خلاصة:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى الأهداف الأساسية للقوائم المالية وأهم مستخدميها، حيث نجد أن الهيئات المحاسبية الدولية أولت اهتماما كبير بها، فتم فرض قوائم مالية جديدة إضافة إلى قائمة المركز المالي وقائمة الدخل تتمثل في قائمة التدفقات النقدية التي تبين كل التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية وأنشطة الاستثمار وأنشطة التمويل، وذلك يهدف توضيح أسباب العجز أو الفائض في الخزينة الناتجة عن كل نشاط، وقائمة تغيرات حقوق الملكية التي تهدف إلى توضيح حركة رؤوس الأموال الخاصة والأسباب المؤثرة في ذلك،

ومنه استنتجنا أن القوائم المالية هي المنتج النهائي لنظام المعلومات المحاسبي، والذي تفصح فيه المؤسسة عن جميع المعلومات المرتبطة بأنشطتها ومركزها المالي ونتائجها المتحققة خلال الدورة المالية، مما تساعد على اتخاذ القرارات السليمة من طرف جميع مستخدميها.

الفصل الثاني:

علاقة القوائم المالية بتقييم الأداء المالي للمؤسسة

تمهيد:

يعتبر الأداء من أبرز المفاهيم التي تحضي بالاهتمام من طرف الباحثين والمفكرين، نظرا لأهميته في تحقيق الأهداف الرئيسية للمؤسسة كالبقاء والاستمرارية، ومدى انطوائه على العديد من المواضيع الجوهرية المتعلقة بنجاح أو فشل أي مؤسسة، حيث يمثل الأداء المالي الدافع الأساسي لوجود أي مؤسسة اقتصادية، أي نجاح هذه الأخيرة مرتبط بمدى كفاءة وفعالية أدائها، وعليه نجد أن الأداء المالي يعتبر المحور الرئيسي الذي ينصب حول جهود المديرين كونه يشكل أهم أهداف المؤسسة.

إن التحليل المالي عملية يتم من خلالها اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المؤسسة، حيث تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمؤسسة، ودلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى، لكي يتم استخدام هذه المؤشرات في تقييم أداء المؤسسة بقصد اتخاذ القرارات المناسبة، أي أن التقييم يهدف إلى معرفة نقاط القوة وتعزيزها ونقاط الضعف ومحاولة إيجاد حلول مناسبة لها.

سنتطرق في هذا الفصل إلى العناصر التالية:

المبحث الأول: أداء المؤسسة

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للمؤسسة

المبحث الثلث: أهمية تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

المبحث الأول: أداء المؤسسة

يبحث الأداء عن الكفاءة من خلال إنتاج اكبر ما يمكن، والبحث عن الفعالية من خلال القيام بأفضل عملية لتحقيق نمو دائم للمؤسسة والاستمرار في السوق.

المطلب الأول: مفهوم الأداء

يعد الأداء مفهوما شموليا وهاما بالنسبة لجميع مؤسسات الأعمال بشكل عام، وعلى الرغم من كثرة البحوث والدراسات التي تناولت الأداء وتقييمه إلا أنه لم يتم التوصل إلى إجماع حول مفهومه، ويعتقد البعض أن الخلاف حول مفهوم الأداء ينبع من اختلاف المعايير والمقاييس التي تعتمد في دراسة الأداء وقياسه، وأن هذا الاختلاف إنما يعود لتنوع أهداف واتجاهات الباحثين في دراستهم. [1]

"إن أصل كلمة أداء ينحدر إلى اللغة اللاتينية أين توجد كلمة "**performare**" التي تعني إعطاء كلية الشكل لشيء ما، وبعدها اشتقت اللغة الانجليزية منها لفضة "**performanc**" التي تعني انجاز العمل أو الكيفية التي يبلغ بها تنظيم الأهدافه". [2]

"والأداء انعكاس لكيفية استخدام المؤسسات للموارد المالية والبشرية واستغلالها بكفاءة وفعالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها". [3]

"ومن منطلق كون الأداء يعبر عن مدى انجاز المهام، فإنه الأداء كمفهوم اقتصر لدى الكثير من الباحثين على المورد البشري دون غيره من الموارد الأخرى، يرى بعضهم انه يعني:" قيام الفرد بالأنشطة والمهام المختلفة التي يتكون منها عمله". [4]

[1] حمزة محمد الزبيدي، "**التحليل المالي لأغراض الأداء والتنبؤ بالفشل**"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص89.

[2] ABD ELLATIF KHEMAKHEM, **LA DYNAMIQUE DU CONTROLE DE GESTION**, DUNOD, 2EDPARIS, 1976, P310.

[3] الشيخ الداوي، "**تحليل الأساس النظرية لمفهوم الأداء**"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، عدد 107، سنة 2009-2016، ص218.

[4] عبد الملك مزهودة، "**الأداء بين الكفاءة والفعالية وتقييم**"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الأول، نوفمبر 2001، الجزائر، ص86.

وبشكل عام ينظر إلى الأداء على"انه سلسلة من النشاطات المرتبطة بوظيفة متخصصة أو نشاط جزئي تقوم به الإدارة لتحقيق هدف معين".[1]

من خلال ما سبق نستنتج أن الأداء هو مدى بلوغ الأهداف المرجوة بالاستخدام الأمثل للموارد، باعتباره نظاما شاملا ومتكاملا وديناميكي.

المطلب الثاني: تصنيف أداء المؤسسة

تختلف تقسيمات الأداء حسب معيار الحاجة الخاصة لدراسته وقياسه، والتي من أهمها:[2]

1-معيار المصدر: وفقا لهذا المعيار، يمكن تقسيم أداء المؤسسة إلى أداء داخلي أو أداء خارجي:

- **الأداء الداخلي**: وينتج من تفاعل مختلف أداءات الأنظمة الفرعية للمؤسسة، أي مختلف الاداءات الجزئية المتمثلة في الأداء البشري و الأداء المالي الخاص بالإمكانيات المالية المستعملة، الأداء الإنتاجي.....إلخ.
- **الأداء الخارجي**: وهو الأداء الناتج عن تغيرات البيئة المحيطة بالمؤسسة، أي المحيط الخارجي، حيث قد يظهر هذا الأداء في نتائج جيدة تحصل عليها المؤسسة، مثل حجم المبيعات بسبب التحسن في الأوضاع الاقتصادية.

2-معيار الشمولية: يمكن تقسيم هذا الأداء إلى أداء كلي وأداء جزئي:

- **الأداء الكلي**: يتجسد في الإنجازات التي ساهمت كل الوظائف و الأنشطة الفرعية للمؤسسة في تحقيقها دون انفراد جزء أو عنصر في تحقيقها، ومن خلال الأداء الكلي يمكن الحكم على مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها الخاصة كالاستمرارية والنمو والربحية.
- **الأداء الجزئي**: ويقصد به الأداء الذي يتحقق على مستوى الأنشطة الفرعية للمؤسسة والوظائف الأساسية، وهو عبارة عن تفاعل أداءات الأنظمة الفرعية (الأداءات الجزئية) ، وهو ما يعزز فكرة أو مبدأ التكامل والتسلسل بين الأهداف في المؤسسة.

[1] حمزة محمود الزبيدي، **مرجع سابق**، ص89.

[2] مؤمن شرفة الدين، "**دور الإدارة بالعمليات في تحسين الأداء للمؤسسة**"، مذكرة ماجستير، تخصص الإدارة الإستراتيجية، جامعة فرحات عباس سطيف، (2011-2012)، ص ص52-53.

3 معيار الوظيفة: يصنف الأداء في هذه الحالة حسب الوظائف المسندة إلى المؤسسة والتي يمكن حصرها في الوظائف الخمس التالية:[1]

- **أداء الوظيفة المالية:** يتمثل هذا الأداء في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة، فالأداء المالي يتجسد في قدرتها على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة اللازمة لتسديد ما عليها، وتحقيق معدل مردودية جيد وتكاليف منخفضة.
- **أداء وظيفة الإنتاج:** يتحقق الأداء الإنتاجي للمؤسسة عندما تتمكن من تحقيق معدلات مرتفعة للإنتاجية، وإنتاج منتجات بجودة عالية مع تدنية التكاليف.
- **أداء وظيفة البحث والتطوير:** يمكن دراسة أداء وظيفة البحث والتطوير بدراسات المؤشرات التالية:
  - الجو الملائم للاختراع والابتكار والتجديد.
  - نسبة وسرعة تحويل الابتكارات إلى المؤسسة.
  - التنويع وقدرة المؤسسة على إرسال منتجات جديدة.
  - درجة التحديث ومواكبة التطور.
- **أداء وظيفة الأفراد:** يتمثل أداء الفرد في قيامه بالأنشطة والمهام المختلفة التي يتكون منها عمله وتمكنه من انجازه وأداء مهامه بنجاح.
- **أداء وظيفة التموين:** يتمثل أداؤها في القدرة على تحقيق درجة عالية من الاستقلالية عن الموردين، والحصول على المواد بجودة عالية وفي الآجال المحددة وبشروط دفع مرضية والحصول على آجال تسديد الموردين تفوق الآجال الممنوحة للعملاء، وتحقيق استغلال جيد لأماكن التخزين.

4–معيار الطبيعة: تبعا لهذا المعيار يمكن تقسيم الأداء إلى أداء اقتصادي، اجتماعي، تكنولوجي، وأداء إداري:[2]

- **الأداء الاقتصادي:** يعتبر الأداء الاقتصادي المهمة الأساسية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى بلوغها ويتمثل في الفوائض الاقتصادية التي تجنيها المؤسسة نتيجة تعظيم نواتجها (الإنتاج، الربح، القيمة المضافة، رقم الأعمال، حصة السوق المردودية.....) وتدنية استخدام مواردها (رأس المال، الماد الأولية، التكنولوجيا.....).

[1] عادل عيشي، "**الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم**"، مذكر ماجستير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، (2001-2002)، ص21.

[2] نفس المرجع، ص22.

❖ **الأداء الاجتماعي**: في حقيقة الأمر الأهداف الاجتماعية التي ترسمها المؤسسة أثناء عملية التخطيط كانت قبل ذلك شروطا فرضها عليها أفاد المؤسسة أولا، وأفراد المجتمع الخارجي ثانيا، وتحقيق هذه الأهداف يجب أن يتزامن مع تحقيق الأهداف الأخرى وخاصة منها الاقتصادية.

❖ **الأداء التكنولوجي**: يتمثل الأداء التكنولوجي للمؤسسة في تحديد أهدافها التكنولوجية أثناء عملية التخطيط، وفي أغلب الأحيان تكون الأهداف التكنولوجية التي ترسمها المؤسسة أهداف إستراتيجية نظرا لأهمية التكنولوجيا.

❖ **الأداء السياسي**: يتجسد الأداء السياسي في بلوغ المؤسسة أهدافها السياسية، ويمكن للمؤسسة أن تتحصل على مزايا من خلال تحقيق أهدافها السياسية التي تعتبر كوسائل لتحقيق أهدافها الأخرى.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الأداء

هناك العديد من العوامل المؤثرة في أداء المؤسسة، قد يكون البعض منها داخل المؤسسة والبعض الأخر يكون خارجها.

أولا: العوامل الداخلية المؤثرة في أداء المؤسسة:

تتمثل العوامل الداخلية المؤثرة في مختلف المتغيرات الناتجة عن تفاعل عناصر المؤسسة الداخلية والتي تؤثر على أدائها، ويمكن للمسير أن يتحكم فيها ويحدث فيها تغيرات تسمح بزيادة أثارها الإيجابية أو التقليل من آثارها السلبية، تتميز هذه العوامل بكثرتها وبالتالي صعوبة حصرها، التداخل فيما بينها، التفاوت من حيث الدرجة تأثيرها والتحكم فيها. ونتيجة لذلك تم تجميعها في مجموعتين رئيسيتين هما:[1]

1-العوامل التقنية: تتمثل أهمها في:

- نوع التكنولوجيا.
- نسبة الاعتماد على الآلات مقارنة بعدد العمال.
- الموقع الجغرافي للمؤسسة وتصميمها للمؤسسة من حيث المخازن، والورشات، والتجهيزات والآلات.
- نوعية المنتوج، شكله، الغلاف.
- مدى توافق منتجات المؤسسة مع رغبات المستهلكين.
- التناسب بين طاقتي الإنتاج و التخزين في المؤسسة.

[1] بن حليفة حمزة، "**دور وقائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة**"، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، (2012-2013)، ص 52.

- نوعية الموارد المستعملة في عملية الإنتاج.

2- العوامل البشرية: تتمثل أهمها في:

- التركيبة البشرية من حيث السن والجنس.
- مستوى تأهيل المؤسسة ومدى التوافق بين مؤهلات العمال والمناصب التي يشتغلونها والتكنولوجيا المستخدمة.
- أنظمة المكافآت والحوافز.
- العلاقة بين العمال و الإدارة.
- نوعية المعلومات.

ويبقى مجال العوامل المفسرة للأداء واسعا جدا ولا يمكن تحديده وضبطه، غير أن الدراسات بينت أن أهم العوامل التي تحقق الأداء المرتفع تأتي من المؤسسة نفسها قبل محيطها (مواردها).

ثانيا: العوامل الخارجية المؤثرة في أداء المؤسسة:

هناك عدة عوامل خارجية تؤثر على أداء المؤسسة منها:[1]

1- العوامل الاقتصادية:

تتمثل في مجموعة العوامل كالنظام الاقتصادي الذي تتواجد فيه المؤسسة، الظرف الاقتصادي كالأزمات الاقتصادية وتدهور الأسعار، ارتفاع الطلب الخارجي، فالظرف الاقتصادي قد يتيح عناصر ايجابية للمؤسسة، كحالة تلك التي يرتكز نشاطها على التصدير وتستفيد من ارتفاع الطلب الخارجي، بالإضافة إلى الأسواق والمنافسين.

2- العوامل الاجتماعية:

تتمثل في العناصر الخارجية المرتبطة بتغيرات سلوك المستهلكين، بالعلاقات بين مختلف مجموعات المجتمع وبالتأثير الذي تمارسه تلك العناصر على المؤسسات .....إلخ.

[1] بن خليفة حمزة، **مرجع سابق**، ص53.

3- العوامل السياسية والقانونية:

من بين هذه العوامل الاستقرار السياسي و الأمني للدولة، السياسة الخارجية، انتشار الأحزاب السياسية، المنظومة القانونية، أحكام وقرارات المحاكم.....إلخ.

4- العوامل التكنولوجية:

من بينها المعارف العلمية، البحث العلمي، والإيداعات التكنولوجية، تداول براءات الاختراع...تمثل هذه العوامل عنصرا بالغ الأهمية ضمن متغيرات الدالة التي تربط المؤسسة بعوامل محيطها ذلك لان نوعية التكنولوجية التي تستخدمها تساهم إلى حد بعيد في تخفيض أو تضخيم حجم التكاليف، تحديد نوعية المنتجات، تحديد كيفية معالجة المعلومات مما يساهم كله في تدنية أو تنظيم مستويات الأداء، وعليه يجب على المؤسسة متابعة التطورات التكنولوجية والتنبؤ بها، وتقييمها، وتحديد أثرها سواء بالنسبة للصناعة التي تنتمي إليها أو إلى الصناعات الأخرى التي تؤثر على مستقبلها، بل إن دورها لا ينحصر في المتابعة بل يتعدى إلى تشجيع بحوث التطوير والتنمية على المستوى الداخلي لها، من اجل أن تكون سباقة إلى الإبداع والاختراع وبالتي التحسين الدائم لمختلف أنشطتها سواء كانت تقنية أو تسيرية.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي

يعمل تقييم الأداء في المؤسسات الاقتصادية على إيجاد كافة الثغرات والنقائص بالمؤسسة، وتحديد طرق علاجها ومتابعة تنفيذ المقترحات والتوصيات اللازمة لعلاج ذلك، ومن ذلك تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء

أولا: تعريف تقييم الأداء:

وبالنظر إلى أداء الأفراد ينظر لتقييم الأداء بأنه "تقدير كفاءة الفرد بغرض معرفة صلاحيته في القيام بأعباء العمل، ومستوى أدائه لواجباته، ودرجة تعاونه مع زملائه في جماعة العمل، وسلوكه نحو المتعاملين معه، ومدى توفر القدرات لديه لتحمل أعباء أعلى مستقبلا".[1]

[1] زاهد محمد ديري، "**الرقابة الإدارية**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطبع، عمان، 2011، ص56.

تقييم الأداء"هو كافة الإجراءات الإدارية التي تؤدي إلى إصدار حكم حول مدى الانجاز الذي يحقق من الهدف المقصود انجازها في فترة محددة".[1]

"فهو عملية تهدف إلى تحديد أداء العمل وتعريفه وكيف ينبغي أن يؤدي عملية وتصميم خطة لتنمية العامل".[2]

من خلال التعاريف السابقة يمكن تمييز تقييم الأداء بخصائص عديدة أهمها:[3]

- ✓ يجب أن يتوفر في أسلوب أو طريقة التقييم المرونة بمعنى قابليتها للتطبيق على أنواع مختلفة من الأنشطة.
- ✓ أن تكون قادرة على إعطاء صورة واضحة عن المؤسسة أو النشاط المراد تقييمه.
- ✓ أن يتوفر أسلوب التقييم الموضوعية في الحكم على مدى الانجاز الذي يتحقق.

ثانيا: أهمية تقييم الأداء:

إن تقييم الأداء له أهمية كبيرة تنبع من كونه:[4]

- ✓ يوضح الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية سواء في المؤسسة الاقتصادي الخاص أو على مستوى الاقتصاد القومي.
- ✓ يفصح عن مدى قيام الوحدات و الأقسام بوظائف بأكمل وجه.
- ✓ يرتبط بالتخطيط حيث أنها توضح مدى كفاءة التخطيط عندما يطبق الأفراد مهامهم على أكمل وجه، ومن ثم محاولة تجاوز القصور الذي حصل في عملية التخطيط نفسها.
- ✓ كما يساعد تقييم الأداء على:[5]
  - توجيه العاملين للقيام بأعمالهم.
  - توجيه إشراف الإدارة العليا.
  - توضيح سير العمليات الإنتاجية.
  - يساعد على التنسيق بين مختلف أوجه النشاط في المؤسسة كالإنتاج والتسويق والتمويل و الأفراد.

---

[1] زاهد عبد الرحيم عاطف، "**الرقابة على الأعمال الإدارية**"، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 144.

[2] حنان عبد الله، "**إدارة الموارد البشرية**"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص169.

[3] علي عباس، "**الرقابة الإدارية في منظمات الأعمال**"، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص248.

[4] علي خلق عبد الله، وليد ناجي الحيالي، "**التحليل المالي للرقابة على الأداء وكشف عن الانحرافات**"، مركز الكتاب الأكاديمية، الأردن، 2015، ص102.

[5] بن مالك عمار، "**المنهجية الحديثة للتحليل المالي الأساسي لتقييم الأداء**"، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري قسنطينة، (2010-2011)، ص92.

كما يعتبر تقييم الأداء:[1]

- أهم الركائز التي تبنى عليها المراقبة والضبط.
- يفيد في تزويد المؤسسة بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الهامة سواء التطوير أو الاستثمارات، أو عند إجراء تغيرات جوهرية.
- أهم دعائم رسم السياسة العامة سواء على المؤسسة أو الصناعة.
- أهم مصادر البيانات اللازمة للتخطيط.

ثالثا: أهداف تقييم الأداء:

تستهدف عمليات تقييم أداء المؤسسة تحقيق عدة مزايا أهمها:[2]

- الوقوف على مستوى انجاز المؤسسة مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها الإنتاجية.
- الكشف عن مواصلة الخلل والضعف في نشاط المؤسسة وإجراء تحليل شامل لهذا ويبين مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول الأزمة لهذا وتصحيحها وإرشاد المنفذين إلى وسائل تلافيها مستقبلا.
- الوقوف على مدى كافة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائدات أكبر بتكاليف اقل بنوعية جيدة.
- تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في المؤسسة من مواطن الخلل والضعف في النشاط الذي يضطلع به وذلك من خلال قياس إنتاجية كل قسم من أقسام عملية الإنتاجية وتحديد انجازاته سلبا أو إيجابا الأمر الذي من شأنه خلق منافسة بين الأقسام باتجاه رفع مستوى أداء الوحدة.
- تسهيل تحقيق تقييم شامل للأداء على مستوى الاقتصاد الوطني وذلك بالاعتماد على نتائج التقييم الأدائي لكل مؤسسة فصناعة فقطاع وصولا للتقييم الشامل أعلاه.
- تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشراتها في المسار الصحيح بما يوازن بين الطموح والإمكانيات المتاحة حيث تشكل نتائج قيام الأداء قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات والخطط العلمية البعيدة عن المزاجية والتقديرات غير الواقعية.

[1] محمد عبد الحميد الفقي، "**معايير تقويم الأداء للمصارف الإسلامية**" (تحليل إداري اقتصادي)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2015، ص30.

[2] مجيد الكرخي، "**تقويم الأداء باستخدام النسب المالية**"، دار المناهج النشر والتوزيع، عمان، 2007، ص32.

المطلب الثاني: ماهية تقييم الأداء المالي

أولا: تعريف الأداء المالي:

عرفه **Gladston**"بأنه وصف لوضع المؤسسة الحالي وتحديد دقيق للمجالات التي تستخدمها للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الموجودات، المطلوبات وصافي الثروة".[1]

على أنه "متمثل في الطريقة التي تنجز بها الأعمال المحددة لتحقيق أهداف المؤسسة، كما يعني كذلك المنهج المنظم الذي تسلكه المؤسسة لتحقيق غايتها".[2]

"وباعتباره أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها اتجاه المؤسسات الناجحة، فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى المؤسسة أو السهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم والنجاح عن غيرها".[3]

من خلال ما سبق نستنتج أن الأداء المالي بأنه الطريقة التي تنجز بها المؤسسات أعمالها لتحقيق غايتها، كما أنه يعكس المركز المالي.

ويتحقق الأداء المالي الجيد من خلال تطوير القدرات التنظيمية التي تسهم في زيادة قدرة المؤسسة على التعامل الصحيح مع بيئة الصناعة، وتساعد في ضمان تنفيذ العمليات بكفاءة، وبالتالي كسب مزايا تنافسية تؤدي إلى تطوير الأداء المالي ويوضح الشكل التالي العوامل التي تؤثر على الأداء المالي:

[1] طالب علاء فرحان، إيمان شيحان المشهداني، "**الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص67.

[2] عبد الله أحمد عبد الله الدعاس، "**إدارة الجودة الشاملة وأثرها في تحسين الأداء المالي**"، العلوم الإدارية، المجلد37، العدد1، 2010، ص98.

[3] علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، **مرجع سابق**، ص68.

الشكل رقم (02): العوامل التي تؤثر على الأداء المالي

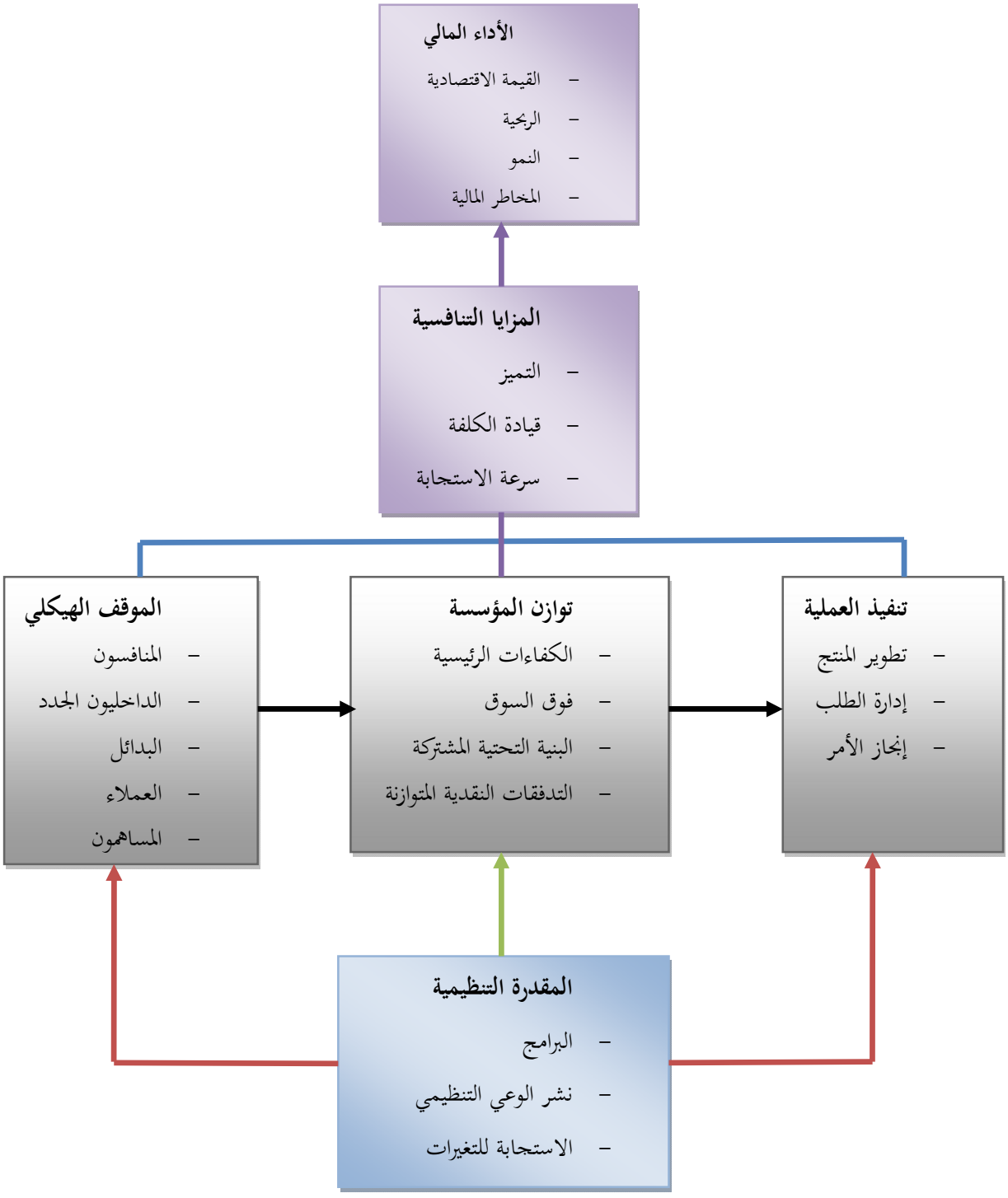

المصدر: عبد الرزاق مولاي لخضر، حسين شنيني ،أثر تبني المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، يومي 22-23، نوفمبر 2011، ص237.

من خلال الشكل نلاحظ أن الأداء المالي يحتل الصدارة أمام مجموع المتغيرات الأخرى، حيث تساهم هذه الأخيرة فيما بينها في دعم وتعزيز الأداء المالي وبالتالي تحقيق الأهداف.

ثانيا: تعريف تقييم الأداء المالي

" يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الأعمال، حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية تقيس مدى انجاز الأهداف، مثل الربحية وانه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسات، ويسهم الأداء المالي في إتاحة الموارد المالية وغيرها، ويزود المؤسسة بفرض الاستثمار في ميادين الأداء المختلفة التي تساعد في تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم".[1]

"فالأداء المالي يستند إلى مؤشرات مالية يفترض أنها تعكس إنجاز الأهداف الاقتصادية للمؤسسة".

"تقييم الأداء المالي للمؤسسة هو "تقديم حكم "**jugement**" ذو قيمة "**valeur**" حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتحدة (إدارة المؤسسة ومدى إشباع منافع تقييم ورغبات الأداء المختلفة)".[2]

وتحظى عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسات بأهمية خاصة، نظرا لأهمية الأداء المالي من جهة، ونظرا لأهمية عملية التقييم ودورها داخل المؤسسة من جهة ثانية، كون الأداء المالي:[3]

- يبن قدرة المؤسسة على تنفيذ ما تم التخطيط له من أهداف، وذلك من خلال مقارنة النتائج المتحققة أو الفعلية مع المستهدف منها أو مع ما تم التخطيط له، والكشف عن الانحرافات واقتراح وتقديم المعالجات اللازمة لها مما يعزز من أداء المؤسسة المالي.
- يساعد في الكشف عن النمو أو التطور الذي حققته المؤسسة في أدائها، وهل هي تسير نمو التطور والنمو أو العكس، ويتم ذلك بمقارنة النتائج الفعلية لأداء المؤسسة زمانيا ومكانيا مقارنة بالمؤسسات المماثلة الأخرى.

[1] عبد الرزاق مولاي لخضر ، حسين شنيني، "**أثر تبني المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركة** "الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات"، جامعة ورقلة، يومي 22- 23 نوفمبر 2011، ص237.

[2] دادن عبد الغني، "**قراءات الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية**"، مجلة الباحث، عدد 104، 2006، جامعة ورقلة، ص41.

[3] جودي محمد رمزي، "**أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على تقييم الأداء المالي في المؤسسة المالية الجزائري**"، مذكرة دكتوراه، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، (2014-2015)، ص 94.

- يكشف عن مدى مساهمة المؤسسة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحقيق أكبر قدر من العوائد بأقل التكاليف، والتخلص من عوامل الهدر والضياع في الوقت والجهد والمال، مما يعود على الاقتصاد والمجتمع بالفائدة.
- يساعد على تحقيق الأهداف المحددة في الخطط والبرامج والميزانيات.
- يوضح كفاءة تخصيص واستخدام الموارد المالية المتاحة تحت تصرف المؤسسة.
- يساعد في تحديد التحسينات الضرورية التي تسعى المؤسسة لإحداثها لتطوير أدائها المالي.

وبمعنى آخر يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياس للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفا، تقدم إجراءات ووسائل طرق القياس للتعريف الوحيد ما يمكن قياسه ومن ثم فهي تكشف عن أهميتها للمؤسسة وذلك للأسباب التالية:[1]

- ✓ تحديد مستوى تحقيق الأهداف من خلال قياس ومقارنة النتائج مما يسمح بالحكم على الفاعلية.
- ✓ تحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على الكفاءة، كما يظهر في الشكل الموالي:

[1] السعيد فرحات جمعة، "**الأداء المالي للمنظمات الأعمال**"، دار مريح للنشر، الرياض، 2000، ص38.

الشكل رقم (03): تقييم الأداء المالي في المؤسسة

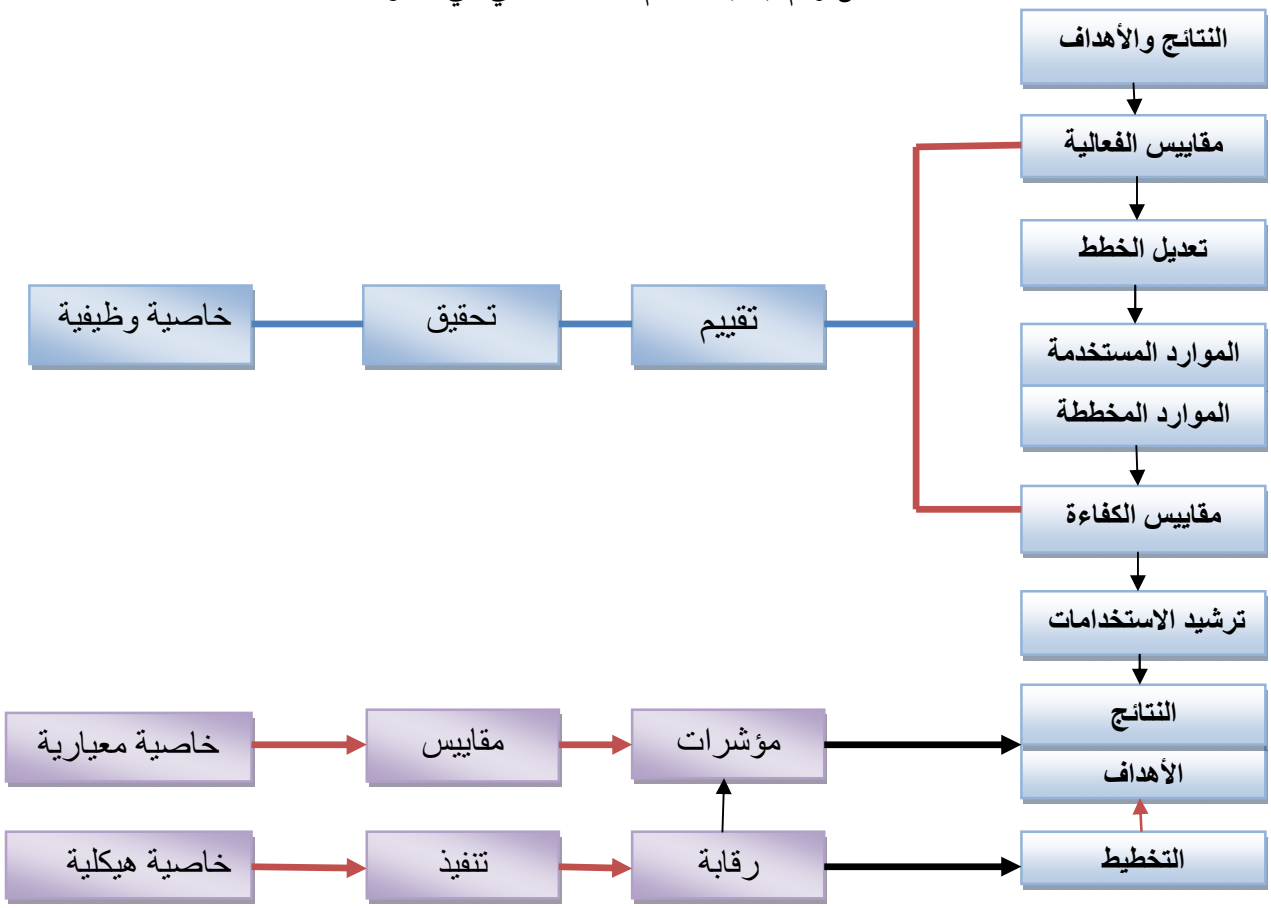

المصدر: السعيد فرحات جمعة، "**الأداء المالي لمنظمات الأعمال**"، دار المريخ للشر، الرياض،2000، ص39.

ثالثا: خطوات تقييم الأداء المالي:

يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي في الخطوات التالية:[1]

- الحصول على مجموعة القائم المالية السنوية الدخل، حيث أن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء المؤسسات خلال فترة زمنية معينة.
- احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء المالي، مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي والتوزيعات، وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.
- وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقييم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على المؤسسات للتعامل معها ومعالجتها.

[1] محمد محمود الخطيب، "**الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**"، دار حامد، عمان، 2010، ص48.

- دراسة وتقييم النسب، وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات ومواطن الضعف والقوة بالأداء المالي الفعلي.

المطلب الثالث: أهداف تقييم الأداء المالي

تسعى المؤسسات من خلال تقييم أدائها المالي إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:[1]

- متابعة مدى تنفيذ المؤسسة المالية لأهدافها المحددة، ويتم ذلك بالاستناد إلى البيانات والمعلومات المتوافرة عن الأداء المالي من جهة، ومن جهة أخرى بالاعتماد على الخطة المالية المحددة من طرف المؤسسة.
- الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط المؤسسة المالي، وإجراء تحليل شامل لها مع بيان مسبباتها، وذلك يهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها، والعمل على تلافي الأخطاء مستقبلا.
- تقييم قاعدة بيانات ومعلومات عن أداء المؤسسة المالي للأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة، تساهم في اتخاذ مختلف القرارات وخاصة المالية منها.
- يمكن للمستثمر من متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة المالي وطبيعته، كما يساعد على متابعة الظروف المالية والاقتصادية المحيطة، وتقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية وسيولة ونشاط ومديونية وتوزيعات على سعر السهم.
- يساعد الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة وخاصة المستثمر في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرار والملائم لأوضاع المؤسسات.
- معرفة هل حجم الاستثمار في أصول المؤسسة أو في فقراتها الرئيسية (كالنقد والحسابات المدينة والمخزون السلعي والأصول الثابتة)، مناسبا ومتوازنا مع النشاط التشغيلي للمؤسسة ممثلا بالمبيعات أو أن الاستثمار يزيد أو يقل عن مستوى النشاط التشغيلي.
- التأكد من استخدام الموارد المالية المتاحة والمتوفرة تحت تصرف المؤسسة أفضل استخدام و وفق الأهداف المخططة.

[1] جودي محمد رمزي، **مرجع سابق**، ص93.

المبحث الثالث: أهمية تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

تزايدت أهمية التحليل المالي في الآونة الأخيرة نتيجة ظهور المشاريع ذات الأغراض المختلفة وزيادة حجمها وأنشطتها فيما بينها، فظهرت فئات متعددة تحتاج إلى التحليل المالي واستخدام نتائجه في تقييم الأداء المالي للمؤسسات القائمة وتحديد مواطن ضعفها وتلاقيها بالمستقبل ثم تعزيز مواطن القوة مع المؤسسات وأنشطتها، حيث أصبح التحليل المالي للقوائم المالية أحد الوسائل التي توفر المعلومات عن المؤسسات، ويمكن الاستفادة من هذه المعلومات عند التعامل في السوق المالية التي تتعامل معها المؤسسة، ونظرا لتعدد القوائم المالية سنركز في دراستنا هذه على جدول الميزانية وجدول سيولة الخزينة نظرا لأهمية هذان الجدولان سواء للمؤسسة أو للأطراف المتعاملة معها.

المطلب الأول: التحليل المالي

أولا: مفهوم التحليل المالي:

تختلف تعاريف التحليل المالي باختلاف المنهج العلمي المتبع ويمكن إعطاء مجموعة من التعاريف تتمثل في ما يلي:

يعتبر التحليل المالي"بأنه مجموعة العمليات التي تعني بدراسة وفهم البيانات والمعلومات المالية المتاحة في القوائم المالية للمؤسسة وتحليلها وتفسيرها حتى يمكن الإفادة منها في الحكم على مركز المؤسسة المالي، وتكوين معلومات تساعد في اتخاذ القرارات وتساعد أيضا في تقييم أداء المؤسسة وكشف انحرافاتها والتنبؤ بالمستقبل".[1]

كما أنه "يساعد في تسليط الضوء على بيان قوة المؤسسة الإرادية وهو غير معني بالماضي بل يستخدم ما تم فعلا للتخطيط لأعمال المستقبل لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وضرورة قيام الأقسام {الأدوات المختلفة}بإعداد وإتباع الخطط وإعطاء المعلومات حول حجم التدفقات النقدية وتوقيتها واستمراريتها".[2]

"هو العملية التي يتم من خلالها استنباط مؤشرات ونسب مئوية من البيانات المالية والمحاسبية للمؤسسة مما يؤدي لتصحيح وزيادة الفعالية الاقتصادية لتلك المؤسسة".[3]

[1] هيثم محمحد الزغبي، "**الإدارة والتحليل المالي**"، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص157.

[2] خالد وهيب الراوي، "**التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي**"، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص15.

[3] نعيم نمر داوود، "**التحليل المالي**"(دراسة نظرية تطبيقية)، دار البداية، عمان،2012، ص10.

كما يعتبر عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية التاريخية المدونة بالقوائم المالية(قائمة المركز المالي وقائمة الدخل) إلى كم أقل من المعلومات أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار".[1]

ثانيا: أهمية التحليل المالي:

تتمثل أهمية التحليل المالي في النقاط التالية:[2]

- ✓ يساعد غدارة المؤسسة في رسم أهدافها وبالتالي إعداد الخطط السنوية اللازمة لمزاولة النشاط الاقتصادي.
- ✓ تمكين الإدارة من تصحيح الانحرافات حال حدوثها وذلك باتخاذ الإجراءات الصحيحة اللازمة.
- ✓ اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة.
- ✓ يعتبر أداة فعالة لزيادة فعالية عملية التدقيق.
- ✓ تشخيص الحالة المالية للمؤسسة.
- ✓ الحكم على مدى إدارة المؤسسة.
- ✓ تحديد قدرة المؤسسة على الاقتراض والوفاء بديونها.

ثالثا: أنواع التحليل المالي:

يمكن النظر إلى التحليل المالي باعتباره أنواعا متعددة يكمل بعضها الآخر، وهذه الأنواع ناتجة عن التبويب الذي يتم استنادا إلى أسس مختلفة ومن أهم هذه الأسس ما يلي:[3]

1-الجهة القائمة بالتحليل المالي:يتم تقسيم التحليل المالي استنادا إلى الجهة القائمة بالتحليل إلى:

- ➢ **التحليل الداخلي**: إذا تم التحليل المالي من قبل شخص أو مجموعة أشخاص من داخل المؤسسة ولغايات معينة تطلبها المؤسسة فيعتبر التحليل داخليا، وغالبا ما يهدف هذا التحليل إلى خدمة إدارة المؤسسة في مستوياتها الإدارية المختلفة، مثل الإدارة المالية، قسم المحاسبة، التدقيق الداخلي.....إلخ.

[1] عبد الغفار حنفي، "**أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص75.

[2] مداني بن بلغيث، عبد القادر دشاش، "**انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي علي التشخيص المالي للمؤسسة**"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة.....التحدي(ISA) والمعايير الدولية للمراجعة(IFRS)، يومي13-14 ديسمبر 2011، جامعة ورقلة، ص5.

[3] وليد ناجي الحيالي، "**الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي**"، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص ص19-21.

- **التحليل الخارجي**: هو الذي تقوم به جهات من خارج المؤسسة ويهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات ولتحقيق أهدافها، ومن أمثلة هذه الجهات، القائمون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك، البنوك المركزية والغرف الصناعية والغرف التجارية، ومدقق الحسابات الخارجي.....إلخ.

2-البعد الزمني للتحليل: إن للتحليل المالي بعدا زمنيا يمثل الماضي والحاضر، وبناءا عليه يمكن تبويب التحليل المالي من حيث علاقته بالزمن إلى ما يلي:

- **التحليل الرأسي(الثابت أو الساكن)**: بمعنى أن يتم تحليل كل قائمة مالية على حدا وبشكل مستقل عن غيرها، كما يتم بشكل رأسي لعناصر القائمة المالية موضوع التحليل غالبا لسنة مالية واحدة، حيث ينسب كل عنصر من عناصرها إلى المجموع الإجمالي لهذه العناصر، أو إلى مجموعة جزئية منها مثل نسبة المخزون إلى مجموع الأصول المتداولة أو نسب الأصول المتداولة إلى مجموع الأصول.
- **التحليل الأفقي**: يهتم هذا التحليل بدراسة سلوك كل عنصر من عناصر القائمة المالية وفي زمن متغير أكثر من سنة، بمعنى متابعة حركة هذا العنصر زيادة أو نقصا عبر فترة زمنية، وخلافا للتحليل الرأسي الذي يتصف بالسكون فإن هذا التحليل يتصف بالحركية، لأنه يوضح التغيرات التي حدثت خلال فترة زمنية محددة وقد يكون بالأرقام المطلقة أو التغير النسبي السنوي.

3-المدى الذي يغطيه التحليل: يمكن تبويب التحليل استنادا إلى المدى أو النطاق الذي يغطيه التحليل المالي منها:

- **التحليل الشامل**: يشمل هذا التحليل كافة أنشطة المؤسسة لسنة مالية واحدة أو مجموعة من السنوات.
- **التحليل الجزئي**: يعطي هذا التحليل جزءا من أنشطة المؤسسة لفترة زمنية معينة أو أكثر.

رابعا: أهداف التحليل المالي

يهدف التحليل المالي بشكل عام إلى تقييم أداء المؤسسة من زاويا متعددة وبكيفية تخدم أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة وذلك بقصد تحديد جوانب القوة ومواطن الضعف، ومن ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالمؤسسة.[1]

[1] محمد الصيرفي، **مرجع سابق**، ص115.

ويمكن بشكل عام حصر أهداف التحليل المالي في الجوانب التالية:[1]

- ✓ تقييم ربحية المؤسسة.
- ✓ تقييم المركز المالي للمؤسسة.
- ✓ تقييم المركز الائتماني للمؤسسة.
- ✓ تقييم مدى كفاءة سياسات التمويل من تقييم المركز التنافسي للمؤسسة.
- ✓ تقييم مدى كفاءة إدارة الأصول والخصوم.
- ✓ تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرارية (الفشل المالي).
- ✓ استنباط بعض المؤشرات التي توفر للمؤسسة أدوات للتخطيط وللرقابة وتقييم الأداء.

خامسا: استعمالات التحليل المالي: تكمن استعمالات التحليل المالي في الآتي:[2]

- **التحليل الائتماني**: يهدف هذا التحليل إلى التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها المقرض في علاقته مع المقترض (المدين)، وبالتالي الذي يقوم بهذا التحليل هو المقرض فيقوم بتقييمه وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا إلى نتيجة هذا التقييم.
- **التحليل الاستثماري**: يعتبر هذا التحليل من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي، وتكمن هذه الأهمية لجمهور المستثمرين من أفراد ومؤسسات ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها، وقدرة هذا التحليل تمتد لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية التي تتجلى بها والاستثمارات في مختلف المجالات.
- **تحليل الاندماج والشراء**: ينتج عن هذا التحليل من (الاندماج والشراء) تكوين مؤسسة واحدة نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر معا.
- **تحليل تقييم الأداء**: هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة، مثل الإدارة والمستثمرين وتعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة وما يتعلق بكافة مجالاتها.

[1] محمد مطر، "**الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**" (الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية)، دار وائل للنشر، ط2، عمان، 2006، ص3.

[2] أيمن الشنطي، عامر شقر، "**مقدمة في الإدارة والتحليل المالي**"، دار البداية، عمان، 2007،ص ص 127-128.

- **التخطيط:** تعتبر هذه العملية أمرا ضروريا للمستقبل لكل مؤسسة وذلك بسبب التعقيدات الشديدة التي تشهدها أدوات المنتجات المختلفة من سلع وخدمات.

وعملية التخطيط هي عبارة عن وضع تصور لأداء المؤسسة المتوقع بالاسترداد بالأداء السابق لها، وهذا بطبيعة الحال يجعل تركيزه هذه العملية على شقين: الأداء السابق وتقدير الأداء المتوقع.

المطلب الثاني: دور جدول الميزانية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

أولا: تحليل الميزانية بواسطة التوازنات المالية

بعد أن يقوم المحلل المالي بصياغة الميزانية، وذلك بإجراء تعديلات على مختلف عناصر الأصول والخصوم، حيث يبدأ بالدراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة، وذلك بالاعتماد على مؤشرات تعرف بمؤشرات التوازن المالي والمتمثلة في:

1-رأس المال العامل: يعرف على أنه "الفرق بين الموارد الدائمة المتمثلة في حقوق الملكية ومجموع الديون متوسطة وطويلة الآجل، حيث يحسب بطريقتين:[1]

من أعلى الميزانية: رأس المال العامل=الأموال الدائمة- الأصول الثابتة

حيث أن: **الأموال الدائمة = الأموال الخاصة + ديون طويلة الأجل**

من أسفل الميزانية: رأس المال العامل=الأصول المتداولة- الديون قصيرة الأجل

❖ **أنواع رأس المال العامل:** يمكن تقسيم رأس المال العامل إلى:[2]

- **رأس المال العامل الإجمالي:** هو مجموع الأصول المتداولة ، لذا يرى بعض المحللين أنه لا داعي لوضع مصطلح آخر بما أنه من الناحية المالية هناك مصطلح يؤدي إلى نفس المعنى، **رأس المال العامل الإجمالي=(مجموع الأصول)**
- **رأس المال العامل الصافي:** هو ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة وهو: **رأس المال العامل- رأس المال العامل الإجمالي**

[1] شباح نعيمة، **مرجع سابق**، ص69.

[2] زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، "**التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص50.

- **رأس المال العامل الخاص:** هو ذلك الجزء من الأموال الخاصة المستعمل في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل الأصول الثابتة أي: **ر م ع الخاص=الأموال الخاصة– الأصول الثابتة**

أو **ر م ع الخاص=الأصول المتداولة– مجموع الديون**

- **رأس المال العامل الأجنبي:** هو جزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة أي:

ر م ع الأجنبي= ر م ع الإجمالي– ر م ع الخاص

عند حساب رأس المال العامل نصادف ثلاث حالات تتمثل في:[1]

- ✓ **إذا كان رأس المال العامل موجب:** هذا مؤشر لوضع مالي جيد من حيث التوازن المالي، وتعد الحالة العادية لرأس المال العامل والذي يجب تحقيقه، إلا أن ارتفاع قيمته قد يؤثر بالسلب لأن الاعتماد على الأموال الدائمة ذات التكلفة المرتفعة في تمويل الأصول المتداولة، وهذا يعتبر بمثابة تجميد للأموال مما يحملها تكلفة الفرصة البديلة، لذا يتوجب على المؤسسة أن تحدد القيمة المثلى لرأس المال العامل، بحيث تضمن تحقيق التوازن المالي وفي المقابل لا تؤثر سلبيا على مردوديتها.
- ✓ **إذا كان رأس المال العامل معدوما:** وهي حالة ناذرة الحدوث فهي تعد الحالة المثالية لكن هذا لا يعني أنها مناسبة، فهي حالة غير مناسبة لديونها من خطر عدم القدرة على تسديد الديون قصيرة الأجل، لأنها لا تملك مصدر تمويلي مستقبلي.
- ✓ **إذا كان رأس المال العامل سالبا:** على المؤسسة تفادي هذه الوضعية فالأموال الدائمة تعد غير كافية لتمويل الأصول الثابتة، لذا استوجب على المؤسسة البحث عن موارد أخرى لتغطية العجز في التمويل وبالتالي مواجهة الصعوبات وضمان التوازن المالي.

2–احتياجات رأس المال العامل: تدرس احتياجات رأس المال العامل في الأجل القصير، وتصبح الديون قصيرة الأجل ما لم يحن موعد تسديدها موردا لدورة الاستغلال، بينما الأصول المتداولة التي لم تتحول بعد إلى سيولة فتسمى

[1] نوبلي نجلاء، "**استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**"، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، (2014-2015)، ص120.

احتياجات دورة الاستغلال، فيحاول المسير المالي الاستعانة بالموارد المالية في تنشيط دورة الاستغلال على أن تكون ملائمة بين إستحقاقية الموارد مع الاحتياجات، وتحسب بالعلاقة التالية:[1]

احتياجات رأس المال العامل=(الأصول المتداولة–القيم الجاهزة)– (الديون قصيرة الأجل–السلفيات البنكية)

عند حساب احتياجات رأس المال العامل نواجه ثلاث حالات:[2]

- ✓ **احتياجات رأس المال العامل موجب=**تحدث عندما لا تغطي المؤسسة كل احتياجات الدورة الاستغلالية باستخدام موارد الدورة بل تتعداها إلى الموارد الأخرى، لذا لابد وللمؤسسة أن توفر البديل التمويلي لهذا العجز.
- ✓ **احتياجات رأس المال العامل معدوم**: وهي حالة ناذرة الحدوث تعني المثالية.
- ✓ **احتياجات رأس المال العامل سالب**: هو الحالة الجيدة بحيث تضمن المؤسسة الاقتصادية توازنها المالي دون التأثير السلبي على مردوديتها المالية.

3–الخزينة: يمكن تعريف الخزينة على أنها "عبارة عن مجموع الأموال التي بحوزة المؤسسة لمدة دورة الاستغلال، وهي تشمل صافي قيم الاستغلال أي ما تستطيع المؤسسة توفيره من مبالغ سائلة خلال دورة الاستغلال وتحسب بالعلاقة التالية:[3] **الخزينة=رأس المال العامل– احتياجات رأس المال العامل**

أو **الخزينة=قيم جاهزة– سلفيات مصرفية**

ويمكن أن نميز ثلاث حالات للخزينة هي:[4]

- ➢ **الخزينة الموجبة**: هذا يدل على أن رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة وهناك فائض يضم إلى الخزينة، إلا أن عملية تجميد الأموال ليست في مصالح المؤسسة، لذلك ينبغي أن تعمل المؤسسة على استعمال هذه الأموال في تسديد ديونها قصيرة الأجل أو تمويلها إلى استثمارات.

[1] مبارك لسلوس، "**التسيير المالي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص33.

[2] نوبلي نجلاء، **مرجع سابق**، ص121.

[3] بن خروف جليلة، "**دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات**"، مذكرة ماجستير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، (2008–2009)، ص 92.

[4] نفس المرجع، ص93.

- **الخزينة السالبة:** نجد أن احتياجات رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل، أي تفتقر المؤسسة إلى أموال تمول بها عملياتها الاستغلالية فتلجأ إلى الاقتراض قصير الأجل، وإن دام الحال فإن المؤسسة تواجه خطر دائم ومستمر هذه الوضعية أن رأس المال العامل لا يغطي جزء من احتياجات الدورة، بل تمول هذه الاحتياجات عن طريق ديون قصيرة الأجل ، وهذا ما يسبب اختلاف في الخزينة نتيجة نقص الأموال السائلة لمواجهة الديون الفورية.
- **الخزينة الصفرية:** إذا كانت الخزينة صفرية فهذا يعني أن رأس المال مساوي لاحتياجات رأس المال العامل وهي الوضعية المثلى للخزينة، لأنه لا يوجد إفراط أو تبذير للأموال مع عدم وجود احتياجات في نفس الوقت.

ثانيا: تحليل الميزانية بواسطة النسب المالية

تعتبر النسب المالية من الأدوات المفيدة في التحليل المالي، وذلك لأنها تسمح بإعطاء تفسير نتائج لسياسات المتحدة من طرف المؤسسة، وتعتبر كذلك أهم وسيلة للتحليل في دراسة المركز المالي واحكم في النتائج، ومن أهم هذه النسب:[1]

1-نسب السيولة: هي تلك النسب التي تهدف إلى تحليل وتقييم رأس المال العامل والتعرف على درجة سيولة المؤسسة على المدى، القصير أي أن الاهتمام سيكون بعناصر الأصول والالتزامات المتداولة.[2]

تقاس سيولة المؤسسة من خلال هذه النسب:[3]

- **نسبة السيولة العامة:** وتسمى سيولة رأس المال العامل، وتبين هذه الأخيرة مدى قدرة المؤسسة على تغطية الديون قصيرة الأجل بأموالها المتداولة التي يمكن تمويلها إلى سيولة نقدية في المواعيد التي تتفق مع تاريخ الاستحقاق وتحسب بالعلاقة التالية: **نسبة السيولة العامة= الأصول المتداولة÷ الديون قصيرة الأجل**

✓ يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد لكي تتمكن المؤسسة من ديونها تحقق رأس مال عامل موجب.

✓ أما إذا كانت هذه النسبة تساوي الواحد فهدا يعني أن المؤسسة لديها رأس مال معدوم، أي عدم وجود هامش أمان ضمان لمكان المؤسسة من الوفاء بالتزاماتها.

✓ أما إذا كانت هذه المؤسسة أقل من الواحد فهذا يعني أن المؤسسة في حالة سيئة، وعليها أن تراجع هيكلها المالي بزيادة الديون الطويلة أو تخفيض ديونها القصيرة وزيادة أصولها المتداولة.

---

[1] لزعر محمد سامي، **مرجع سابق**، ص17.

[2] محمد نجيب دبابش، "دور **النظام المحاسبي المالي في تقييم الاداء المالي بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة**"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يومي 05-2013/05/06، جامعة الوادي، ص8.

[3] زغيب مليكة، بوشنقير مليود، مرجع سابق، ص37.

- **نسبة السيولة المنخفضة(المختصرة)**: وتسمى السيولة المختصرة وهي تبين مدى كفاءة المؤسسة في تغطية التزامات الجارية بالأصول سريعة التداول وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة المنخفضة= الأصول المتداولة – المخزونات÷ الديون قصيرة الأجل

قيمة هذه السيولة تتراوح بين **0,3** كحد أدنى و**0,5** كحد أقصى إذا كانت مرتفعة فهي تدل على الحالة الجيدة وإمكانية الدفع دون صعوبات، أي تكون القيم الجاهزة وغير الجاهزة تساوي نصف الديون القصيرة أو أقل.

- **نسبة السيولة الحالية (الجاهزة)**: تكمن هذه النسبة من مقارنة مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت، بالديون قصيرة الأجل وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة الحالية = القيم الجاهزة ÷ ديون القصيرة الأجل

وحدود هذه النسبة تتراوح بين **0,2** كحد أدنى و**0,3** كحد أقصى، إذا كانت مرتفعة معناه وجود أموال مجمدة كان من الممكن توظيفها في استخدامات أخرى وتعطي أكثر مردودية، أي القيم الجاهزة غطت كل الديون القصيرة وبقي فائض منه جامد لم يستخدم.

2-نسب التمويل: هي مجموعة النسب التي تفيد المحلل المالي في تشخيص التوازنات المالية للمؤسسة على المدى المتوسط والطويل، ويتم من خلالها تقييم سياسة الاستثمار، وكذا السياسة المنتهجة من طرف المؤسسة.[1]

- **نسبة التمويل الدائم**: وهي تقيس مدى قدرة المؤسسة على تمويل أصولها الثابتة باستخدام الأموال الدائمة وتحسب بالعلاقة التالية:[2] **نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة ÷ الأصول غير الجارية**

- ✓ إذا كانت النسبة أكبر من الواحد يعني أن الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة.
- ✓ إذا كانت النسبة أقل من الواحد يعني أن رأس المال العامل الصافي أقل من الصفر وهذا يدل على حالة عدم توازن.
- ✓ إذا كانت النسبة تساوي الواحد معناه رأس المال العامل الصافي يساوي الصفر هذا يدل على أن الأموال الدائمة تساوي الأصول الثابتة.

[1] نعيم نمر داوود، **مرجع سابق**، ص46.

[2] خميسي شيحة، **"التسيير المالي دروس ومسائل محلولة"**، دار هومة للطباعة، الجزائر، 2010، ص ص84-85.

- **نسبة التمويل الذاتي:** تعتبر هذه الأموال الخاصة مصدر دائم يستخدم في تمويل الأصول الثابتة للمؤسسة بمواردها الخاصة، ونحسب العلاقة التالية: **نسبة التمويل الذاتي = أموال الخاصة ÷ أصول الثابتة**

✓ إذا كانت هذه النسبة مساوية للواحد فإن رأس المال العامل الخاص مساوي للصفر ويبقى ذلك أن الأصول الثابتة مغطاة بالأموال الخاصة أما الديون الطويلة الأجل إن وجدت فهي تغطي الأصول المتداولة ويكون رأس مال العامل الصافي أكبر من الواحد.

✓ إذا كانت النسبة أكبر من الواحد يعني أن المؤسسة تمول قيمتها الذاتية بأموالها الخاصة وهناك فائض من هذه الأموال بالإضافة إلى ديون طويلة لتمويل الأصول المتداولة، وهذا ما ليس مفيدا للمؤسسة لأن الديون طويلة الأجل عليها فوائد و الأصول المتداولة ليس عليها فوائد.[1]

3-نسب الكفاءة: تقيس هذه النسب مدى كفاءة الإدارة في تشغيل الأصول لزيادة المبيعات أو مدى كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها المتاحة، كما أنه يمكن النظر إلى بعض هذه النسب كنسبة معدل دوران الذمم المدينة ومعدل دوران المخزون كمؤشر على سيولة المؤسسة، أي قدرتها على تحويل الذمم المدينة والمخزون إلى سيولة نقدية.[2]

وتتمثل نسب الكفاءة فيما يلي :

- **معدل دوران مجموع الأصول:** وتقيس هذه النسبة مدى استغلال مجموع الأصول الثابتة في توليد المبيعات فارتفاعه عن المؤسسات الأخرى التي تنتمي لنفس النشاط، فإن ذلك يشير إلى نقص في الاستثمار في الأصول أو استغلال بشكل كبير والعكس صحيح ويحسب كما يلي:

معدل دوران مجموع الأصول= رقم الأعمال÷ مجموع الأصول.[3]

- **معدل دوران الأصول الثابتة:** تكمن أهمية هذا المؤشر في قدرته على قياس كفاءة المؤسسة وفاعلية أدائها في استغلال واستخدام الأصول الثابتة في خلق المبيعات، ويتم حسابه وفق المعادلة التالية:[4]

معدل دوران الأصول الثابتة = رقم الأعمال ÷ الأصول الثابتة.

---

[1] خميسي شيحة، **مرجع سابق**، 85-87.

[2] فايز التيم، "**الإدارة المالية**"، إثراء للنشر والتوزيع، ط2، الأردن، 2011، ص49.

[3] جليل أحمد توفيق، "**أساسيات الإدارة المالية**"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، بدون سنة نشر، ص ص116-118.

[4] صخري جمال عبد الناصر، "**التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر**"، مذكرة ماستر، تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013، ص20.

- ✓ كلما زاد معدل دوران الأصول الثابتة قياسا بمعيار المقارنة المستخدم في التحليل، كلما زادت الكفاءة الإدارية من خلال فاعلية استخدام الأصول الثابتة في خلق المبيعات، سواء كانت تلك الفاعلية ناتجة عن الاستخدام الفني أو لكون الاستثمار في الأصول الثابتة يتسم بمقدار اقتصادي أمثل.

➢ **معدل دوران الأصول المتداولة:** يعني ذلك دراسة العلاقة بين الأصول واستخدامها وتعبر هذه النسبة على مدى كفاءة إدارة هذا النوع من الأصول وتوليد مبيعات منها، ويتم حسابه وفق العلاقة التالية:[1]

معدل دوران مجموع الأصول المتداولة = رقم الأعمال ÷ الأصول المتداولة.

فمعدل الدوران يعبر عن كفاءة المؤسسة في استغلال الأصول المتداولة في خلق المبيعات، وبالتالي كلما زادت عدد مرات الدوران كلما زادت إنتاجية الدينار الواحد المستثمر في الأصول المتداولة في خلق المبيعات،وفي ذلك تعظيم للأداء التشغيلي، وهو ما تهدف الإدارة المعاصرة في الوصول إليه، لأن انخفاض معدل الدوران إنما يعني ضعفا في الأصول المتداولة في خلق المبيعات.

4-نسب المردودية: تعبر هذه النسبة على قدرة مسيري المؤسسة على الاستخدام الأمثل لمواردها المتاحة بفعالية وكفاءة للحصول على العائد، ومن أهم هذه النسب نجد:[2]

➢ **المردودية المالية:** تمثل هذه النسبة الربح المتحصل عليه مقابل كل وحدة نقدية من الأموال الخاصة المستعملة، وتحسب بالعلاقة التالية: **المردودية المالية =النتيجة الصافية ÷ الأموال الخاصة**

من الأحسن أن تكون هذه النسبة مرتفعة حتى لا تواجه المؤسسة صعوبات في جذب مساهمين جدد إذا كانت بحاجة لذلك.

➢ **المردودية الاقتصادية:** تعبر هذه النسبة عن كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها لتحقيق الأرباح، وتحسب بالعلاقة التالية: **المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية ÷ مجموع الأصول**

➢ **المردودية التجارية (نسبة الربحية الصافية):** تعبر هذه النسبة عن مدى تحقيق المؤسسة لنتيجة صافية، أي باستبعاد الضرائب المدفوعة عن رقم الأعمال، وتحسب بالعلاقة التالية:

---

[1] اليمين سعادة، "**استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها**"، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، جامعة الحاج لخضر باتنة، (2008-2009)، ص ص47-48.

[2] بن خروف جليلة، **مرجع سابق**، ص87.

المردودية التجارية = النتيجة الصافية ÷ رقم الأعمال خارج الضريبة

المطلب الثالث: دور جدول سيولة الخزينة في تقييم الأداء المالي

من خلال البيانات والمعلومات التي تتضمنها قائمة التدفقات النقدية يتم اشتقاق مجموعة من النسب المالية، التي تستخدم أساسا في تقييم السيولة والربحية بدرجة عالية وتستخدم في تقييم السياسات المالية والمرونة والتدفق النقدي الحر بدرجة أقل.

أولا: تقييم سيولة المؤسسة باستخدام جدول سيولة الخزينة

يقصد بالسيولة قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها الجارية عندما يحين معاد استحقاقها، أي أن الأصول تتحول إلى نقدية ولتستخدم النقدية بدورها في سداد الالتزامات قصيرة الأجل.[1]

إن قياس وتقييم السيولة ذو أهمية في تقييم الحالة المالية للمؤسسة، فالمؤسسة ذات السيولة التي لديها نقدية كافية لسداد ديونها المستحقة، وعند تقييم السيولة يتم الاهتمام بدراسة مدى ملائمة وكفاءة النقدية التي لدى المؤسسة لدفع ديونها، وتقسيم التدفقات النقدية للمؤسسة إلى تدفقات نقدية من الأنشطة التمويلية وتدفقات نقدية من الأنشطة الاستثمارية وتدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية يوفر مقياسا أفضل لتوافر أو عدم توافر السيولة، فإذا كانت الديون أو الالتزامات التي على المؤسسة تزيد على مصادر النقدية المتوفرة من الأنشطة التشغيلية، فإن المؤسسة لا يكون أمامها إلا تسيل الاستثمار المالي الذي تحوزه أو الالتجاء إلى التمويل الخارجي، من ناحية أخرى فإن الفائض من التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية يمكن المؤسسة من استثمار هذا الفائض أو تخفيض الديون ومن ثم فإن قوة السيولة للمؤسسة ترتبط مباشرة بوفرة صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.[2]

1-مقاييس السيولة: وهي تلك النسب التي تقيس مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الجارية باستخدام مجموعة الأصول المتداولة ومن أهم النسب المستخدمة لهذه الأغراض ما يلي:[3]

- **نسبة تغطية الدين = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ÷ التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية**

[1] سعد صادق بحيري، **"إدارة توازن الأداء"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص275.

[2] العراقي عراقي، **"محتوى المعلومات في قائمة التدفقات النقدية"**، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد39، جامعة القاهرة، ص ص43-44.

[3] بن خليفة حمزة، **مرجع سابق**، ص71.

وتشير هذه النسبة إلى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالمطلوبات الاستثمارية والتمويلية الضرورية، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بهذه الاحتياجات.

- **نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون = صافي النفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ÷ فوائد الديون**

وتشير هذه النسبة إلى قدرة المؤسسة على تسديد فوائد الديون، وانخفاض هذه النسبة مؤشر سيء وينبئ بمشاكل قد تواجهها المؤسسة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون.[1]

- **نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الاستحقاق الحالي للديون طويلة الأجل وأوراق الدفع قصيرة الأجل = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية÷ استحقاق الديون طويلة الأجل+ الديون وأوراق الدفع قصيرة الأجل**

تشير هذه النسبة إلى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المتمثلة باستحقاقات الديون طويلة الأجل والديون وأوراق الدفع قصيرة الأجل، إن ارتفاع هذه النسبة يعني أن وضع السيولة للمؤسسة جيد ولا تعاني من مشكلات تتعلق بها.[2]

ثانيا: تقييم ربحية المؤسسة باستخدام جدول سيولة الخزينة

يقصد بالربحية مدى ارتباط الأرباح بالتدفقات النقدية، وكلما زاد هذا الارتباط كلما كان ذلك دليلا على ارتفاع الأرباح ويمكن تقدير الأرباح بمقارنة صافي الدخل بالتدفقات النقدية المتولدة من الأنشطة التشغيلية للمؤسسة.[3]

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن بواسطتها التميز بين صافي الربح المعد على أساس الاستحقاق وصافي الربح المعد على أساس النقدي يبين مدى ارتفاع النقدية المتحصل عليها خلال السنة من الأنشطة التشغيلية للمؤسسة، فكلما ارتفع صافي التدفق النقدي كلما ارتفعت نوعية وجودة الأرباح، بينما نجد أنه في حالة تحقق الربح بموجب مبدأ

[1] محمد مطر، **مرجع سابق**، ص164.

[2] بن خليفة حمزة، **مرجع سابق**، ص72.

[3] محمد سمير الصبان وآخرون، **"المحاسبة المتوسطة الإطار الفكري والعملي للمحاسبة كنظام للمعلومات"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص20.

الاستحقاق فإن ذلك لا يعني تحقيق تدفق نقدي مرتفع، كما أن تحديد قيمة التدفقات النقدية للمؤسسة تمكن من تقييم أدائها في هذا الجانب من خلال المقارنة بين المؤسسات المماثلة.

ومن أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من قائمة التدفقات النقدية لتقييم أرباح المؤسسة هي:

- **نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية = التدفقات النقدية الداخلية من الأنشطة التشغيلية ÷ الاحتياجات النقدية الأساسية**
- **مؤشر النقدية التشغيلية النقدية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ÷ صافي الدخل**

توضح هذه النسبة مدى قدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي.

- **نسبة التدفقات النقدية التشغيلية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ÷ رقم الأعمال**[1]

ثالثا: تقييم السياسات المالية للمؤسسة باستخدام جدول سيولة الخزينة

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن عن طريق تحليلها بواسطة المؤشرات المالية المناسبة، ومقارنتها بعدد من السنوات التعرف على مدى كفاءة المؤسسة في مجال السياسات المالية ومن هذه النسب المالية ما يلي:[2]

- **نسبة التوزيعات النقدية = صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية ÷. التوزيعات النقدية على المساهمين**

حيث تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على دفع أرباح الأسهم من النقد المتولد من العمليات التشغيلية.

- **نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة = المتحصلات النقدية المتحققة من إيراد الفوائد والتوزيعات المقبوضة ÷ التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية.**

تعتبر هذه النسبة مؤشر على مدى أهمية المتحصلات النقدية من الاستثمارات المالية في الأسهم والسندات مقارنة بالتدفقات النقدية للمؤسسة من أنشطتها التشغيلية.

[1] منير شاكر محمد وآخرون، "**التحليل المالي**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص30.

[2] اليمين سعادة، **مرجع سابق**، ص93.

- **نسبة الإنفاق الرأسمالي = الإنفاق الرأسمالي ÷ التدفقات النقدية الداخلة من إصدار أسهم وسندات وقروض طويلة الأجل.**

إن انخفاض هذه القيمة قد يكون نتيجة زيادة الاستثمار في المخزون، وكذلك زيادة الاستثمارات المالية ولذلك تعد هذه النسبة مؤشر للمستثمرين والمقرضين عن كيفية استخدام أموالهم.

رابعا: تقييم المرونة المالية والتدفقات النقدية الحرة للمؤسسة باستخدام جدول سيولة الخزينة.

- **المرونة المالية:** هي قدرة المؤسسة على استخدام مواردها المالية للتكيف مع التغيرات والاستفادة من الفرص الاستثمارية الجديدة والاستجابة بسرعة لحالات الأزمات، ونسب تقييم المرونة المالية هي:[1]

المعدل النقدي لتغطية الديون = صافي التدفقات النقدية من العمليات÷ متوسط الديون الإجمالية.

ويبين المعدل قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها من صافي التدفقات النقدية من العمليات دون الحاجة إلى تصفية أرباح أيا من الأصول المستخدمة في العمليات.

- **التدفقات النقدية الحرة:** هي التدفقات المتبقية التي يتم توزيعها على جملة الأسهم وأصحاب الديون بعد قيام المؤسسة بالاستثمار في الأصول الثابتة الضرورية التدفقات النقدية الحرة للمحللين الماليين معلومات عن قدرة المؤسسة على النمو داخليا وزيادة مرونتها المالية:

صافي النقدية الحرة= صافي التدفقات من العمليات – (الإنفاق الرأسمالي + التوزيعات)

صافي النقدية الحرة تمثل مقدار النقدية القابلة للإنفاق على استثمارات جديدة سداد الديون، شراء أسهم الخزينة، أو زيادة درجة السيولة، وهذا المقياس يوضح مستوى المرونة المالية للمؤسسة، وقدرة المؤسسة على سداد الالتزامات دون الرجوع إلى مصادر تمويل خارجية والاحتفاظ بمستوى إنفاقها الرأسمالي، ويبين كذلك مقدار النقدية التي يمكن استخدامها في الاستثمارات الإضافية، سداد الديون، شراء أسهم الخزينة أو الإضافة للسيولة.

[1] بن خليفة حمزة، **مرجع سابق**، ص76.

خلاصة:

تستخدم الكثير من المؤسسات التحليل المالي لغرض تقييم أدائها المالي وتوقع ما سيكون في المستقبل، ويعطيها صورة كاملة وواضحة حول وضعيتها المالية مما يساعدها في اتخاذ القرارات السليمة، بحيث يقوم التحليل المالي بترجمة المعطيات المالية والوثائق المحاسبية للوصول إلى استنتاج مستخدما في ذلك أساليب ومؤشرات مختلفة للتحليل المالي، ولا ننسى في ذلك أهمية الميزانية المالية في التحليل لأنها هامة إن لم تكن فلا يمكن للمحلل إعداد عملية التحليل، بحيث يقوم بتطبيق المؤشرات المالية عليها من الخروج بنتائج صادقة.

أما بالنسبة لقائمة التدفقات النقدية فهي تعتبر أيضا من القوائم التي يمكن الاعتماد لأغراض التحليل المالي لما تتمتع به من مزايا، فهي تعطي رؤية واضحة حول كيفية تشكيل السيولة على مستوى المؤسسة، بالإضافة إلى المؤشرات التي يمكن اشتقاقها من هذه القائمة والتي لها دور فعال في تقييم السيولة والمرونة المالية، وكذلك تساعد في تقييم الربحية وتقييم السياسات المالية، لذا نجد أن التحليل المالي مهم جدا للمؤسسات وخاصة في وقتنا الحالي، لأنه أصبح وسيلة حديثة ومن الصعب الاستغناء عنه.

الفصل الثالث: استخدام تحليل القوائم المالية في تقيين الأداء المالي للمؤسسة دراسة حالة مؤسسة بناء الهياكل المعدنية المصنعة (وحدة باتيسيم)بالمغير ولاية الوادي

تمهيد:

بعد أن تطرقنا في الفصول السابقة النظرية إلى دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، سنحاول في هذا الفصل إسقاط ما توصلنا إليه نظريا على مؤسسة بناء الهياكل المعدنية المصنعة (وحدة باتيسيم) بالمغير ولاية الوادي، والخروج بنتائج تعكس الأداء المالي للمؤسسة مما يسمح لنا بتقديم به المقترحات المتعلقة بالموضوع لذا قسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول: تقديم مؤسسة بناء الهياكل المعدنية المصنعة (BATICI M)

المبحث الثاني: محتوى المعلومات للقوائم المالية لمؤسسة (BATICIM)

المبحث الثالث: استخدام تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة محل الدراسة

المبحث الأول: تقديم مؤسسة بناء الهياكل المعدنية المصنعة (BATICIM)

المطلب الأول: لمحة عن مؤسسة "BATICIM"

أولا: التعريف بالمؤسسة الأم:

تأسست المؤسسة العمومية للبناءات المصنعة (BATICIM) والتي كانت تحت لواء المؤسسة الوطنية للحديد SMITAL وذلك بمقتضى مرسوم رقم 51/83 الصادر في 1983/01/01، وهي مؤسسة ذات أسهم يبلغ رأس مالها 260.000.000دج مقرها بالمنطقة الصناعية واد السمار الجزائر، وتتشكل من قطب إداري تتجمع فيه مصالح مختصة هدفها التنسيق و الإشراف، ومن قطب إنتاجي متكون من وحدات إنتاجية الخمس الموزعة على كافة التراب الوطني وهي:

- ✓ وحدة الأعمدة المصنعة بالرويبة – الجزائر–
- ✓ وحدة الأعمدة المصنعة بالسوقر – تيارت–
- ✓ وحدة الأعمدة المصنعة بأم البواقي.
- ✓ وحدة الأعمدة المصنعة بعين ولمان – سطيف–
- ✓ وحدة الأعمدة المصنعة بالمغير –الوادي–
- ✓ وحدة الأعمدة المصنعة بشطايبو –وهران–

ثانيا: نشاطات المؤسسة الأم:

- ✓ تعنى "باتيسيم"بتطوير نشاطاتها في الميادين التالية:
- ✓ تصميم صناعة وتركيب أعمدة نقل الطاقة الكهربائية.
- ✓ تصميم أبراج الاتصالات السلكية ولاسلكية.
- ✓ إنشاء الهياكل المعدنية المختلفة.
- ✓ جلفنة كل المواد والمصنوعات المعدنية.
- ✓ دراسة وإنجاز المشاريع الجديدة لتطوير المصنوعات المعدنية.

ثالثا: زبائنها

تتعامل المؤسسة مع الكثير من المؤسسات العمومية داخل وخارج الوطن، ومن أهم زبائنها:

- مؤسسة سونالغاز.
- مؤسسة سوناطراك.
- المؤسسة الوطنية للكهرباء الريفية "كهريف".
- مؤسسة كهركيب.
- مؤسسة إينال.
- وزارة الدفاع الوطني.
- البريد والمواصلات.
- المدرية العامة للأمن الوطني.
- أناداكور "سويسرا" .
- فان رول "سويسرا".
- مؤسسة إينيكاب.
- مؤسسة إينابات.

ومن أهم الإنجازات الكبرى التي قامت بها مؤسسة "باتيسيم" هي:

- ✓ تسليم وتركيب أكثر من 25 محطة للشبكات الهرتزية.
- ✓ إنجاز أبراج الاتصالات السلكية ذات ارتفاع من 80 إلى 110 متر.

تسليم أعمدة نقل التيار للضغط العالي لعدة مشاريع منها:

- حاسي مسعود /حاسي بركين (530كلم).
- عين الصفراء /سعيدة (250كلم).
- أدرار /رقان (160 كلم).
- إنجاز 05 مخازن للتبريد سعة (1000طن).

رابعا: مؤسسة بناء الهياكل المعدنية المصنعة وحدة المغير محل الدراسة

تأسست الوحدة في 1981/01/10 حيث كانت في بداية الأمر وحدة حديدية تابعة لعين ولمان بسطيف، وذلك لصغر حجمها من حيث القدرات الإنتاجية وعدد العمال الضئيل في تلك الفترة والذي بلغ 12 عاملا وفقا للقرار المؤرخ في 1984/10/10، أصبحت وحدة المغير وحدة مستقلة من أجل تغطية النقص الموجود في المناطق الصحراوية، وفي 1988/10/10 تم تسميتها "**وحدة بناء الهياكل المصنعة**" مؤسسة ذات أسهم يبلغ رأسمالها **30.000.000دج** تقع الوحدة بالمنطقة الصناعية جنوب شرق المدينة، وتتربع على مساحة قدرها**39800 م²**على ورشات إنتاج ومخازن ومباني إدارية، بالإضافة إلى موقف السيارات والشاحنات والآلات.

تعتبر الوحدة من المؤسسات الإنتاجية الكبرى على مستوى الجنوب وتساهم بصفة كبيرة في تنمية الاقتصاد الوطني، حيث تقدر طاقتها الإنتاجية حوالي **5000طن** سنويا.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة BATICIM

تتكون المؤسسة من عدة دوائر ومصالح تتشكل في مجملها الهيكل التنظيمي للمؤسسة، والذي سيظهر الشكل التالي:

شكل رقم (04): الهيكل التنظيمي لمؤسسة باتيسيم بالمغير.

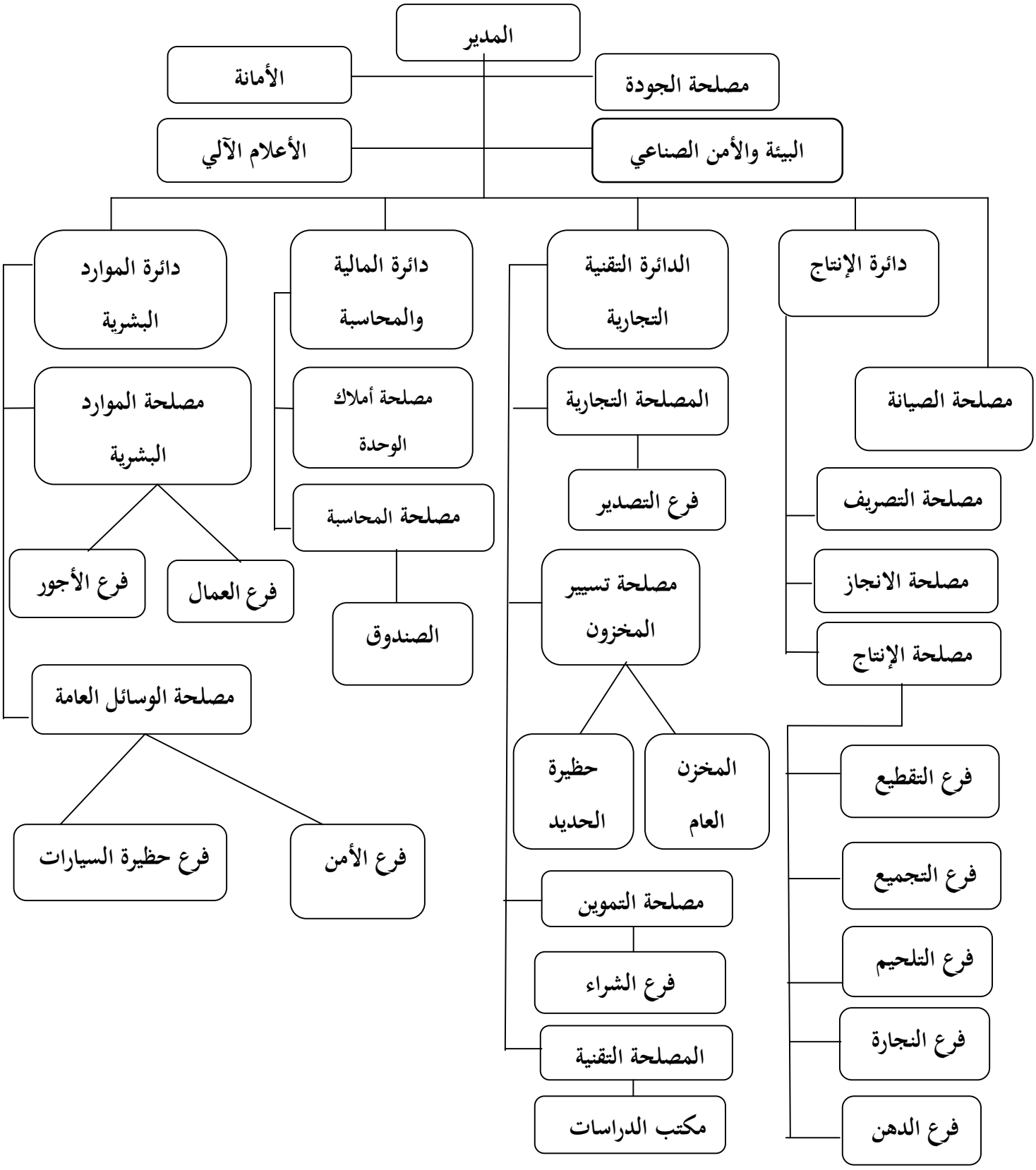

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على وثائق المؤسسة

من خلال الشكل نلاحظ أن الهيكل التنظيمي للمؤسسة يتكون من:

1-المدير: يقوم بالهام التالية:

- يشرف على تسيير المؤسسة.
- يعمل على تطبيق القانون والنظام الداخلي والاتفاقات الجماعية.
- إيجاد السياسة التجارية الكفيلة بضمان المنافسة داخل السوق.

2-الأمانة: تتكفل بالمهام التالية:

- استقبال البريد الوارد.
- استقبال المكالمات الهاتفية وتحويلها إلى المدير.
- القيام بعملية تصنيف وترتيب الوثائق الواردة والصادرة.
- كتابة الرسائل الخاصة بالمدير.

3-مصلحة النوعية (الجودة): من مهامه مراقبة وجودة المنتوجات بالمؤسسة وهذا منذ الحصول على موافقة الإنتاج وعلى المواد الأولية وبدأ عملية الإنتاج حتى الحصول على المنتوج النهائي وتصريفه إلى الزبائن.

4-مصلحة الإعلام الآلي: يعمل على:

- وضع المخطط العام للإعلام الآلي الخاص بالمؤسسة.
- إدماج الإعلام الآلي في جميع الدوائر والمصالح.
- تقديم المساعدات التقنية على جميع المستويات.
- إنجاز كل الطاقات الخاصة بالمؤسسة.

5-مصلحة البيئة والأمن الصناعي (HSE):

- المحافظة على الأمن داخل المؤسسة (الأمن الداخلي).
- المحافظة على البيئة (النظافة، التشجير، .....إلخ).

6-دائرة الإدارة العامة: وتهتم هذه الدائرة بالشؤون العامة للعمال وتضم الدائرة المصالح والفروع التالية:

❖ **مصلحة الموارد البشرية:** وتشمل ما يلي:

✓ **فرع الأجور:**

- حساب الأجر لكل عامل بدون تأخير إبتداءا من كل شهر.
- تقديم التعويضات المرتبطة بالأقدمية والساعات الإضافية والمكافآت.
- إعداد التصريح الضريبي شهريا.

✓ **فرع العمال:**

- تقديم المساعدات المالية والخدمات لفائدة العمال.
- الحماية الصحية في كل دورة بإتباع الملف الطبي.
- تكوين العاملين لفترة معينة من أجل اكتساب معارف جديدة.

❖ **مصلحة الوسائل العامة:** هي الفرد الذي يزود المؤسسة بكل المتطلبات اللازمة للمكاتب ولها قطاعان تابعان لها:

✓ **فرع حظيرة السيارات:** مراقبة وإصلاح سيارات وآلات المؤسسة وتزويدها بكل السيارات والشاحنات اللازمة للإنتاج والتوزيع.

✓ **فرع الأمن:** هو القطاع الساهر على أمن وحماية المؤسسة من جميع الأخطار وهذا من خلال مراقبة الدخول والخروج للأشخاص، السيارات، البضائع....إلخ ومراقبة التحركات داخل المؤسسة.

7-دائرة المالية والمحاسبة: تهتم هذه الدائرة بالوظائف المحاسبية، وتعمل على متابعة المصالح المختلفة الأخرى وتحتوي على مصلحتين:

❖ **مصلحة أملاك المؤسسة:** وهو المكلف بتسيير ممتلكات المؤسسة منذ دخولها إلى محيط المؤسسة إلى غاية خروجها أو تحويلها على الصعيد الداخلي بين المصالح.

❖ **مصلحة المحاسبة:** تقوم بمعالجة العمليات المحاسبية وتسجيلها يوم بيوم وتحدد مردودية المؤسسة ومنها:

✓ **الصندوق:** يتم اللجوء إليه في حالة مبالغ بسيطة للتموين الداخلي من طرف أي مصلحة بشرط أن لا يتجاوز مقدار محدد.

8-الدائرة التقنية التجارية: وتعتبر من أهم دوائر المؤسسة لكونها السلك الوحيد والرئيسي لجمع عمليات البيع التي تقوم بها المؤسسة منها:

- ✓ تحديد مدة الإنتاج وتقدير تكلفة السلع.
- ✓ تقييم سعر البيع.
- ✓ دراسة وتقدير المبيعات وهذا من دراسة السوق وتقدير الطلب على منتجات المؤسسة.
- ✓ القيام بأبحاث وإعطاء اقتراحات التي يمكن من شأنها زيادة المبيعات.
- ✓ التتبع اليومي لمراحل الإنتاج من طرف جميع الفروع وكل المنتجات على حدا وتضم هذه الدائرة أربع مصالح:

❖ **المصلحة التجارية:** وتعمل هذه المصلحة على استقبال الطلبيات الصادرة من مختلف الزبائن حيث يحدد لها السعر والكمية ومدة الإنجاز ثم ترسل هذه الطلبيات إلى دائرة الإنتاج لإنجاز الطلبية كما تشرف على عمليات البيع، وتضم هذه المصلحة فرع الإرسال، وتقوم بتنفيذ الطلبيات الصادرة من الزبائن في أقل وقت وبأقل تكلفة.

❖ **مصلحة تسيير المخزونات:** تقوم هذه المصلحة بتنظيم عمليات الدخول والخروج للمواد والسلع وكذا المحافظة عليها والمتابعة والمراقبة الجيدة لها عن طريق بطاقات المخزون ولها فرعين:

- ➢ **فرع المخزن العام:** يوفر ما تحتاجه المؤسسة من مواد أولية وقطع غيار ومواد متنوعة.
- ➢ **فرع حظيرة الحديد:** يوفر ما تحتاجه المؤسسة من مواد أولية حديدية ضخمة وهو عبارة عن مخزون على الهاء الطلق.

❖ **مصلحة التموين:** تعمل هذه المصلحة على ضمان التموين الدائم للمؤسسة لما تحتاجه من مواد أولية وقطع غيار خاصة بآلات الإنتاج ولها فرع واحد:

- ✓ **فرع الشراء:** يعمل هذا الفرع على تلبية حاجات الدوائر الأخرى بكل مواد الضرورية لسير عملها وتتعامل خاصة مع دائرة الإنتاج.

❖ **المصلحة التقنية:** تقوم هذه المصلحة باستقبال الطلبات من المصلحة التجارية، فتقوم بدراستها من حيث تواجد الكمية المطلوبة من السلعة أو أن تقوم بإنتاجها وتحتوي على:

- ✓ **مكتب الدراسات:** ويتم على مستوى دراسة المشاريع وكذلك المخططات الخاصة بالإنتاج.

9-دائرة الإنتاج: وهي المسؤلة عن تنفيذ المشاريع الإنتاجية وبها المصالح التالية:

❖ **مصلحة الترصيف (الجدولة):** تقوم بتنظيم عملية الإنتاج وتقسم المهام والعمال حسب الأعمال والآلات.

❖ **مصلحة الإنجاز:** تقوم هذه المصلحة بإنجاز المنتجات النصف مصنعة وذلك بتركيب القطع.

❖ **مصلحة الإنتاج:** وتحتوي على الفروع التالية:

- **فرع التقطيع:** وفيها يتم إعطاء الصورة الحقيقة للمنتج وكذا تجميع المواد المقطعة.
- **فرع التلحيم:** يتم فيها تلحيم الأعمدة الكهربائية وكذا تلحيم الهياكل المجمعة.
- **فرع النجارة:** وتقوم بتسوية الهياكل الحديدية أي جعلها متساوية.
- **فرع الدهن:** تعتبر كنقطة نهاية بالنسبة للمنتج حيث يتم صنعه ويصبح حاضر للتسويق.

10-مصلحة الصيانة: تعمل هذه المصلحة على المحافظة على ممتلكات المؤسسة وصيانة الآلات وتجهيزات المؤسسة.

المطلب الثالث: أهداف المؤسسة

تهدف المؤسسة إلى تحقيق عدة أهداف أهمها:

- ✓ التحسين والرقي لنوعية إنتاجها.
- ✓ رفع حجم مبيعاتها والتنويع فيها.
- ✓ القيام بمشاريع والتنويع ضخمة لتعزيز مكانتها في السوق.
- ✓ إدخال تقنيات حديثة في عملية الإنتاج لمواجهة المنافسة.
- ✓ التكفل بحاجيات السوق المحلية بكل ما يتعلق بالصناعة الحديدية المتعلقة بالبناءات.
- ✓ تعميم الإنارة ووسائل الاتصال التي تجلب التطور والرقي للمناطق الصحراوية.

المبحث الثاني: محتوى المعلومات للقوائم المالية لمؤسسة (BATICIM)

المؤسسة محل الدراسة كأي مؤسسة فرض عليها النظام المحاسبي المالي إعداد ونشر قوائم مالية.

وفي دراستنا هذه سنقوم بعرض القوائم المالية للمؤسسة للفترتين 2013، 2014.

المطلب الأول: عرض الميزانية

تتكون الميزانية من جانبين أساسين جانب الأصول يتمثل في استخدامات الموارد المالية التي تحصل عليها المؤسسة، وجانب الخصوم يمثل مجمل الموارد المالية، ونفس الأمر ينطبق على الميزانية المالية لمؤسسة بناء الهياكل المعدنية المصنعة لسنة (2013-2014) أنظر الملحق رقم (01)، (02).

تظهر أصول المؤسسة في الجدول التالي:

جدول رقم (08): جانب الأصول لميزانية المؤسسة لسنة 2013-2014

الوحدة: دج

الأصول	2013	2014
أصول غير جارية	/	/
فارق بين الشراء	/	/
تثبيتات معنوية	**753584.07**	**473500.38**
تثبيتات عينية	**22876301.63**	**17025113.55**
أراضي	/	/
مباني	95448.68	0.04
تثبيتات عينية أخرى	22780852.95	17025113.51
تثبيتات يجرى انجازها	9529192.53	9529192.53
تثبيتات مالية	6541038.78	6795535.73
قروض وأصول سالبة أخرى غير جارية	488500.00	488500.00
ضرائب مؤجلة على الأصل	6052538.78	6307035.73
مجموع الأصول غير الجارية	**39700117.01**	**33823342.19**
أصول جارية	/	/
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	259975638.55	328748175.61
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة	266927912.48	306578777.74
الزبائن	265247117.25	302071166.56
المدينون الآخرون	1679449.43	3506458.96
الضرائب وما شابهها	1345.80	1001152.22
الموجودات وما شابهها	**13181594.10**	**100580738.98**
الخزينة	13181594.10	100580738.98
مجموع الأصول الجارية	**540085145.13**	**735907692.33**
المجموع العام للأصول	**579785262.14**	**769731034.52**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على وثائق المؤسسة.

من خلال الجدول نلاحظ أن أصول المؤسسة لسنة 2014 ارتفعت مقارنة بسنة 2013 حيث قدرة بـ: 579785262.14دج والمقدرة بـ: 769731034.52دج وهذا الارتفاع كان نتيجة لزيادة الأصول الجارية حيث ارتفعت من 540085145.13دج في سنة 2013 إلى 735907695.33دج، ورغم انخفاض الأصول غير الجارية من 39700117.01دج لسنة 2013 إلى 33823342.19دج لسنة 2014.

- **الأصول الغير جارية:** نلاحظ أن هناك انخفاض في الأصول غير الجارية لسنة 2014 مقارنة بسنة 2013، وهذا الانخفاض راجع إلى انخفاض التثبيتات المعنوية بقيمة 28008369دج، وكذلك التثبيتات العينية بقيمة 21173799.08دج بالرغم من ذلك كانت زيادة في التثبيتات الجاري انجازها بقيمة 25449695دج.
- **الأصول الجارية:** نلاحظ زيادة في الأصول الجارية لسنة 2014 مقارنة بسنة 2013 بقيمة 19582254.72دج وهذه الزيادة ناتجة عن الزيادة في:

زيادة في قيمة الزبائن لسنة 2014 بقيمة36824049.30دج وهذا يدل على توسع المؤسسة في خدماتها.

نلاحظ زيادة في القيم الجاهزة مقارنة سنة 2013 مع 2014 بقيمة 87399144.80دج، وهذا ما يعبر على أن المؤسسة لديها فائض في السيولة ويؤدي هذا الفائض إلى الزيادة في مبيعات المؤسسة.

قيم الاستغلال نلاحظ أن هناك زيادة في المخزونات مقارنة سنة 2013 مع 2014 بقيمة 68772537.10دج، وهذا راجع إلى أن المؤسسة تنتهج سياسة تمكنها من تخزين المواد واللوازم أنظر الملحق رقم (03) ، (04).

أما خصوم المؤسسة فهي تظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم(09): جانب الخصوم لميزانية المؤسسة لسنة 2013-2014

الوحدة: دج

الخصوم	2013	2014
رؤوس الأموال الخاصة		
نتيجة صافية/نتيجة صافية حصة المجمع1	36697837.28	69360542.42
رؤوس أموال خاصة أخرى/ترحيل من جديد	13608101.49	13608101.49
حصة الشركة المدمجة 1	/	/
حصة ذوي الأقلية 1	/	/
المجموع	**50305938.77**	**82968643.91**
الخصوم غير الجارية	**27397111.14**	**23912921.62**
ضرائب(مؤجلة ومرصود لها)	1651479.52	1140357.70
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا	25745631.62	22772563.92
مجموع الخصوم غير الجارية	**27397111.14**	**23912921.62**
الخصوم الجارية	**502082212.23**	**662849468.99**
موردون وحسابات ملحقة	31319183.07	10110224.89
ضرائب	188858.03	/
ديون أخرى	11926656.61	12866616.36
خزينة سلبية	3263763.02	2542783.71
روابط داخلية	455383751.50	637329844.03
مجموع الخصوم الجارية	**502082212.23**	**662849468.99**
مجموع عام للخصوم	**579778562.14**	**769731034.52**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على وثائق المؤسسة.

من خلال الجدول نلاحظ أن خصوم المؤسسة لسنة 2014 ارتفعت مقارنة بسنة 2013 حيث قدرة بـ: 579785262.14دج والمقدرة بـ: 769731034.52دج وهذا الارتفاع كان لزيادة الخصوم الجارية حيث ارتفعت من 502082212.23دج في سنة 2013 إلى 662849468.99دج، كما أن هناك ارتفاع في الخصوم غير الجارية من 27397111.14دج لسنة 2013 إلى 23912921.62دج لسنة 2014.

الأموال الخاصة: نلاحظ زيادة في الأموال الخاصة مقارنة سنة 2013 مع2014 بقيمة 32662705.14دج.

الخصوم الغير الجارية: نلاحظ انخفاض في الخصوم الجارية لسنة 2014 مقارنة مع سنة 2013 بقيمة 3474169.52دج وهذا راجع إلى انخفاض في قيمة الضرائب والمؤونات.

الخصوم الجارية: نلاحظ زيادة في الخصوم الجارية لسنة 2014 مقارنة مع سنة 2013 وهذا بسبب الزيادة في الروابط الداخلية.

المطلب الثاني: عرض جدول سيولة الخزينة

تتبع المؤسسة محل الدراسة الطريقة المباشرة في إعداد جدول سيولة الخزينة وفيما يلي عرض لهذا الجدول خلال الفترة المدروسة (2013 ، 2014) انظر الملحق رقم (05) و (06).

الجدول رقم (10): جدول سيولة الخزينة حسب الطريقة المباشرة لسنة 2013 و 2014

الوحدة: دج

البيان	2013	2014
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية		
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن	159070724.67	346827625.52
تحصيلات أخرى	4450575.02	862000.00
تحصيلات بين الوحدات (تحصيل من أجل الحساب)	107536599.93	/
تحصلات بين الوحدات (تحويل في رأس المال)	63631000.00	89124733.93
مسحوبات بين الوحدات (تكاليف المكتب الرئيسي)	/	-3000000.00
مسحوبات بين الوحدات (تحصيل على الحساب)	-300000.00	/
مسحوبات بين الوحدات (تحويل في رأس المال)	-63631000.00	-103194183.75
مبالغ مدفوعة للموردين	163061260.29 -	-143777664.21
مبالغ مدفوعة للأشخاص	-93181180.63	-94766937.46
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة	-10303476.21	1474450.19
تدفقات أمول الخزينة قبل العناصر غير العادية	**4211982.49**	**93550024.22**

تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية	/	/
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)	**4211982.49**	**93550024.22**
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار	/	/
المسحوبات من اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية	-2396407.38	-34494041.80
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (أ)	**-2396407.38**	**-3449401.80**
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل	/	/
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج)	**1815575.11**	**90100622.42**
أمول الخزينة ومعدلاتها عند افتتاح السنة المالية	6121757.74	7937332.85
أمول الخزينة ومعدلاتها عند إقفال السنة المالية	7937332.85	98037955.27
تغير أموال الخزينة خلال الفترة	**1815575.11**	**90100622.42**
المقاربة مع النتيجة المالية	**36697837.28**	**69360542.42**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على وثائق المؤسسة.

من خلال الجدول نلاحظ أن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية قدر سنة 2013 بـ: 4211982.49دج حيث ارتفع سنة 2014 إلى 93550024.22دج، وهذا نتيجة لارتفاع التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن بالاضافة إلى وجود تحولات إلى رأس المال.

أما التدفقات الناتجة عن أنشطة الاستثمار فنجد المؤسسة قد زادت في نفقاتها لإقتناء التثبيتات المادية لسنة 2014 والتي قدرة بـ: 3449401.80دج عن سنة 2013، وهذا نتيجة لتطوير وزيادة قدرتها الإنتاجية.

أما التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية فنلاحظ أن المؤسسة لم تسجل أي نتيجة مالية.

وفيما يخص الخزينة حققت المؤسسة نتيجة موجبة حيث قدرة سنة 2013 بـ:1815575.11دج كما سجلت ارتفاع سنة 2014 لتصل إلى 90100622.42دج.

المبحث الثالث: استخدام تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة

المطلب الأول: تحليل جدول الميزانية للمؤسسة محل الدراسة

أولا: تحليل جدول الميزانية عن طريق مؤشرات التوازن المالية:

قبل تقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال الميزانية لا بد من إعداد الميزانية المالية المختصرة للفترة المدروسة (2013 – 2014) إذن انطلاقا من الميزانية المالية (انظر الجدول رقم (08) ورقم (09)) قمنا بإعداد الميزانية المالية المختصرة الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(11): الميزانية المختصرة لسنة 2013و2014

الوحدة: دج

السنوات	2013		2014	
البيان	**المبالغ**	**النسبة**	**المبالغ**	**النسبة**
الأصول	**-**	**-**	**-**	**-**
الأصول غير الجارية	39700117.01	%6,85	33823342.19	%4,39
قيم الاستغلال	259975638.55	%44,84	328748175.61	%42,71
قيم قابلة للتحقق	266927912.48	%46,04	306578777.74	%39,83
قيم جاهزة	13181594.10	%2,27	100580738.98	%13,07
مجموع الأصول	**579785262.14**	**%100**	**769731034.52**	**%100**
الخصوم	**-**	**-**	**-**	**-**
أموال خاصة	50305938.77	%8,68	82968643.91	%10,78
الخصوم غير الجارية	27397111.14	%4,73	23912921.62	%3,11
الخصوم الجارية	**502082212.23**	**%86,59**	**662849468.99**	**%86,11**
مجموع الخصوم	**579785262.14**	**%100**	**769731034.52**	**%100**

1-رأس المال العامل: يعتبر رأس المال العامل مهم في تقييم النية المالية للمؤسسة حيث يوجد أربع أنواع لرأس المال العامل، علما أن: **الأموال الدائمة = الأموال خاصة + الخصوم غير جارية**

ر.م.ع.الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة

الجدول رقم (12): رأس المال العامل لسنة 2013 و 2014

الوحدة: دج

البيان	القانون	2013	2014
ر.م.ع.الدائم	الأموال الدائمة–الأصول الثابتة	-77703049.91 =39700117.01 38002932.9	-106881565.53 =33823342.19 73058223.34
ر.م.ع.الخاص	الأموال الخاصة – الأصول الثابتة	-50305938.77 =39700117.01 10605821.76	-82968643.91 =33823342.19 49145301.72
ر.م.ع.الإجمالي	مجموع الأصول المتداولة	540085145.13	735907692.33
ر.م.ع.الأجنبي	ر.م.ع.الإجمالي–ر.م.ع.الخاص	-540085145.13 =10605821.76 529479323.37	-735907692.33 =49145301.72 686762390.61

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على وثائق المؤسسة.

من خلال الجدول نلاحظ بالنسبة:

❖ **رأس المال العامل الدائم:**

نلاحظ أن رأس المال العامل الدائم موجب خلال السنتين (2013) و (2014) حيث قدرة بـ:
38002932.9دج، 73058223.34دج على التوالي، وهذا يعني أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة ومنه المؤسسة تحقق توازن مالي.

❖ **رأس المال العامل الخاص:**

نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص موجب خلال السنتين (2013) و(2014) حيث قدرة بـ:
10605821.76دج، 49145301.72دج، وهذا يعني أن الأصول الخاصة تغطي الأصول الثابتة، وبالتالي فإن المؤسسة قادرة على تمويل استثماراتها من المصادر الداخلية فهو مؤشر ايجابي على عدم التبعية للأطراف الخارجية.

❖ **رأس المال العامل الإجمالي:**

نلاحظ من الجدول أن هناك نزايد في رأس المال العامل الإجمالي بمقدار 3853947996دج، وهذا نتيجة الزيادة في المخزونات والزبائن، أي تغطية جميع أصولها المتداولة أي أن للمؤسسة سيولة معتبرة.

❖ **رأس المال العامل الأجنبي:**

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع لرأس المال العامل الأجنبي لسنة 2014 مقارنة بسنة 2013 بـ:
735907692.33دج، وهذا ما يدل أن المؤسسة تعتمد على تمويل نشاطاتها على الديون الطويلة والقصيرة الأجل بشكل كبير.

2-احتياجات رأس المال العامل: وهو يمثل احتياجات المؤسسة إلى رأس المال العامل في كل لحظة على مدار دورة الاستغلال ويحسب كما يلي:

✓ **احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة-القيم الجاهزة) – (الديون قصيرة الأجل-سلفيات بنكية)**

الجدول رقم (13): احتياجات رأس المال العامل لسنة 2013 و 2014

الوحدة: دج

البيان	2013	2014
الأصول المتداولة	540085145.13	735907692.33
قيم جاهزة	13181594.10	100580738.98
الديون قصيرة الأجل	502082212.23	662849468.99
السلفيات البنكية	3263763.02	2542783.71
احتياجات رأس المال العامل	**28085101.82**	**-24979731.93**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على وثائق المؤسسة.

من خلال الجدول نلاحظ:

أن احتياجات رأس المال العامل كان موجب بالنسبة لسنة (2013) حيث بلغ 28085101.82دج وهذا يفسر أن احتياجات التمويل للمؤسسة أكبر من مواردها، أما سنة (2014) انخفض إلى (24979731.93-)، وهذا راجع إلى ارتفاع الديون قصيرة الأجل.

3-**الخزينة:** ويتم استخدامها عندما يستخدم رأس المال الصافي الإجمالي في تمويل العجز في تمويل احتياجات دورة الاستغلال وتحسب كما يلي:

✓ **الخزينة = القيم الجاهزة – السلفيات البنكية**

الجدول رقم (14): خزينة المؤسسة لسنة 2013 و 2014

الوحدة: دج

البيان	2013	2014
القيم الجاهزة	13181594.10	100580738.98
السلفيات البنكية	3263763.02	2542783.71
الخزينة	**9917831.08**	**98037955.27**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على وثائق المؤسسة.

من خلال الجدول نلاحظ:

أن الخزينة موجبة خلال السنتين وهي أكبر ارتفاع في سنة 2014، وهذا يدل على وجود سيولة مجمدة وهي ليست في صالح المؤسسة، وعليه يجب استغلال هذا الفائض من الأموال في المشاريع الاستثمارية أو توظيفها في البنوك.

ثانيا: تحليل جدول الميزانية بواسطة النسب المالية:

1-نسب السيولة: تعتمد هذه النسب على مدى مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الجارية باستخدام الأصول الجارية وذلك من خلال ما يلي:

الجدول رقم (15): نسب السيولة المالية للمؤسسة سنة 2013 و 2014

النسبة: بالمئة

النسب	القانون	2013	2014
نسبة السيولة العامة	الأصول المتداولة÷الديون قصيرة الأجل	540085145.13÷ 502082212.23= 1.07	735907692.33÷ 662849468.99= 1.11
نسبة السيولة المنخفضة	(الأصول المتداولة–المخزون)÷ديون قصيرة الأجل	(540085145.13- 259975638.55)÷ 502082212.23= 0.55	(735907692.33- 328748175.61)÷ 662849468.99= 0.51
نسبة السيولة الحالية	القيم الجاهزة ÷ ديون قصيرة الأجل	13181594.10÷ 502082212.23= 0.02	100580738.98÷ 662849468.99= 0.15

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على وثائق المؤسسة

من خلال الجدول نلاحظ بالنسبة:

❖ **نسبة السيولة العامة:**

نلاحظ من خلال النسبة المتحصل عليها خلال السنتين أنها كانت أكبر من الواحد، وهذا يدل على أن المؤسسة في وضعية جيدة وفي تحسن، لأن في سنة 2014 كانت النسبة (1.11) أكبر من نسبة سنة 2013 (1.07) وأن لديها القدرة على السداد، بمعنى وجود فائض من الأصول المتداولة بعد تغطية كل الدين قصيرة الأجل (الخصوم المتداولة).

❖ **نسبة السيولة المنخفضة:**

وهي نسبة تقتصر في دراسة السيولة على عناصر الأصول المتداولة ما عدا المخزونات، حيث نلاحظ النسبة خلال السنتين تقل عن الواحد، وفي هذه الحالة السيولة غير مطمئنة رغم أن في سنة 2014 ارتفعت عنها في سنة 2013 وهذا ليس في مصلحة المؤسسة.

❖ **نسبة السيولة الحالية:**

تعد هذه النسبة أكثر صرامة في قياس سيولة المؤسسة، لأنها تعتمد على القيم الجاهزة المتوفرة لدى المؤسسة للوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل دون اللجوء إلى بيع جزء من مخزوناتها، وتتراوح القيمة النموذجية لهذه النسبة بين (0.5 و 0.6)، حيث نلاحظ من خلال الجدول أن النسبة في سنة 2013 و 2014 تقدر بـ: 0.02 و0.15 على التوالي فهي منخفضة عن النسبة النموذجية، وهذا يدل على عدم قدرة المؤسسة لتسديد ديونها في الأجل بواسطة الأصول المتداولة.

2-نسب التمويل: وهي تقيس درجة اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أنشطتها.

الجدول رقم (16): نسب التمويل للمؤسسة لسنة 2013 و 2014

النسبة: بالمئة

النسب	القانون	2013	2014
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة ÷ الأصول غير الجارية	÷77703049.91 =39700117.01 1.95	-106881565.53 =33823342.19 3.15
نسبة التمويل الذاتي	الأموال الخاصة ÷ الأصول الثابتة	÷50305938.77 =39700117.01 1.26	÷82968643.91 =33823342.19 2.45
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة ÷ مجموع الديون	÷50305938.77 =502082212.23 0.10	÷82968643.91 =662849468.99 0.12

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على وثائق المؤسسة.

من خلال الجدول نلاحظ بالنسبة:

- **نسبة التمويل الدائم:** تقيس هذه النسبة مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول غير الجارية حيث بلغت نسبة التمويل الدائم لسنتي (2013) و (2014) (1.95) و(3.15) على التوالي وهي في الارتفاع حيث كانت في سنة 2014 أكبر من سنة 2013 وهي أكثر من 1، وهذا يعني أن الأموال الدائمة تغطي الأصول غير الجارية وبشكل كافي.
- **نسبة التمويل الذاتي:** فهي تقيس مدى تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة وتشير النسبة المتحصل عليها من المؤسسة لسنتين إلى أن المؤسسة تمول قيمتها الذاتية بأموالها الخاصة، وهناك فائض من هذه الأموال بالإضافة إلى ديون طويلة لتمويل الأصول المتداولة لأن النسبة أكبر من الواحد، وقد كانت في سنة 2014 أكبر منها في سنة 2013، أي ارتفع تمويل المؤسسة ذاتيا.
- **نسبة الاستقلالية المالية:** نلاحظ من خلال النسبة المتحصل عليها لسنتين كانت أقل من 0.5، وهذا يدل على أن المؤسسة غير مستقلة ماليا وذلك بسبب ارتفاع ديونها، حيث نلاحظ زيادة النسبة لسنة 2014 عنها في سنة 2013.

3-**نسب الكفاءة:** تقيس هذه النسبة مدى كفاءة المؤسسة في تشغيل الأصول لزيادة المبيعات أو مدى كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها المتاحة، من خلال النسب التالية (انظر الملحق 07 و 08):

الجدول رقم (17): نسبة الكفاءة للمؤسسة لسنة 2013 و 2014

النسبة: بالمئة

البيان	القانون	2013	2014
معدل دوران مجموع الأصول	رقم الأعمال ÷ مجموع الأصول	515124439.40÷ 579785262.14= 0.88	595313586.80÷ 769731034.52= 0.77
معدل دوران الأصول الثابتة	رقم الأعمال ÷ الأصول الثابتة	515124439.40÷ 39700117.01= 12.97	595313586.80÷ 33823342.19= 17.60
معدل دوران الأصول المتداولة	رقم الأعمال ÷ الأصول المتداولة	515124439.40÷ 540085145.13= 0.95	595313586.80÷ 735907692.33= 0.80

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على وثائق المؤسسة.

من خلال الجدول نلاحظ بالنسبة:

- **معدل دوران مجموع الأصول:** يقدر معدل دوران مجموع الأصول سنة 2013 بـ: 0.88، يعني أن كل أصل مستثمر في المؤسسة يولد 0.88 دينار من المبيعات هذا يدل على كفاءة المؤسسة على إدارة أصولها، وفي سنة 2014 انخفض إلى 0.77 وهذا يدل على انخفاض كفاءة إدارة المؤسسة لإدارة أصولها خلال السنة.
- **معدل دوران الأصول الثابتة:** نلاحظ بالنسبة لسنة 2013 أن المعدل قدر بـ: 12.97 وهذا يعني أن كل دينار مستثمر في الأصول غير الجارية يولد 12.97 من المبيعات، حيث ارتفع سنة 2014 إلى 17.60 وهذا ناتج عن زيادة المبيعات وانخفاض الأصول الثابتة.
- **معدل دوران الأصول المتداولة:** نلاحظ أن معدل دوران الأصول المتداولة قدرة في سنة 2013 بـ: 0.95، حيث انخفاض في سنة 2014 إلى 0.80 فهي معدلات منخفضة وهذا راجع إلى سوء تسير المخزون.

4-نسب المردودية: نسب المردودية تعتبر مزيج يتم الحصول على بنودها من قائمة الميزانية وقائمة حسابات النتائج وفي ما يلي أهم نسب المردودية (انظر الملحق 07 و 08):

الجدول رقم (18): مردودية المؤسسة لسنة 2013 و 2014

النسبة: بالمئة

البيان	القانون	2013	2014
المردودية المالية	النتيجة الصافية ÷ الأموال الخاصة	÷36697837.28 =50305938.77 0.72	÷69360542.42 =82968643.91 0.83
المردودية الاقتصادية	النتيجة الصافية ÷مجموع الأصول	÷36697837.28 =579785262.14 0.063	÷69360542.42 =769731034.52 0.090
المردودية التجارية	النتيجة الصافية ÷ رقم الأعمال خارج الضريبة	÷36697837.28 =515124439.40 0.071	÷69360542.42 =595313586.80 0.11

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على وثائق المؤسسة.

من خلال الجدول نلاحظ بالنسبة:

- **المردودية المالية:** هي قدرة المؤسسة على خلق النتائج لمساهميها وتهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة، حيث نلاحظ أن المؤسسة حققت مردورية موجبة خلال فترة الدراسة حيث أن السنة 2013 بلغت 0.72 للوحدة أي أن كل دينار مستثمر من الأموال الخاصة يولد 0.72 دينار من النتيجة، وقد ارتفعت هذه النسبة سنة 2014 إلى 0.83، وهذا يدل على أن المؤسسة لديها كفاءة استغلال الأموال الخاصة.
- **المردودية الاقتصادية:** هي مردودية تقيس الفعالية في استخدام الأصول الموضوعة تحت تصرف المؤسسة، حيث نلاحظ أن المؤسسة حققت مردودية اقتصادية موجبة حيث قدر سنة 2013 بـ: 0.063 للوحدة، أي أن كل 1 دينار مستثمر يولد 0.063 دينار من النتيجة تم ارتفع سنة 2014 إلى 0.090، وهذا راجع إلى الارتفاع الكبير لأصول المؤسسة مقارنة بالنتيجة التي حققتها.
- **المردودية التجارية:** وهي المردودية التي تحققها المؤسسة من خلال مجموع مبيعاتها، حيث نلاحظ أن المؤسسة في سنة 2013 حققت 0.071، يعني أن كل دينار من المبيعات يولد 0.071 من الأرباح، حيث نلاحظ أن المردودية التجارية أكثر من صفر وأقل من الواحد، ومن هنا ممكن القول أن المؤسسة حققت مردودية تجارية جيدة وفي سنة 2014 زادت ارتفاعها ليصل إلى 0.11 وهذا راجع لزيادة في نتيجة الدورة.

المطلب الثاني: تحليل جدول سيولة الخزينة محل الدراسة

أولا: نسب تقييم سيولة المؤسسة: تتمثل في:

1-نسبة تغطية الدين = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ÷ التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة الاستثمارية

✓ **بالنسبة لسنة 2013:**

نسبة تغطية الدين = 4211982.49 ÷ (-2396407.38) = -1.75 %

تشير هذه النسبة إلى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالمطلوبات الاستثمارية والتمويلية الضرورية، نلاحظ أن المؤسسة غير قادرة على توليد نقدية كافية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالتزاماتها الاستثمارية والتمويلية.

✓ **بالنسبة لسنة 2014**:

نسبة تغطية الدين = 93550024.22 ÷ 3449401.80- = 27.12- %

نلاحظ أن المؤسسة غير قادرة على توليد نقدية كافية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالتزاماتها الاستثمارية والتمويلية، وبما أن النسبة سالبة نجد أن المؤسسة تعاني من مشكلات في تحصيل النقدية.

من خلال السنتين (2013- 2014) نستنتج أن نسبة تغطية دين المؤسسة لسنة 2014 انخفضت إلى 27.12- % مقارنة بسنة 2013 المقدرة بـ: 1.75- % .

2-نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ÷ فوائد الديون

✓ **بالنسبة لسنة 2013**:

نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون = 4211982.49 ÷ (10303476.21-) = 41.08- %

تشير هذه النسبة إلى قدرة المؤسسة على تسديد فوائد الديون وبما أن النسبة سالبة في سنة 2013 فهذا مؤشر سيئ لأن المؤسسة تواجه مشاكل في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون.

✓ **بالنسبة لسنة 2014**:

نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون = 93550024.22 ÷ 1474450.19 = 63.44 %

بما أن النسبة موجبة في سنة 2014 فهذا مؤشر حسن وفي هذه الحالة نجد أن المؤسسة بإمكانها تغطية فوائد ديونها.

نلاحظ مما سبق أن المؤسسة خلال سنة 2013 لم تستطع تسديد فوائد الديون بنسبة 41.08- % وخلال سنة 2014 استطاعت تسديد فوائد ديونها بنسبة 63.44 %.

3-نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الاستحقاق الحالي للديون طويلة الأجل وأوراق الدفع قصيرة الأجل = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ÷ (استحقاق الدين طويل الأجل + الديون وأوراق الدفع قصيرة الأجل)

✓ **بالنسبة لسنة 2013**:

نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الاستحقاق الحالي للديون طويلة الأجل وأوراق الدفع قصيرة الأجل = 4211982.49 ÷(0 +11926656.61) = 0.35 %

تشير هذه النسبة إلى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المتمثلة باستحقاقات الديون طويلة الأجل والديون وأوراق الدفع قصيرة الأجل، نلاحظ أن المؤسسة قادرة على الوفاء بـ: 0.35 % من التزاماتها وديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية.

✓ **بالنسبة لسنة 2014**:

نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الاستحقاق الحالي للديون طويلة الأجل وأوراق الدفع قصيرة الأجل = 93550024.22 ÷ (0 + 12866616.36) = 7.27 %

نلاحظ أن المؤسسة قادرة على الوفاء بـ: 7.27% من التزاماتها وديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية.

مما سبق نلاحظ أن قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها وديونها طويلة وقصيرة الأجل ارتفعت من 0.35 % سنة 2013 إلى7.27% وبما أن النسب موجبة فهذا يعني أن وضع السيولة للمؤسسة جيد ولا تعاني من مشكلات تتعلق بها.

ثانيا: نسب تقييم الربحية

1-نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية = التدفقات النقدية الداخلية من الأنشطة التشغيلية ÷ الاحتياجات النقدية الأساسية

✓ **بالنسبة لسنة 2013**:

وتتمثل الاحتياجات النقدية الأساسية للمؤسسة سنة 2013 في:

-التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية: 256242440.92-

-مدفوعات أعباء الديون المتمثلة في الفوائد والأقساط المستحقة خلال العام: 0

-النفقات الرأسمالية اللازمة للحفاظ على الطاقة الإنتاجية: 0

-المدفوعات اللازمة لتسديد توزيعات الأرباح النقدية على المساهمين: 0

نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية = 4211982.49÷ (256242440.92-) = %0.016-

نلاحظ أن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لا تغطي الاحتياجات النقدية الأساسية.

✓ **بالنسبة لسنة 2014**:

وتتمثل الاحتياجات النقدية الأساسية للمؤسسة سنة 2014 في:

-التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلي: 238544601.67-

-مدفوعات أعباء الديون المتمثلة في الفوائد والأقساط المستحقة خلال العام: 0

-النفقات الرأسمالية اللازمة للحفاظ على الطاقة الإنتاجية: 0

-المدفوعات اللازمة لتسديد توزيعات الأرباح النقدية على المساهمين: 0

نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية = 93550024.22 ÷ (238544601.67-)= %0.39-

تبين هذه النسبة مدى القدرة على تلبية هذه الاحتياجات النقدية وما توفره منها وبما أن النسبة سالبة في سنة 2014 فهذا يعني أن الاحتياجات النقدية الأساسية غير مغطاة بالتدفقات النقدية التشغيلية.

نلاحظ أن قدرة المؤسسة على تلبية احتياجاتها الأساسية من التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية قدرة سنة 2013 بنسبة -0.016% وسنة 2014 بنسبة -0.39 % وهذا يعني أن الاحتياجات النقدية الأساسية غير مغطاة بالتدفقات النقدية التشغيلية.

2- مؤشر النقدية التشغيلية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ÷ صافي الدخل

هذه النسبة غير موجدة بالمؤسسة لأن النتيجة في حالة خسارة.

3- نسبة التدفقات النقدية التشغيلية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ÷ رقم الأعمال

✓ **بالنسبة لسنة2013**:

نسبة التدفقات النقدية التشغيلية = 4211982.49 ÷ 515124439.40 = 0.81 %

نلاحظ أن التدفقات النقدية التشغيلية تمثل 0.81 % من مبيعات المؤسسة.

✓ **بالنسبة لسنة 2014**:

نسبة التدفقات النقدية التشغيلية = 93550024.22 ÷ 595313586.80 = 0.15 %

نلاحظ أن التدفقات النقدية التشغيلية تمثل 0.15 % من مبيعات المؤسسة.

نلاحظ أن المبيعات النقدية مصدر أساسي للتدفقات النقدية الوارد للمؤسسة، حيث تقدر النسبة سنة 2013 بـ: 0.81% وانخفضت سنة إلى 0.15 % وبما أن النسبة موجبة فهذا يبين كفاءة الائتمان المتبعة من قبل المؤسسة في تحصيل النقدية من زبائنها.

ثالثا: نسب تقييم السياسات المالية:

1- نسبة التوزيعات النقدية = صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية ÷. التوزيعات النقدية على المساهمين

توفر هذه النسبة معلومات عن السياسة التي تتبعها إدارة المؤسسة في مجال توزيع الأرباح النقدية من خلال تدفقاتها النقدية من الأنشطة التشغيلية ومدى استقرار هذه المؤسسة، وبما أن التوزيعات النقدية على المساهمين تساوي الصفر فإنها ليست بحاجة إلى مصادر خارجية.

2- نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة = المتحصلات النقدية المتحققة من إيراد الفوائد والتوزيعات المقبوضة ÷ التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية

تدل على الأهمية النسبية لعوائد الاستثمارات من خلال الأوراق المالية، وبالتالي يجب على المؤسسة الزيادة في هذه النسبة من خلال القروض.

3-نسبة الإنفاق الرأسمالي = الإنفاق الرأسمالي ÷ التدفقات النقدية الداخلة من إصدار أسهم وسندات وقروض طويلة الأجل

تعد هذه النسبة مؤشر للمستثمرين والمقرضين عن كيفية استخدام أموالهم، وبما أن التدفقات النقدية الداخلة من إصدار أسهم وسندات وقروض طويلة الأجل تساوي الصفر فهذا يدل على عدم مساهمة مصادر التمويل طويلة الأجل في تمويل الأصول الثابتة.

المطلب الثالث: تفسير نتائج تقييم الأداء المالي للمؤسسة

من خلال تقييم الأداء المالي للمؤسسة باستخدام التحليل المالي لكل من الميزانية وجدول سيولة الخزينة.

أولا: بالاعتماد على تحليل الميزانية: نلاحظ أن الأداء المالي للمؤسسة بالنسبة:

1-السيولة: يمكن اعتبار أداء المؤسسة في جانب السيولة العامة جيد، حيث كانت النسبة في سنة (2013) **1.07%** لترتفع في سنة (2014) إلى **1.11 %**، أما إذا لاحظنا ودققنا أكثر في أنواع السيولة نجد أن أداء المؤسسة منخفض في هذا الجانب سواء من ناحية السيولة المنخفضة أو الحالية.

2-التمويل: يعتبر أداء المؤسسة في جانب التمويل الدائم جيد، حيث قدرة النسبة في سنة (2013) بـ: **1.95 %** وارتفعت في سنة (2014) لتصل إلى **3.15 %**، ومن جانب التمويل الذاتي كانت النسبة سنة (2013) **1.26%** وارتفعت سنة (2014) إلى **2.45 %**، كما لاحظنا أن نسبة الاستقلالية المالية كانت خلال السنتين (2013 ، 2014) **0.09%**و **0.12 %** على التوالي وهي غير مستقلة ماليا.

3-الكفاءة: يعتبر أداء المؤسسة من جانب معدل دوران الأصول جيد، حيث كانت النسبة في سنة (2013) **12.97%** لترتفع في سنة (2014) إلى **17.60%** أما إذا لاحظنا من جانب معدل دوران مجموع الأصول ومعدل دوران الأصول المتداولة نجد أن أداء المؤسسة منخفض نتيجة انخفاض كفاءة إدارة المؤسسة وسوء تسيير المخزون.

4-المردودية: يعتبر أداء المؤسسة جيد بالنسبة لكل من المردودية المالية، والاقتصادية، والتجارية، وهذا نتيجة لتسيير الجيد من حيث كفاءة استغلال أموالها الخاصة وفعالية استخدام الأصول الموضوعة تحت تصرفها.

ثانيا: بالاعتماد على تحليل جدول سيولة الخزينة: نلاحظ أن الأداء المالي للمؤسسة بالنسبة:

1-السيولة المالية:

من خلال النتائج المتوصل إليها سابقنا يمكن القول أن سيولة المؤسسة كانت في مستوى متوسط نوعا ما، حيث نجد أن التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية خلال سنة 2014 تقوم بدفع فوائد مستحقة للديون بنسبة **64.44%**، كما هذه تغطي الديون طويلة الأجل وأوراق الدفع قصيرة الأجل سنة 2013 **-3.51%** وارتفعت سنة 2014 إلى **7.27%**.

في حين نجد أن سيولة المؤسسة من ناحية مستوى أو نسبة التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية إلى التدفقات النقدية للأنشطة الاستثمارية والتمويلية وكانت ضعيفة خلال السنتين (2013 ، 2014) **-1.75%** ،**27.12%**.

2-ربحية المؤسسة:

من خلال النتائج السابقة نلاحظ أن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية خلال السنتين (2013، 2014) منخفضة **-0.016%** ، **-0.39%** على التوالي أما النقدية التشغيلية قدرة سنة 2013 بـ: **0.81%** وسنة 2014 بـ: **0.15%** وتشير إلى قدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية.

المطلب الرابع: اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: يساعد تحليل جدول الميزانية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة.

من خلال نتائج الدراسة نجد أن التحليل المالي لجدول الميزانية له دور كبير في تقييم سيولة المؤسسة إلى جانب تقييم تمويليها وكفاءتها، سواء بتحليل النسب أو من خلال التوازنات المالية، حيث لاحظنا أن أصول المؤسسة لسنة 2014 ارتفعت مقارنة بسنة 2013 وقدرة هذا الارتفاع بـ: 189945772.38دج وكان هذا الارتفاع نتيجة لزيادة الأصول الجارية، أما خصوم المؤسسة لسنة 2014 ارتفعت مقارنة بسنة 2013، وهذا الارتفاع كان نتيجة لزيادة في الخصوم الجارية والغير الجارية، ومنه نقر بصحة الفرضية الأولى أي أن تحليل جدول الميزانية يساعد في تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة.

الفرضية الثانية: يساعد تحليل جدول سيولة الخزينة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة.

من خلال نتائج الدراسة نجد أن التحليل المالي لجدول سيولة الخزينة له دور كبير في تقييم السيولة النقدية للمؤسسة وربحيتها وكذا سياستها المالية، حيث لاحظنا من خلال النتائج المتوصل إليها أنها متوسطة وغير كافية على توليد نقدية كافية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالتزاماتها الاستثمارية والتمويلية، وهذا ما يؤدي إلى خلق مشكلات في تحصيل النقدية، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثانية أي أن جدول سيولة الخزينة لم يساعد في تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة.

الفرضية الثالثة: يعتبر الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة جيد.

من خلال نتائج الدراسة نلاحظ أن الأداء المالي للمؤسسة جيد من ناحية تقييمها بالنسب أو التوازنات المالية، وهذا ما يثبت صحة هذه الفرضية.

خلاصة:

حاولنا في هذا الفصل إسقاط الدراسة التي تم التطرق إليها في الجزء النظري على مؤسسة بناء الهياكل المعدنية المصنعة حتى تتضح نتائج الدراسة وتكون أكثر واقعية، وذلك من خلال القيام بعرض القوائم المالية المتمثلة في الميزانية لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة بواسطة استخدام أدوات التحليل المالي، وبهذا يمكن القول أن المؤسسة حققت توازن مالي خلال هذه الفترة كما حققت خزينة صافية موجبة، وعرض جدول سيولة الخزينة وباستخدام النسب المالية المشتقة من هذا الجدول حيث لاحظنا أن التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية أكبر من التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية.

أن رأس مال عامل موجب خلال السنتين وهذا ما يدل على أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة.

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية سالبة لم تغطى حتى نسبة **-0.016%** من الاحتياجات النقدية الأساسية وهذا كان سنة 2013 أما سنة 2014 كانت بنسبة **-0.39%**.

خاتمة

للقوائم المالية تعتبر مخرجات النظام المحاسبي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة، ولهذا قمنا بالتركيز في دراستنا على الميزانية وقائمة التدفقات النقدية، حيث أن الميزانية طبقا عليها أدوات التحليل والمتمثلة في التوازنات المالية و النسب المالية التي لها أهمية كبيرة في إطار المشاكل التي قد تواجه المؤسسات من خلال وضعيتها المستنتجة من التحليل المالي، بحيث يساعد على معرفة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة وتوازنها المالي ومدى قدرتها على تسديد التزاماتها، أما التوازنات المالية فهي تعبر على هامش الأمان الذي يسمح بمواجهة مشاكل عديدة، كما أن قائمة التدفقات النقدية فهي تبين المقبوضات والمدفوعات النقدية وصافي تغيير النقد الناتج عن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية وهذا التقسيم يعتبر بمثابة الترجمة الحقيقة للمنظور الوظيفي الحديث للمؤسسة، ويكسب ويتيح لمستخدمي المعلومة إمكانية التعرف على صافي التدفقات النقدية الناتجة عن كل نشاط جديد على حدا وبصورة مستقلة.

كما أن تقييم الأداء يسمح بإعطاء صورة حقيقة للمؤسسة ويعتبر أداة من أدوات الرقابة التي تعتمد عليه المؤسسات في دراسة تحليل مركزها المالي وربحية أموالها، وكذا الكشف عن موطن الضعف والقوة وهو ما يسمح لها باستغلال مواطن القوة لدعمها، ومحاولة معالجة نقاط ضعفها باتخاذ القرارات المناسبة.

أولا: نتائج الدراسة: من خلال الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

1-النتائج النظرية:

- تحليل القوائم المالية تساعد على تقييم أداء المؤسسات باعتبارها القاعدة المعلوماتية بحيث يظهر التحليل المالي تلك المعلومات بنقاط قوة وضعف المؤسسة.
- يقوم تقييم الأداء المالي على تحديد الأهمية بين النتائج والموارد المستخدمة للحكم على مكانة المؤسسة ووضعيتها المالية.
- التحليل المالي عبارة عن عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن المؤسسة للحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسة.

2-النتائج الميدانية:

- رأس المال العامل موجب خلال السنتين مع وجود زيادة وهذه الوضعية تعتبر ايجابية، لأن المؤسسة تستطيع تمويل كل احتياجات الدورة بمواردها مما يدل على تحقيق توازنها المالي وهذا ما يدل علو وجود هامش أمان.

- الخزينة موجبة وهذا ما يفسر أن المؤسسة اتخذت إستراتيجية مثبتة بتحسين الخزينة إلى المستوى المطلوب وتحسن وضعيتها المالية للوصول إلى الأهداف المسطرة.
- أن المؤسسة تتمتع نوعا ما باستقلالية مالية، حيث بلغت سنة 2013 بـ: 0.09% وارتفعت سنة 2014 إلى 0.12%.
- أن جدول سيولة الخزينة لا تكون مفيدة بمعزل عن القوائم المالية الأخرى.

ثانيا: الاقتراحات: من خلال النتائج السابقة نقترح على المؤسسة محل الدراسة:

- الإفصاح عن القوائم المالية بشكل جيد يساعد مستخدمو القوائم المالية على استعمالها بأقل تكلفة.
- التقليل من قيم الاستغلال والرفع من القيم الجاهزة لزيادة في المبيعات.
- استغلال الأموال المجمدة في الخزينة لشراء تثبيتات جديدة أو توظيفها في البنوك للحصول على فوائد.
- تسديد الديون قصيرة الأجل.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1-الكتب باللغة العربية

1. أحمد حلمي جمعة، "**معايير التقارير المالية الدولية**" (معايير المحاسبة)، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

2. إبراهيم الأعمش، "**أسس المحاسبة العامة**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون طبعة.

3. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، "**التسيير المالي دروس وتطبيقات**"، دار وائل للنشر والتوزيع،عمان، 2006.

4. أيمن الشنطي، عامر شقر، "**مقدمة في الإدارة والتحليل المالي**"، دار البداية، عمان، 2007.

5. جليل أحمد توفيق، "**أساسيات الإدارة المالية**"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، بدون سنة نشر.

6. حمزة محمد الزبيدي، "**التحليل المالي لأغراض الأداء والتنبؤ بالفشل**"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

7. حنان عبد الله، "**إدارة الموارد البشرية**"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

8. خالد وهيب الراوي، "**التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي**"، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

9. خميسي شيحة، "**التسيير المالي دروس ومسائل محلولة**"، دار هومة للطباعة، الجزائر، 2010.

10. رضوان حلوة حنان، نزار فليح البلداوي، "**مبادئ المحاسبة المالية**" القياس والإفصاح في القوائم المالية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

11. رضوان حلوة حنان، نزار فليح البلداوي، "**مبادئ المحاسبة المالية**"(القياس والإفصاح في القوائم المالية)، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

12. رضوان حلوه حنان، نزار فليح البلداوي، "**مبادئ المحاسبة المالية**"(الدورة المحاسبية منشآت خدمية- منشات تجارية)، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

13. زاهد عبد الرحيم عاطف، "**الرقابة على الأعمال الإدارية**"، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

14. زاهد محمد ديري، "**الرقابة الإدارية**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطبع، عمان، 2011.

15. زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، "**التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

16.سعد صادق بحيري، "**إدارة توازن الأداء**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

17. السعيد فرحات جمعة، "**الأداء المالي للمنظمات الأعمال**"، دار مريح للنشر، الرياض، 2000.

18. طارق عبد العال حماد، "**مبادئ المحاسبة المالية** "، الدار الجامعية ،الإسكندرية، 2007.

19. طالب علاء فرحان، إيمان شيحان المشهداني، "**الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

20. عاشور كتوش، "**المحاسبة العامة أصول ومبادئ وفقا للمخطط المحاسبي الوطني**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

21. عبد الحليم كراجه، ياسر السكران، "**الإدارة والتحليل المالي**"(أسس-مفاهيم-تطبيقات)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

22. عبد الحي مرعي، وآخرون، "**مبادئ المحاسبة المالية**"(الإطار النظري-معادلة الميزانية الإجراءات والدورة المحاسبية....)، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2001.

23. عبد الستار الكبيسي، "**الشامل في المحاسبة**"، دار وائل، ط2، عمان، 2010.

24. عبد الغفار حنفي، "**أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

25. عبد الناصر إبراهيم، إيهاب نظمي إبراهيم، "**المحاسبة المتوسطة**"، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

26. عبد الناصر محمد سيد درويش، "**مبادئ المحاسبة المالية** "(الأصول العلمية والعملية)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

27. عبد الناصر محمد سيد درويش، "**مبادئ المحاسبة المالية 2**"(لتسويات الجردية والإفصاح المحاسبي)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

28. علي خلق عبد الله، وليد ناجي الحيالي، "**التحليل المالي للرقابة على الأداء وكشف عن الانحرافات**"، مركز الكتاب الأكاديمية، الأردن، 2015.

29. علي عباس، "**الإدارة المالية**"، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

30. علي عباس، "**الرقابة الإدارية في منظمات الأعمال**"، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

31. فايز التيم، "**الإدارة المالية**"، إثراء للنشر والتوزيع، ط2، الأردن، 2011.

32. فايز سالم حداد، "**الإدارة المالية**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط3، عمان، 2010.

33. فداغ الفداغ، المحاسبة المتوسطة نظرية وتطبيق، مؤسسة الورق، عمان، 1999.

34. مبارك لسلوس، "**التسيير المالي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

35. مجيد الكرفي، "**تقويم الأداء باستخدام النسب المالية**"، دار المناهج النشر والتوزيع، عمان، 2007.

36. محمد تيسير الرجبي، "**تحليل قوائم المالية**"، الناشر الشركة العربية المتحدة والتوريدات، القاهرة–مصر، 2014.

37. محمد سعيد عبد الهادي، "**الإدارة المالية** "(الاستثمار، التمويل، التحويل المالي، الأسواق المالية الدولية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

38. محمد سمير الصبان وآخرون، "**المحاسبة المتوسطة الإطار الفكري والعملي للمحاسبة كنظام للمعلومات**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.

39. محمد عبد الحميد الفقي، "**معايير تقويم الأداء للمصارف الإسلامية**" (تحليل إداري اقتصادي)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2015.

40. محمد محمود الخطيب، "**الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**"، دار حامد، عمان، 2010.

41. محمد مطر، "**الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**" (الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية)، دار وائل للنشر، ط2، عمان، 2006.

42. محمد مطر، "**مبادئ المحاسبة المالية**"(الدورة المحاسبية ومشاكل الاعتراف والقياس والإفصاح)، دار وائل للنشر، ط4، عمان، 2007.

43. مصطفى يوسف كافي وآخرون، "**مبادئ المحاسبة المالية**"(الأصول العلمية والعملية)، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

44. منير شاكر محمد وآخرون، "**التحليل المالي**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

45. مؤيد عبد الرحمن الدوري، حسن محمد سلامة،"**أساسيات الإدارة المالية**"، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

46. نعيم نمر داوود، "**التحليل المالي**"(دراسة نظرية تطبيقية)، دار البداية، عمان،2012.

47. هيثم محمحد الزغبي، "**الإدارة والتحليل المالي**"، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2000.

48. وليد ناجي الحيالي، "**الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي**"، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

2-الكتب باللغة الأجنبية

1. ABD ELLATIF KHEMAKHEM, **LA DYNAMIQUE DU CONTROLE DE GESTION**, DUNOD, 2EDPARIS, 1976.

ثانيا: الملتقيات

1.بشير بن عيشي، عمار بن عيشي، "**معايير القوائم المالية الدولية ومدى قابليتها للتطبيق في الجزائر**"، مداخلة في الملتقى الوطني الدولي بالمركز الجامعي، سوق أهراس، يومي 25-26 ماي، 2010.

2. رحيم حسبن، زوينة بن فرج، "**قائمة التدفقات النقدية**"، مداخلة في الملتقى الدولي بجامعة سعد دحلب، البليدة، يومي 13-14 ديسمبر 2011.

3. عبد الرزاق مولاي لخضر ، حسين شنيني، "**أثر تبني المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركة** "الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات"، جامعة ورقلة، يومي 22- 23 نوفمبر 2011.

4. عزة الأزهر، "**عرض قائمة المركز المالي وفق معايير المحاسبة الدولية**"، مداخلة في الملتقى الدولي، بجامعة البليدة، يوم16-17- 18 نوفمبر 2009.

5. حمد نجيب دبابش، "دور **النظام المحاسبي المالي في تقييم الاداء المالي بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة**"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يومي 05و 2013/05/06، جامعة الوادي.

6. مداني بن بلغيث، عبد القادر دشاش، "**انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي علي التشخيص المالي للمؤسسة**"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة ....التحدي (ISA) والمعايير الدولية للمراجعة (IFRS)، يومي 13-14 ديسمبر 2011، جامعة ورقلة.

ثالثا: المجلات

1. دادن عبد الغني، "**قراءات الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية**"، مجلة الباحث، عدد 104، 2006، جامعة ورقلة.

2. الشيخ الداوي، "**تحليل الأساس النظرية لمفهوم الأداء**"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، عدد 107، سنة 2009-2016.

3. عبد الله أحمد عبد الله الدعاس، "**إدارة الجودة الشاملة وأثرها في تحسين الأداء المالي**"، العلوم الإدارية، المجلد37، العدد1، 2010.

4.عبد الملك مزهودة، "**الأداء بين الكفاءة والفعالية وتقييم**"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الأول، نوفمبر 2001، الجزائر.

5. العراقي عراقي، "**محتوى المعلومات في قائمة التدفقات النقدية**"، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد39، جامعة القاهرة.

رابعا: المذكرات

1. بن خروف جليلة، "**دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات**"، مذكرة ماجستير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، (2008-2009).

2. بن خليفة حمزة، "**دور وقائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة**"، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، (2012-2013).

3. بن مالك عمار، للمنهجية الحديثة، "**التحليل المالي الأساسي لتقييم الأداء**"، مذكرة ماجستير تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة، (2010- 2011).

4. جودي محمد رمزي، "**أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على تقييم الأداء المالي في المؤسسة المالية الجزائري**"، مذكرة دكتوراه، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، (2014-2015).

5. زين عبد المالك، "**القياس والإفصاح عن العناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي**"، تخصص محاسبة، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، (2014-2015).

6. سليم بن رحمون، "**تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد**"، تخصص محاسبة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة محمد خيضر بسكرة ، (2011،2013).

7. شباح نعيمة، "**دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الجزائرية، تخصص تسيير المؤسسات**"، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، محمد خيضر بسكرة، (2007-2008).

8. شناي عبد الكريم، "**تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية**"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير غير منشورة، تخصص محاسبة, جامعة الحاج لخضر باتنة،(2008-2009).

9. صخري جمال عبد الناصر، "**التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر**"، مذكرة ماستر، تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013.

10. عادل عيشي، "**الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم**"، مذكر ماجستير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، (2001-2002).

11. عبد الكريم شناي، "**اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نوعية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**"، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة،جامعة محمد خيضر، بسكرة،كلية العلوم الاقتصادية والتحارية وعلوم التسيير، (2015-2016).

12. لزعر محمد سامي، "**التحليلي المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**"، مذكرة ماجستير، تخصص الإدارة المالية، قسم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتورة قسنطينة، (2011-2012).

13. مشري حسناء،"**دور و أهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات**"،مذكرة ماجستير،تخصص دراسات مالية ومحاسبة معمقة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة فرحات عباس سطيف،(2007-2008).

14. مؤمن شرفة الدين، "**دور الإدارة بالعمليات في تحسين الأداء للمؤسسة**"، مذكرة ماجستير، تخصص الإدارة الإستراتيجية، كلية الاقتصاد والتجارة وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، (2011-2012).

15. نوبلي نجلاء، "**استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**"، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، (2014-2015).

16اليمين سعادة، "**استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها**"، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، جامعة الحاج لخضر باتنة، (2008-2009).

خامسا: الجرائد الرسمية

1.الجريد الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد19، الصادرة بتاريخ2009/03/25.